الجمهـــورية الجزائـرية الديمـقـراطيـة الشعـبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي

جامعـــة أبـو بكـر بلقـايـد – تلمســان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

محاضرات في مقياس مناهج البحث العلمي
موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس

من إعداد د . ديش موسى

السنة الجامعية : 2021/2020

مقدمة:

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلس العلمي

يعتبر المنهج العلمي من أفضل الأدوات التي استخدمها الإنسان منذ القدم لتوسيع قدراته العلمية والعملية وزيادة معارفه وهو الطريق السليم للوصول بالباحث عموما والطالب خصوصا إلى الحقيقة العلمية للظواهر التي يبحث فيها وتلعب المنهجية دورا هاما في المجال الأكاديمي وكذلك على الصعيد المهني، فلإجراء بحوث علمية نحتاج إلى إتباع منهج معين يحتوي على قواعد موضوعة مسبقا وخطوات ومراحل محددة وتقنيات مضبوطة من أجل الوصول إلى حل المشاكل المطروحة أو الإجابة عن تساؤلات معينة، فغياب المنهج أثناء البحث يعتبر مجرد جمع للمعلومات وعملية بعيدة كل البعد عن الإبداع العلمي، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الباحث في حاجة إلى وسيلة تمكنه من استخدام إمكانياته الفكرية وقدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى النتيجة المبتغاة بأقل جهد ووقت ممكنين، وهذه الوسيلة تتمثل في المنهجية التي تضم

الجانب الشكلي والموضوعي والإجرائي. وللمنهجية أهمية قصوى تتجسد على وجه الخصوص في اعتبارها أداة فكر وتنظيم، فهي تساعد الباحث على تنمية قدراته لفهم المعلومات وإدراك الأسس التي يقوم عليها البحث العلمي، بحيث تقوم بضبط عملية سير العقل البشري، وهي أيضا أداة عمل وتطبيق كونها

تساعد الباحث على إسقاط معلوماته النظرية في قالب عملي في مجال عمله. كما تعد المنهجية أداة تخطيط وتسيير، كونها تزود الإنسان في مجاله المهني بقواعد وتقنيات تساعده على تخطي المشاكل والعراقيل التي تواجهه، بالإضافة إلى أنها أداة فن وإبداع كونها تتضمن طرق وأساليب وأدوات علمية تساعد الباحث على إنجاز بحثه وتجنبه الخطوات المبعثرة وإذا احترم الباحث هذه القواعد، لاشك أن بحثه العلمي

سيكون في أحسن صورة سواء من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية. ولما كانت العلوم القانونية واحدة من أبرز وأهم فروع العلوم الاجتماعية، فهي بدورها شقت طريقها عن طريق فقهاء القانون وبمساعدة فقهاء المناهج في سبيل البحث عن مناهج الدراسة في حقلها

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

والتي تتناسب مع خصوصيتها، شأنها في ذلك شأن باقي العلوم، وهو ما سنقف عنده من خلال هذه المحاضرات التي قسمناها إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل التمهيدي: ماهية منهجية البحث العلمي.

الفصل الأو ل: المناهج الأساسية وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية.

الفصل الثاني: المناهج الفرعية وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية.

الفصل التمهيدي: ماهية منهجية البحث العلمي: من الطبيعي وقبل الخوض في مناهج البحث في العلوم القانونية ان نتعرض إلى ماهية مناهج البحث العلمي فنتنأو ل مفهو م المنهجية وأهميتها ومكانتها بين مختلف العلوم، ثم نسلط الضوء على تعريف البحث العلمي وأصوله وأسسه وخطواته.

المبحث الأو ل: ماهية المنهجية:

يعد المنهج العلمي حديث النشأة، لأن وجوده ارتبط بالنهضة الأو روبية الحديثة والثورة العلمية والتكنولوجية التي أفرزتها، لهذا نجد أغلب الدارسين وفقهاء علم الاجتماع يقسمون مراحل الفكر الإنساني إلى ثلاثة مراحل هي:

- مرحلة التفكير البدائي
- مرحلة التفكير الديني الميتافيزيقي
- مرحلة التفكير العلمي

المطلب الأو ل: تعريف المنهجية وأهميتها في البحث العلمي:

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمصطلح المنهجية، إلا أنها تتقاطع في مجملها عند مسألة واحدة هي حاجة البحث العلمي إليها بالنظر إلى أهميتها وهذا في كافة فروع العلوم سواء كانت طبيعية أو اجتماعية [1].

[1] - أنظر: ذوقان عبيدات، البحث العلمي مفهو مه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، الأردن، 2007، ص

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

الفرع الأو ل: تعريف المنهجية: يقصد بمصطلح المنهجية الطريقة أو الكيفية المتبعة في ممارسة نشاط ما سواء كان ذلك النشاط ماديا أي عملا يدويا أو نشاطا معنويا أي عملا فكريا، ولفظ المنهجية هو المصدر المؤنث لنهج ينهج نهجا ومنهاجا وأصلها النهج أو المنهاج ومنها قوله تبارك وتعالى: " وَلَكُلِ جَعَلْنَا مِنْكُم شِرْعَةً ومِنْهَاجًا" سورة المائدة [1]

وتتكون المنهجية من كلمتين من حيث مصدرها الأصلي "Méthode" منهج " Logie" العلم[2] فهي علم المناهج، ويكتسي مصطلح المنهجية مضمونا دقيقا خاصة مع تطور الفكر العلمي وازدهار أدواته الفنية، وهو ما سنقف عليه لدى وقوفنا على مجمل التعريفات التي جاء مختلف الفقهاء[3]

وفي هذا السياق يقول الأستاذ أحمد خروع أن منهجية البحث العلمي هي الطريقة أو الكيفية العقلانية المنتظمة والمنضبطة لممارسة نشاط معين أو تقص الحقائق وإدراك المعالم فهي إذا الصيغة أو الأسلوب المتبع في ترتيب الأفكار وعقلنة الفرضيات وإخضاعها للامتحان والتحليل بما يضمن التوصل إلى نتائج معرفية جديدة[4]

وللمنهجية تعاريف أخرى متدأو ل[5]

– التعريف الأو ل: هي فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حينما نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها وتلقينها الآخرين للآخرين حينما نكون بها عارفين.

---

[1]- أنظر: عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012، ص 10.

[2]- أنظر فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 07

[3] - أنظر: سلطانية بلقاسم، محاضرات في المنهج والبحث العلمي – الكتاب الثاني –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 24

[4] - أنظر: فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 55.

[5] - أنظر: أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون – مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأو لى ليسانس حقوق –، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 8

- التعريف الثاني: هي الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. ويقول ديكارت في شأن المنهجية: "أن المنهج السليم يزيد تدريجيا من معرفة المرء ويرفعها إلى أعلى مستوى يمكن أن تصل إليه من خلال بدائية الذهن البشري وقصر العمر الإنساني ويعرفها الأستاذ" توماس كون" بأنها الطريقة العقلانية المنضبطة لتلقي المعارف[1].

وهو الذي أو ضح قواعد المنهجية العلمية وشرح مراحل بلورتها في مؤلفه حول "هيكلة الثورات العلمية " في سنة 1967 وهو يقول في هذا المضمار بأن كل ثورة علمية تستند على منهج علمي ناجع ودقيق، ونجاعة هذا المنهج تكمن في استكماله الدورة العلمية وتوصله إلى إثراء الحقل المعرفي بقدرات ومكتسبات علمية جديدة، والدورة العلمية حسب توماس كون تشمل عدة محطات علمية وهي كالآتي:

-1- مرحلة الافتراض: خلال هذه المرحلة تتبلور الافتراضات الأو لية التي تشكل انطلاق البحث العلمي.

-2- مرحلة الملاحظة والتأمل: وهي مرحلة تدخل فيها الافتراضات إلى الساحة العلمية وتحتك بالظواهر الواقعية، ويكتفي الباحث خلال هذه المرحلة بالملاحظة ورصد ما يحدث من تغيرات طرأت على الفرضيات.

-3- مرحلة الدراسة والتمحيص: وهي صلب البحث العلمي إذ يتولى الباحث خلالها فحص افتراضاته وامتحانها وتلخيص نتائجه وتحليلها.

-4- مرحلة التحقيق: وهي المرحلة التي تختم الدورة العلمية وتقر نتائجها بعد أن تتأكد من عموميتها وموضوعيتها، وباكتمال الدورة العلمية حسب توماس كون تنتهي هيكلة الاكتشاف العلمي ويستقر المنظور العلمي الجديد معها[2]

---

[1] - أنظر: فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 56.

[2] - أنظر: علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص40. .

الفرع الثاني: أهمية المنهجية في البحث العلمي: إن المنهجية العلمية تعد أقرب وأو ضح وأصوب طريق للوصول إلى العلم والمعرفة، فهي أقرب طريق لأنها تمكننا من الاختزال والإيجاز وتجعلنا نتفادى الحشو والإطالة ونباشر موضوعنا دون لف ولا دوران كما تدفعنا المنهجية إلى تبني الدقة والتركيز في التحليل، فلا نسمي الأشياء بذواتها كأن نفسر الماء بالماء، ولا نعطي تعاريف عامة غامضة، بل نتوخي الدقة والإيجاز لدى إبرازنا لماهية الظواهر المدروسة[1].

وهي أو ضح طريق لأنها تملي علينا تفادي الغموض والتعقيد والحرص على التسهيل والتفصيل، فبقدر ما يبسط الباحث فرضياته واستنتاجاته بقدر ما يقدم لنا شروحا سهلة وبسيطة مما يسهل علينا فهمها واستيعابها، أما إذا قام الباحث بتعقيد طريقة بحثه فإنه ينفر القارئ والطالب والباحث عن علمه ويبعده عن الإدراك.

وهي أخيرا تعد المنهجية أصوب طريق لأنها تزودنا بمعارف منقحة ونتائج علمية صحيحة أخضعت للفحص والتحقيق وتم التأكد من صحة محتواها[2].

المطلب الثاني: خصائص المنهج العلمي: لقد وضع الفقهاء عدة خصائص تميز المنهج العلمي، يمكن إيجازها فيما يلي:

أو لا: الموضوعية: يتميز المنهج العلمي بالموضوعية، إذ يبتعد عن الذاتية والعاطفة والشخصية، فهو لا يعتمد على الشائعات ولا يتقبل الأفكار مهما كانت قيمتها إلا إذا أثبتت التجربة صحتها، فالكثير من المسلمات التي كان يؤمن العلماء على أنها بديهية أثبتت التجربة العلمية عدم صحتها، وهناك مسلّمات لميكن بالإمكان إحداث تغيير عليها أثبت العلم أنها متغيرة أو أنها ليست بتلك الصورة التي سلّم بها العامة من الناس فالإعتقاد الذي كان سائدا على أن الأرض تدور حول الكواكب أو أن الكرة الأرضية ثابتة أثبت العلم عكسها.

---

[1] - أنظر: ذوقان عبيدات المرجع السابق، ص 13.

[2] - أنظر: علي مراح، المرجع السابق، ص 11.

ويذهب دور كايم في هذا الصدد إلى أنه على الباحث أن ينتقل من الأشياء إلى المعاني وأن يلاحظ جميع الظواهر التي يدرسها بما فيها الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء ولا يجوز له أن يصل إلى معرفة الأشياء عن طريق الآراء الشائعة[1].

ثانيا: تعدد طرق المنهج العلمي: نظرا لأن العلوم متعددة الاختصاصات والفروع، بل نجد أن العلوم الإنسانية وحدها متعددة ومتنوعة، لذلك تعددت طرق المنهج العلمي لتتطابق مع الفروع العلمية، فنجد أن لعلم الآثار مثلا مناهج، تختلف عن تلك المستعملة في علم الاجتماع، ونجد أن لعلم النفس مناهج تختلف عن المناهج المطبقة في العلوم القانونية، وهذه الأخيرة تختلف عن المناهج المطبقة في علم التاريخ، فالمنهج العلمي يمتاز بالمرونة والقابلية للتعدد والتنوع بتنوع العلوم والظواهر، فمن يتبعها الباحثون في مجالات العلوم الطبيعية المستحيل وضع مجموعة جامدة من القواعد المنهجية والرياضيات وعلم النفس والقانون وعلم الاجتماع... الخ وهكذا نجد أن العلوم تختلف عن بعضها وهو ما يؤدي إلى تعدد المناهج[2].

ثالثا: قابلية المنهج العلمي للتغيير: إن الحقيقة الثابتة والوحيدة هي التغيير، لذلك فإن أهم صفات المنهج العلمي هي قابليته للتغيير، فالمناهج ليست أشياء ثابتة على الدوام لأن كل جيل يضيف إليها تجاربه وخبراته وبالتالي يغير فيها بحسب مقتضيات الحال وما يتطلبه الزمان. وحتى التطور العلمي الذي يشهده عصرنا الحالي ما كان ليحدث لولا هذا التغيير في أساليب وطرق البحث والنظريات والقوانين العلمية بفضل جهو د هؤلاء الذين حملوا لواء التغيير والتطور[3].

رابعا: اعتماد المنهج العلمي على خطوات محددة ومضبوطة: يقوم المنهج العلمي على مجموعة من الخطوات لابد أن يسير عليها كل باحث تبدأ بالملاحظة ووضع الفرضيات والتجربة وصولا إلى النتيجة، وكل خطوة تتطلب إجراءات معينة ووسائل وأساليب محددة

---

[1] - أنظر: سلاطنية بلقاسم، المرجع السابق، ص 46.

[2] - أنظر: علي مراح، المرجع السابق، ص 42.

[3] - أنظر: أحمد خروع، المرجع السابق، ص 16.

وهذه الخطوات تكاد تكون معلومة ومستقرة إلى حد ما من طرف الباحثين خاصة في مجال العلوم الإنسانية

خامسا: تماشي النتائج مع الدليل والحقائق العلمية المعروفة: إذ ينبغي أن تكون حيثيات النتائج التي نصل إليها في الطريقة العلمية منطقية دائما، بمعنى أن النتائج يجب أن تكون متماشية مع الدليل ومع الحقائق العلمية المعروفة، فالمنطق يعتبر لغة الاستنتاج العقلي، كما تعتبر الرياضيات لغة القياس المتصل بالكم أو الحجم، وعلى ذلك فاستخدام المنطق أمر أساسي وضروري للبحث العلمي، أي أن الأفكار الواردة في البحوث العلمية ينبغي أن تكون متسلسلة ومترابطة وتخضع لمنطق موحد سواء على مستوى العلوم الطبيعية أو تلك التي تنجز في إطار العلوم الاجتماعية[1].

خصائص البحث العلمي:

سادسا: التراكمية: ينطلق التفكير العلمي من الواقع، فالمعرفة بناء يسهم فيه كل الباحثين والعلماء، وكل باحث يضيف جديدا إلى المعرفة، وتتراكم المعرفة وينطلق الباحث مما توصل إليه من سبقه من الباحثين فيصحح أخطاءهم، ويكمل خطواتهم، أو قد يلغي معرفة سابقة ويبطل نظرية عاشت فترة من الزمن.

والمعرفة العلمية بهذه السمة تختلف عن المعرفة الفلسفية، فالعلماء يبنون نظرياتهم بناء عموديا، وينطلق العالم من نهاية ما توصل إليه غيره، أما الفيلسوف فيبدأ دائما من نقطة البداية بغض النظر عما توصل إليه فلاسفة آخرون، ولعل هذا يفسر أن المعرفة العلمية ترتفع عموديا، أما المعرفة الفلسفية فتمتد أفقيا، وقد تنشأ النظرية الجديدة بمعزل عن النظريات الأخرى دون أن ترتبط بها أو تستند إليها، أما المعرفة العلمية والنظرية العلمية الجديدة فغالبا ما تلغي النظريات العلمية التي سبقتها، أو تكملها أو توسع نطاقها، فكل معرفة علمية جديدة تكون هي المعرفة المعتمدة على أنها صحيحة، وتصبح المعرفة العلمية

[1] - أنظر: سلاطنية بلقاسم، المرجع السابق، ص 47.

القديمة والنظريات القديمة جزءا من تاريخ العلم.

ويرتبط بهذه الأفكار أن الحقيقة العلمية هي حقيقة نسبية بمعنى أنها حقيقة في فترة زمنية معنية، وأنها تتطور باستمرار ولا تقف عند حد معين، بل تتبدل وتتغير أثناء تطورها، ومع أن الحقيقة العلمية نسبية إلا أنها تفرض نفسها على كل الناس، ولا يختلف عليها الناس بل هي حقيقة موثوقة من الجميع لا ترتبط بفيلسوف معين، والعمل الفني يرتبط بفنان معين، فالنظرية الفلسفية ترتبط بصاحبها الفيلسوف الذي يثق بها، لكن الآخرين ليسوا ملزمين بها، والعمل الفني الجيد يرتبط بصاحبه ولا يستطيع فرضه على الآخرين أما المعرفة العلمية فلا علاقة لها بمكتشفها فهي ليست معرفة ذاتية، بل موضوعية تفرض نفسها على كل العقول ولا يخالفها أحد. والتراكمية هي دفاع العلم عندما يوجه إليه من انتقادات تتهمه بالعجز والقصور، فالعقل العلمي أو التفكير العلمي قد يقف أحيانا دون معرفة حقيقة معينة، ولكنه مع تطوره يتقدم باستمرار ويكتشف مجالات واسعة حيث تمتد المعرفة العلمية وينحسر الجهل باستمرار، ولا شك أن هذه الأيام تشهد فترة تفجر المعرفة العلمية وتقدمها بحيث تزداد قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة في كل لحظة، ولعل دخول العلم إلى ميادين جديدة في دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية والإنسانية، ودراسة الظواهر النفسية يؤكد اهتمام العلم بفهم الإنسان أيضا إضافة إلى أهدافه في فهم الطبيعة المادية. ولما كانت المعرفة العلمية تتقدم باستمرار فإن من المفيد تحديد اتجاه هذا التقدم العلمي، فالتفكير العلمي يسير باتجاه عمودي حين يدرس الظواهر نفسها التي درسها العلماء سابقا من أجل اكتشاف حقائق ومعلومات جديدة عنها تصحح المعلومات الخاطئة التي كانت سائدة، كما يسير التفكير العلمي باتجاه أفقي أيضا حين يخوض في مجالات وميادين جديدة، لقد دخلت الفيزياء إلى مجال العلم بعد أن انفصلت عن الفلسفة ثم اقتحم العلم ميدان الكيمياء، ثم ميدان علم الأحياء في القرن الثامن عشر، ثم علم الاجتماع وميدان علم النفس حين أسس أو ل مختبر تجريبي العلم النفس سنة 1879، كما حأو ل العلم دراسة الظواهر الروحية غير المادية

ليؤسس ما يمكن أن يسمى علم الأرواح إن هذه الميادين التي دخلها العلم مؤخرا كانت مجالا مقتصرا على الشعوذة والخرافات والأساطير[1].

سابعا: التنظيم: مر معنا أن التفكير العلمي هو أسلوب أو طريقة منهجية للبحث والمعرفة، وهو بهذا يختلف عن التفكير العادي، فالتفكير العلمي يستند إلى منهج معين في وضع الفروض والاستناد إلى نظرية، واختبار الفروض بشكل دقيق ومنظم، بينما يعد التفكير العادي أشبه بردود أفعال عشوائية على أحداث عشوائية دون أي قدر من التنظيم.

إن وسيلة العلم هي اتباع منهج علمي، فالعلم معرفة منهجية تبدأ بالملاحظة ووضع الفروض واختبارها عن طريق التجريب ثم الوصول إلى النتائج.

والتفكير العلمي يستند إلى تنظيم طريقة التفكير وتنظيم العالم الخارجي فالتفكير العلمي ليس منهجا في تنظيم أفكارنا وعدم تركها حرة طليقة بلون إلزامها بقواعد وقوانين فحسب، بل هو منهج في تنظيم العالم الخارجي أيضا، فالباحث العلمي لا يناقش ظواهر متباعدة أو مفككة، بل يدرس الظاهرة في علاقاتها بالظواهر الأخرى، فيكشف العلاقة بين الأسباب والنتائج ويكشف الصلات والارتباط بين ظاهرة وأخرى، ويميز ما بين التجأو ز الزماني والمكاني لظاهرات معينة تحدث معا بالصدفة، وما بين ظواهر مترابطة تظهر معا نتيجة علاقات علمية أو ارتباطية فالحقيقة العلمية حين تكتشف تأخذ مكانها بين مجموعة الحقائق المكتشفة، فتندمج معها أو تتفاعل معها وقد تعدل فيها أو تلغي بعضها، والحقيقة العلمية بهذا المعنى ليست مستقلة من الحقائق الأخرى.

ثامنا: البحث عن الأسباب: يهدف العلم إلى فهم الظواهر التي يدرسها، ولا يتم هذا الفهم من خلال الوصول إلى المعلومات والحقائق بل لا بد من تفسير هذه الظواهر وتحليلها عن طريق معرفة أسبابها وعوامل نشوئها وتطورها. إن معرفة أسباب ظاهرة ما هو الذي يمكن

[1] – ذوقان عبيدات ، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه ، دار الفكر ، الأردن 2007 ص 53

الإنسان من السيطرة عليها وضبطها والتأثير فيها وزيادتها أو إنقاصها، ومن ثم التحكم فيها وإخضاعها للتجربة والتعديل والتطوير[1].

والعلم يبحث عن الأسباب كغيره من النشاطات الإنسانية، فالفلسفة تبحث عن علة الكون والتفكير الديني يبحث عن الأسباب، ولكن ما يميز التفكير العلمي هو بحثه عن الأسباب المباشرة لا الأسباب البعيدة، فالتفكير العلمي لا يهتم بهذه الأسباب البعيدة، لأنه لا يستطيع إخضاعها للقياس والتجريب، ففي حين يرتكز التفكير الفلسفي في البحث عن أصل الحياة وعلتها الحقيقية، ويرتكز التفكير الديني إلى رد جميع الظواهر إلى سبب واحد فإن التفكير العلمي يهتم بالأسباب والعلل المباشرة.

ويؤدي البحث عن الأسباب غرضين أساسيين هما: إرضاء الإنسان للاستطلاع والمعرفة والفهم، وزيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الظواهر عن طريق معرفة أسبابها والتحكم فيها.

فللبحث عن الأسباب أهداف نظرية وأهداف عملية وهذه هي نفسها أهداف العلم فالتفكير العلمي يهدف إلى اكتشاف حقائق الكون وهذا هو الهدف النظري، ثم إلى إيجاد الحلول المشكلات الإنسان والطبيعة وهذا هو الهدف العلمي.

ولكي يصل التفكير العلمي إلى معرفة الأسباب فهو يطرح دائما أسئلة صغيرة ومحددة ولا يطرح أسئلة عامة كتلك التي يطرحها الفلاسفة، ولذلك يحدد التفكير العلمي مشكلة معينة يطرح حولها أسئلة محددة يحاول أن يجيب عنها

وقد اكتشف العلم في بحثه عن الأسباب المباشرة أن هناك ظواهر معقدة ومتعددة يصعب إرجاعها إلى سبب معين أو أسباب معينة، فالظواهر الإنسانية وبعض الظواهر الاجتماعية، وبعض الظواهر الطبيعية يصعب ردها إلى سبب معين، إن هناك مجموعة من الأسباب التي يحسن تسميتها بالعوامل يمكن أن تؤثر في ظاهرة ما، ولكن من الصعب إرجاع هذه

[1] عمار عباس الحسيني ، منهج البحث القانوني ، أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2012 ص90

الظاهرة إلى أي سبب من هذه الأسباب، وكذلك الظواهر الإنسانية لا يمكن فهمها من خلال تفسيرها وإرجاعها إلى عامل واحد، فالعوامل متعددة ومتشابكة ولا يؤثر أي عامل بشكل منفرد ومستقل ولذلك لا بد من توسيع فكرة السببية التي تعد فكرة صالحة لتفسير الظواهر البسيطة جدا ولكنها لا تصلح للظواهر المعقدة، ولعل هذا ما جعل التفكير العلمي ينظر نظرة نظامية إلى الظاهرة أو المواقف ويفسرها من خلال تفاعل مجموعة من العوامل والعلاقات[1].

عاشرا: الشمولية: يتصف التفكير العلمي بالشمولية واليقين، فالباحث العلمي لا يدرس مشكلة محددة كهدف بل ينطلق من دراسة المشكلة المحددة أو الموقف الفردي للوصول إلى نتائج وتعميمات تشمل الظواهر المشتركة أو المواقف المشتركة مع موضوع دراسته، وحين يتحدث الباحث عن قاعدة أرخميدس فلا يقصد جسما معينا بل يقصد كل جسم مغمور، وحين يتحدث عن الجاذبية فلا يتحدث عن مادة معينة بل عن جميع المواد المماثلة.

إن هدف العلم هو الوصول إلى تعميمات ونتائج تتسم بالشمول وتنطبق على أكثر من فرد وأكثر من ظاهرة وأكثر من موقف.

وكما تسري الشمولية على الموضوع الذي يتناوله الباحث العلمي فإنها تنطبق أيضا على كل عقل، فالمعرفة العلمية تفرض نفسها على جميع الناس، وليس هناك من يتصدى أو يعارض حقيقة علمية، فالحقيقة العلمية شاملة لأفراد عديدين أو لظواهر عديدة، وشاملة أيضا لكل العقول التي تستطيع فهمها، فهي قابلة للانتشار والانتقال من شخص إلى آخر ملك للجميع، لا علاقة لها بصاحبها أو مكتشفها، فهي حقيقة علمية تفرض نفسها على جميع الناس، ولا مجال للاختلاف بين فرد وآخر في تقبل المعرفة العلمية.

ويرتبط بالشمولية، شمولية الموضوع وشمولية من يتقبلون هذا الموضوع صفة أخرى من صفات الحقيقة العلمية وهي "اليقينية" أي استناد الحقيقة العلمية إلى مجموعة كافية من

[1] – رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2006 . ص87

الأدلة الموضوعية المقنعة، بحيث لا يبقى هناك شك في صدقها، واليقين العلمي يختلف عن اليقين الذاتي حين يقتنع شخص ما بفكرة معينة، لأنها تبدو له واضحة صادقة أو لأنه يحس بصدقها ويشعر بصحتها دون وجود أدلة عليها، إن هذا اليقين ليس علميا لعدم استناده إلى أدلة محسوسة[1].

واليقين العلمي ليس يقينا مطلقا ثابتا لا يتغير، فالكثير من الحقائق العلمية التي سادت فترة من الزمن بطلت صحتها نتيجة لجهود علمية جديدة، فلم يعد الخطان المتوازيان هما اللذان لا يلتقيان مهما امتدا كما قال اقليدس، بل اكتشف علماء الهندسة خطوطا لا تلتقي أيضا دون أن تكون متوازية، ووضعوا ما يسمى بالهندسة الفراغية أو الإقليدية. فالعلم عدو الثبات ولا يعترف بالحقائق الثابتة بل يؤمن بأن الحقائق متغيرة أو كما يقول الفلاسفة ليس هناك حقيقة ثابتة، فالحقيقة الثابتة الوحيدة هي أن كل الحقائق تتغير.

حادي عشر: الدقة والتجريد: التجريد صفة ملازمة للعلم سواء تم ذلك عن طريق العلوم الرياضية أو عن طريق أي نوع آخر من الرموز والأشكال وهذه الصفة هي التي تكسب الإنسان مزيدا من السيطرة على هذا الواقع وتتيح له فهما أفضل لقوانينه. ويتسم البحث العلمي بالدقة والتجريد فالباحث العلمي يسعى إلى تحديد مشكلته وتحديد إجراءاته بدقة وباستخدام كلام دقيق ومحدد.

والباحث العلمي يتحدث بلغة مجردة ويضع خطوطا مجردة وقرارات مجردة فالتجريد يعد وسيلة الباحث العلمي للسيطرة على الواقع.

فالنظريات التي يصوغها الباحث توضع في صورة مجردة وتميل إلى التجريد ويتمثل ذلك في قانون الجاذبية الذي يشتمل على عدد من الرموز المجردة.

---

[1] – فاضلي إدريس ، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 . ص84

ومن الضروري أن يلتزم الباحث بالاعتماد على مقاييس علمية دقيقة لإدراج الحقائق التي تدعم وجهة نظره وكذلك الحقائق التي تتطابق مع منطلقاته فالنتيجة لابد أن تكون منطقية منسجمة مع الواقع وعلى الباحث أن يتقبل ذلك ويعترف بالنتائج المستخلصة حتى ولو كانت غير متطابقة مع توقعاته أو تصوراته.

ثاني عشر: إضافة معارف وحقائق جديدة: ويقصد بتلك الإضافة، اكتشاف أفكار وعناصر وجزئيات وموضوعات علمية ونظريات وقوانين جديدة أو نظم أو مبادئ جديدة وكذلك اكتشاف أساليب ووسائل وطرق وأدوات ومناهج يستعان بها في صياغة المادة العلمية للبحث العلمي. وتعني الإضافة اكتشاف أدلة أو براهين يستند إليها في التأكيد على سلامة وصحة التحليلات لأفكار البحث العلمي واكتشاف مختبرات ومقاييس ومستجدات ونتائج جديدة والتي يمكن أن تشكل المحصلة النهائية لإعداد البحث العلمي[1].

إن إضافة معارف وحقائق جديدة تتعلق بجميع العلوم والمعارف الإنسانية منها والتطبيقية لكون البحوث العلمية عمليات متطورة ومستمرة ويكمل بعضها بعضا ولا تنحصر في فترة زمنية محددة.

ثالث عشر: الموضوعية والواقعية: نعني بها النظرة الى الأمور العلمية والبحثية في كل ما يتعلق بالمنهجية أو التحليل أو العرض أو النتائج أو الخطوات أو الصياغة أو الاقتباس العلمي الموضوعية نعني بها حيادية التحليل وعدم التحيز لشخص وإن الباحث العلمي خلال تحليله للأفكار والنتائج وفي تفسيره للقواعد وفي ملاحظته للظواهر إنما يستهدف قبل كل شيء عين الحقيقة العلمية وعلى الباحث أن يكون دائما موضوعيا وواقعيا ومنصفا وعادلا في حكمه على الأمور وفي تحليله وتفسيره للنتائج التي يتوصل إليها وأن يبتعد قدر الإمكان

[1] – علي مراح ، منهجية التفكير القانوني ، نظريا وعلميا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ص74

عن العواطف الشخصية ويبتعد عن ثناء نفسه ومدحها، وكذلك عن عبارات القدح والذم والانتقاد غير المبرر للآخرين ويجب أن يكون ذلك جزءا من أخلاقية الباحث.

رابع عشر الحياد والتجرد: يجب أن يكون الباحث حياديا في بحوثه وخطواته، عند تحديد مشكلته وعند صياغتها وعند تحديد الأساليب والإجراءات وأن يبتعد عن المؤثرات والميل نحو العواطف وأن يثبت عمليا حياده وتجرده لأنهما تجعل من البحث العلمي أكثر دقة ووضوح ومن ثم الوصول إلى نتائج علمية.

خامس عشر: التعميم والتكرار بمعنى تعميم وتطبيق النتائج والقوانين التي يصل إليها الباحث العلمي في ملاحظته لظاهرة ما على الظواهر الأخرى المشابهة، وهناك نوعان أساسيان للأبحاث العلمية هما:

أ. بالنسبة إلى أبحاث العلوم والظواهر الطبيعية والكونية: عند استخدام منهج الاستقراء التجريبي في مثل هذه البحوث أو عند تجربة ما بتسخين قضيب معدني كالحديد مثلا ونصل إلى نتيجة أنه يتمدد فإننا نستطيع أن نعمم هذه النتيجة وبتطبيق نفس التجربة وبنفس المنهجية بالنسبة إلى المعادن الأخرى المتشابهة، كالنحاس والفضة والذهب الخ، ونقول إن المعادن تتمدد بالحرارة[1]

ب. بالنسبة إلى بحوث العلوم الإنسانية الإدارية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والتربوية والنفسية والقانونية.. الخ): يمكن تعميم وتطبيق نتائج التجارب بالنسبة إلى بعض الظواهر مثلا فبالنسبة إلى ظاهرة العنف الأسري نستطيع أن تعمم النتيجة التي نتوصل إليها على الحالات الأخرى المشابهة والقول مثلا: بأن سبب هذه الظاهرة يكمن في ضعف التربية الأسرية. وبالنسبة إلى ظاهرة السرقة نستطيع أن نعمم النتيجة التي نتوصل إليها من بحث عينة من السارقين على غيرهم ممن يمتهنون مهنة السرقة، ونطبق النتيجة عليهم وهي أن الفقر هو سبب رئيسي للسرقة).

[1] عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النيمر ، سوريا ، 2002 . ص65

مما تقدم يتضح بأن التعميم والتكرار والتطبيق أكثر سهو له ووضوحا بالنسبة إلى أبحاث العلوم والظواهر الطبيعية والكونية نظرا لأن مكوناتها وعناصرها متجانسة، ويمكن أن تخضع للتجربة فضلا عن أنها لا تتأثر بالمؤثرات والميول والعواطف والأمزجة النفسية والتي تتأثر بها عادة تجارب الظواهر العلوم الإنسانية مما يجعل إجراء التجارب عليها وتعميمها وتطبيق نتائج تجاربها أكثر صعوبة وأقل صحة ودقة.

سادس عشر: التنبؤ والتخمين نعني بهما استخدام النتائج التي توصل إليها الباحث لاحقا في التنبؤ بظهور حالات وظواهر مستقبلية مشابهة مما يسهل على ذوي الاختصاص الاستعداد وتوفير الحلول لها ومعالجة آثارها[1].

بالنسبة إلى البحوث العلمية التطبيقية استنادا إلى المنهج العلمي والتكنولوجي تظهر هذه الخاصية جلية واضحة أو أكثر دقة وخاصة مع تقدم العلوم والتكنولوجيا واكتشاف الفضاء وبالاستعانة بالأقمار الصناعية المتخصصة لاكتشاف العديد من الظواهر للتأكد من صحتها ومنها الآن المئات والآلاف يدور حول الكرة الأرضية بل وحول العديد من الكواكب ومنها المشتري والمريخ وزحل وغيرها.

إن استعانة العلماء المختصين بلغة الأرقام والحساب والتصوير أهلهم للتنبؤ الدقيق والتخمين الصحيح لمستقبل الكثير من الظواهر وما ستكون عليه بعد العشرات أو المئات من السنين ووقت حصولها وبكل دقة وبحساب دقيق مثل ظواهر الخسوف والكسوف والضغط الجوي والمرتفعات الجوية والمنخفضات والأعاصير والانحباس الحراري والفيضانات... الخ.

أما بالنسبة إلى بحوث العلوم الإنسانية الإدارية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والتربوية والنفسية والقانونية. إن خاصية التنبؤ تبدو أكثر دقة ووضوح، فإن استخدام المنهج العلمي مكن العلماء والباحثين ومع التقدم العلمي والتقني وأدوات وأجهزة القياس والحساب وغيرها من التنبؤ بالكثير من الظواهر ومستقبلها ومن حيث زمن وقوعها أو معدلاتها أو قوتها أو

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2007 ص 95

ضعفها مثل ظواهر الفقر والبطالة والأسعار ومعدلات التضخم المالي والكساد ومعدلات الإنتاج والاستهلاك والنمو السكاني وظاهرة العنف الأسري وتفشي الجرائم وغيرها من الظواهر.

سابع عشر: التنوع والتعدد: إن تنوع وتعدد البحوث العلمية بتنوع وتعدد العلوم وطبيعة المعلومات والأبحاث العلمية وينبغي على الباحث الاطلاع على مناهجها حتى يستطيع اعتماد المنهج الذي يلائم طبيعة البحث.

من الصعوبة أن يضع علماء المناهج منهجا واحدة يعتمد قواعد منطقية لا واحدة تصلح الجميع المستويات والاختصاصات العلمية، ولذلك يجب أن تتنوع زر المناهج العلمية تبعا لتعدد الأبحاث وتنوعها وتوجهاتها.

إن بحوث العلوم الطبيعية والكونية والتطبيقية تختلف في معارفها وموضوعاتها وطبيعتها عن نظيرتها العلوم الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتربوية والنفسية والقانونية من أجل ذلك يجب أن تتنوع المناهج العلمية وكذلك الأبحاث وتتعدد تبعا لطبيعة وتنوع تلك العلوم.

ثامن عشر: الجمع بين منهجي الاستقراء والاستنباط الاستقراء يعني الملاحظة، والاستنباط يعني التحليل، فالاستقراء يعني ملاحظة الظواهر وتشخيصها وجمع البيانات عنها وربما إجراء تجارب عليها داخل المختبر أو خارجه ومن ثم الوصول إلى صحة أو عدم صحة الظاهرة، أي إلى نتيجة يمكن تعميمها على الظواهر والحالات الأخرى المشابهة.

فالاستقراء يعنى ملاحظة الجزئيات ومكونات وعناصر الظاهرة ليصل في النهاية إلى النتيجة التي يمكن تعميمها كقاعدة عامة أو نظرية كلية، بمعنى إن الاستقراء يبدأ بالجزئيات ليصل إلى الكليات[1].

[1] – محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي ، دار الفكر والقانون ، مصر 2013 ص87

وأما الاستنباط فيعني تحليل النظريات الكلية أو القواعد العامة إلى أجزائها ومعلوماتها وفروعها ليصل بها إلى صحة فرضياتها أي أجزائها والتي يبدأ بها عادة منهج الاستقراء، بمعنى إن الاستنباط يبدأ بالكليات ليصل إلى الجزئيات.

إن البحث العلمي أيا كان نوعه وأيا كانت علومه لا بد وأن تجمع منهجيته بين الاستقراء والاستنباط، أي بين الملاحظة والتحليل، فلا يوجد بحث علمي استقرائي مطلق كما لا يوجد بحث علمي استنباطي مطلق، وغالبا ما يحتاجهما الباحث عند إعداد بحثه سواء كان يتعلق بالعلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية.

إن منهج الاستقراء يستند إلى الملاحظة والمشاهدة والنظر والتمعن والتفحص والقراءة المركزة في المادة العلمية وإجراء التجارب المختبرية وغيرها والاسترشاد بالعينات البشرية وغيرها فهو أكثر تركزا من الاستنباط، أما منهج الاستنباط فيستند إلى التحليل والشرح والتأمل والتفكير في المادة العلمية، فهو أقل تركيزا من الاستقراء.

وظائف البحث العلمي:

-1- الوصف: وصف الظاهرة (Phenomena Description) هو الوصف المحدد الملامح الأشياء والظواهر وجمع البيانات المتعلقة بها وتصنيفها وترتيبها ودراستها واستنباط قوانين عامة أو نظريات مثل: زيادة أعداد المتسربين في التعليم الأساسي، انخفاض المستوى العلمي للطلبة، ازدياد حالة التضخم في البلد، ارتفاع معدل النمو السكاني[1].

تنبع أهمية الوصف كوظيفة من وظائف البحث العلمي من أن وظيفة العلم الأساسية هي الوصف مثل وصف الوقائع ووصف العلاقات المتبادلة، وعلى الرغم من ذلك فإن الوصف ليس هو الغاية الوحيدة للبحث وليس هو الهدف الأخير الذي يسعى إليه منهجه وذلك لأن الوصف يؤدي دورا أو ليا ينبغي أن يساعد في القيام بأدوار أخرى تقوم بوظائف منهجية تالية.

[1] – غازي حسين عناية ، مناهج البحث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984. ص 99

فالوصف هو محاولة من الباحث لإبراز صورة المشكلة التي يدرسها من خلال تصنيف خصائصها وبيان العلاقات بينها ووصف علاقاتها المتبادلة.

يقصد بالوصف رصد وتسجيل ما يلاحظ من الأشياء والوقائع وما يدرك منها من علاقات متبادلة وتصنيفها وتصنيف خصائصها وترتيبها واكتشاف الارتباط بينها وذلك بالاعتماد على الملاحظة والتجربة وإدراك ما بينها من علاقات متبادلة. والوصف يعتمد أساسا على المدركات الحسية ولكن ينطوي مع ذلك على عمليات عقلية يتفاوت تعقيدها كتصنيف للأشياء وتصنيف خصائصها وبيان العلاقات بينها وتحديد مدى ما بينها من ارتباط[1].

2- التفسير: تفسير الظواهر (Phenomena Explanation)، تتضمن اكتشاف الظواهر والأسباب التي أدت إلى حدوثها ودراسة العلاقات التي تحكمها ويمكن الاعتماد على التحليل والمقارنة والربط بين العناصر المختلفة للتوصل الى معرفة الأسباب والوصول الى عدة تساؤلات مثل: لماذا؟ وكيف ؟ [2].

. هو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث وهو يعتمد على العقل بدرجة أكبر من الوصف الذي يعتمد على الحواس والملاحظة والتجربة وهو احد الأهداف الرئيسة للبحث العلمي وفي هذه الوظيفة لا يقتصر الباحث على وصف الظواهر أو الأحداث أو جمع الحقائق والمعلومات والملاحظات التي قام الباحث بجمعها باستخدام الدراسات المسحية أو دراسات النمو أو دراسة الحالات أو المشاهدات التجريبية وإنما يضع لنفسه مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تشخيص الظاهرة المدروسة ومن ثم الكشف عن مسبباتها وما يرتبط بها من مظاهر[3].

-3- التنبؤ: التنبؤ بالظواهر (Phenomena Prediction)، هي محاولة التنبؤ بما سيكون عليه حدث معين في المستقبل مثل التنبؤ بمعدلات البطالة، التنبؤ بحجم المبيعات

---

[1] – أنظر: فوقية حسن رضوان منهجية البحث العلمي وتنظيمه، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2008، ص 29

[2] – أنظر: حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء للنشر والتوزيع

[3] – أنظر فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص 29

من منتج معين ويرتبط التنبؤ ارتباطا وثيقا بمدى ثبات الظواهر موضوع الدراسة والبحث[1] يشترط لنجاح التنبؤ أمور مختلفة أهمها:

-1- أن تكون الظاهرة واضحة وليست غامضة

-2- ألا تكون جزئية صغيرة إلى الحد الذي يعزلها عن الظواهر الأخرى المرتبطة بها ويجعل التنبؤ نفسه أمرا صغيرا تافها.

-3- أن تكون متغيرات الظاهرة التي تنبأ بها قابلة للقياس ودقيقة ثم نرى مدى دقة هذا تحدث هذه الظاهرة مرة أخرى في المستقبل ثم يتم قياس ما هو كائن وما التنبؤ عندما كنا نتوقعه ومدى الفرق بينهما.

ويضيف الباحث أن التنبؤ العلمي ليس رجما بالغيب لأنه من المستحيل الوصول إلى الصدق المطلق ولأن القوانين التي يعتمد عليها نسبية وموقوتة حسب الظروف والفترة التي وجدت فيها تلك الظاهرة، فالتنبؤ هو استنتاج حقائق ووقائع جديدة ممكنة الحدوث في المستقبل من خلال الحقائق العامة التي وصلنا إليها وعبرنا عنها بالقوانين العلمية فالوصول إلى نتائج جديده لا يكفي بل لابد من التنبؤ بالمستقبل على ضوء نتائج الحاضر.

ويعتمد النجاح في التنبؤ على قدرة الباحث في أن يستنتج من فهمه للظاهرة وقوانينها نتائج أخرى مرتبطة بهذا الفهم[2].

4- التحكم: الضبط والسيطرة على الظواهر (Phenomena Control)، ويعني التحكم في العوامل التي تحكم الظواهر وتؤدي الى وقوعها أو منعها، ويعتبر التحكم والضبط الهدف النهائي للعلم والذي سيعمل على زيادة قدرة الباحث في التحكم بالظواهر وضبطها، ويمكن تطويعها وتحديد العلاقات التي تربط بينها[3].

---

[1] - أنظر: حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 45.

[2] - أنظر: فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص 30.

[3] - أنظر حسين محمد جواد الجبوري، المرجع السابق، ص 45

يقصد بالتحكم والقدرة على توجيه العوامل المؤثرة في الظاهرة ويعد التحكم عملية شاقة وعسيرة في العلوم الإنسانية وهناك من العوامل مالا يستطيع العلم التحكم فيها أو توجيهها وتسمى في العلوم الإنسانية ضبط المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضع الدراسة. والتحكم قد يكون فعليا وقد يكون فرضيا حسب وضوح الظاهرة ومشابهتها للظروف التي حدثت فيها الظاهرة الأصلية والتحكم أيضا لا يستطيع منع الظواهر الطبيعية بالي يساعد على الاستعداد لها لمجابهة الواقع وما ينتج عنه [1].

-5- الوصول إلى معارف وحقائق جديدة: يمر البحث العلمي بمجموعة من المراحل حيث يبدأ باستخدام الطرق والأساليب العلمية المنظمة والموضوعية في الملاحظة وتسجيل المعلومات، ووصف الأحداث واستخلاص الفرضيات التي تأتي قبل الملاحظة واختيار الإجراءات المناسبة لقبول أو رفض تلك الفرضيات للوصول إلى حقائق جديدة والتحقق منها بهدف الإسهام في نمو المعرفة.

فالعالم يهدف من القيام ببحثه إلى أن يصل إلى حقائق علمية جديدة إما عن الكون أو عن حقائق الأعداد والأشكال أو عن المجتمع الذي نعيش فيه مثل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والدينية أو عن انتشار بعض العادات والقوانين فالعصر الذي نعيشه سمنته الرئيسة سرعة التطور والتفسير مما يستوجب التجدد الدائم للمعلومات وهذا بدوره يوجب المتابعة العلمية لمواكبة ذلك التطور المستمر، وكل هذا يفرض على البشرية معارف وحقائق جديدة.

-6- حل المشكلات الإنسانية والعلمية: إن حل المشكلات التي تعترض الإنسان من أهم أهداف البحث العلمي فالبحث العلمي يسهم في حل المشكلات التي تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي نتيجة للظروف والمتغيرات التي يعيشها الإنسان مثل أزمة المساكن والسكان أو الأمراض أو الظواهر أو غيرها.

[1] - أنظر فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص 31.

هذا ويكشف الستار عن الحقائق والنظريات وغيرها من جوانب المعرفة إلى تقديم المشورة في شأن التطورات التي يضيفها واختيار أنسب الطرق الملائمة لهذه التطورات.

7- التطبيق العلمي: يهدف البحث العلمي إلى الوصول إلى قوانين ومعارف علمية والوصول إلى مبتكرات ومخترعات وآلات تعمل على توفير سبل الراحة للإنسان وزيادة رفاهيته والسيطرة على قوى الطبيعة وتسخيرها الخدمة الإنسان وقد يكون الهدف سلبيا كالوصول إلى طرق ووسائل تهدد الأمم مثل إنتاج الأسلحة بأنواعها والسموم وغيرها، وكل هذه الأمور تمثل معارف نظرية وحقائق علمية يتم النزول بها إلى أرض الواقع فتطبق تطبيقا علميا.

8- البحث العلمي يهدف إلى زيادة الحقائق التي يعرفها الإنسان وتوسيع دوائر معارفه وبذلك يكون أكثر قدرة على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها.

9- البحث العلمي يختبر النتائج والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يعلنها إلا بعد فحصها وتثبيتها والتأكد منها تجريبيا.

10- البحث العلمي يشمل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ويستخدم في المجالات المهنية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية على حد سواء[1].

الفرع الرابع: إسناد المناهج ووضع قواعدها بين علماء الفلسفة (الفلاسفة وعلماء المناهج: لقد اختلفت الآراء حول أحقية إسناد المناهج ووضع قواعدها إلى طائفة معينة، ومن بين هذه الآراء ما يلي:

الرأي الأو ل: يرى أنصاره أن المناهج أدوات بحث توضع من طرف الباحثين المتخصصين كل في مجاله، بحيث يقول في هذا السياق الفقيه كلود بارنار أن العلماء المتخصصون هم الأنسب لتكوين المناهج العلمية، لأن كل باحث أدرى بتخصصه وما يحتاجه من وسائل وأدوات منهجية، وهو مهتم ومطلع على أدق التفاصيل والجزئيات المتعلقة

[1] - أنظر فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص 32.

بمجاله العلمي، الأمر الذي يجعله قادرا على صياغة أنسب القواعد في مجال تخصصه وذا لا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا معينا لعدم درايته بكل حقائق هذا التخصص، كما أن العلوم لا تحتاج إلى دروس نظرية فقط بل لابد من تدعيمها بالجوانب العملية التطبيقية الميدانية.

الرأي الثاني: وهو رأي يرجع اختصاص تكوين قواعد المناهج إلى الفلاسفة وفقهاء المناهج دون غيرهم، وحجتهم في ذلك أن هؤلاء يمكنهم الكشف عن الروابط والعلاقات ما بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من فكرة وحدة العقل ووحدة المنهج فهم يتحكمون في أصول وكليات ومبادئ مختلف العلوم، الأمر الذي يجعل نطاقهم أو سع وأسهل على خلاف العالم المتخصص الذي لا يستطيع الوصول إلى ذلك كونه في دائرة مغلقة لا تسمح له بوضع قواعد وأسس لإنجاز بحث علمي إلا في مجال تخصصه، وبالتالي فهذه القواعد لا ترقى إلى مستوى منهج علمي يتصف بالعمومية والتجريد ويصلح للتطبيق على مختلف العلوم.

الرأي الثالث: وهو رأي حاول أن يوفق بين الرأيين السابقين، بحيث توصل إلى أن الفيلسوف يضع المبادئ الأساسية لكل منهج من منطلق أنه الوحيد القادر على الكشف عن العلاقات بين مختلف العلوم، ليأتي بعد ذلك دور العالم المتخصص الذي يكمن في البحث عن آليات تطبيق المنهج في مجال تخصصه، بمعنى اختيار ما يتناسب ويتماشى مع مجال تخصصه[1].

الفرع الخامس: أهمية المنهجية في مجال العلوم القانونية:

ترجع أهمية طرح مناهج خاصة للدراسات الأكاديمية والتطبيقية في مجال العلوم القانونية إلى اعتبارين أساسيين[2]:

[1] - أنظر: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، سوريا، 2000، ص 8.

[2] - أنظر: عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 9.

– الاعتبار الأول: يتمثل في أهمية تلك الدراسات في تأهيل دار سي القانون أو طلبة الحقوق وإعدادهم للمهن القانونية.

– الاعتبار الثاني: فهو ضمان فعالية الدراسات التطبيقية وانتظامها في إطار منهجي معين. فكلية الحقوق من الوجهة التربوية يتمثل دورها في توفير الثقافة القانونية لمن يؤهل لشغل إحدى الوظائف القانونية، لأن دورها أكاديمي تثقيفي ينصب في المقام الأول على المعرفة النظرية في مجال العلوم القانونية، والتي تمثل المطلب الأساسي لإمكان ممارسة المهن القانونية.

والأصل أن اكتساب رجال القانون للأدوات المهنية التي من شأنها ضمان نجاحهم وتفوقهم في حياتهم العملية إنما هو أمر يتجاوز دور كلية الحقوق، والدليل على ذلك ضرورة مرور المحامي بمرحلة تطبيقية وتربصه قبل استقلاله في مزاولة مهنة المحاماة، ونفس الأمر ينطبق على المحضرين القضائيين والموثقين، بالإضافة إلى ضرورة المنهجية في الدراسة العليا في المعهد العالي للقضاء قبل شغل وظيفة القاضي[1].

أو لا: أهمية المنهجية بالنسبة للمعرفة النظرية في مجال العلوم القانونية: لا يمكن إغفال ما للمعرفة القانونية النظرية من دور، فهي لا تكون مقصودة لذاتها بقدر ما تمثله من معرفة مؤهلة للعمل في مجال القانون[2]. ومن هذا المنطلق لا يمكن أن يقتصر التحصيل القانوني على طرح معلومات ينبغي على طلبة الحقوق إدراكها، إنما يجب أن يؤدي تراكم تلك المعارف النظرية على مدار سنوات الدراسة إلى خلق ملكة قانونية (الصبغة القانونية) والتي يقصد بها اكتساب الدارس منهجا للتفكير في المعطيات القانونية والتعامل معها، مما يعينه على أداء مهامه الوظيفية عند العمل بالقانون، يضاف إلى ذلك أن الملكة القانونية هي التي تعين القانونيين على إدراك الظواهر القانونية المستحدثة التي لم تكن موضوعا مباشرا للدراسة

[1] – أنظر: عمار عباس الحسني، المرجع السابق، ص 10.

[2] - أنظر: مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 67.

الأكاديمية. أما الدراسات التطبيقية تمثل حلقة وسطى بين الدراسات النظرية والحياة العملية في مجال القانون مثلما سنرى في العنوان الموالي[1].

ثانيا: ضرورة الإطار المنهجي للدراسات التطبيقية في مجال العلوم القانونية: إن تحقيق الغاية من الدراسات التطبيقية في مجال العلوم القانونية يستوجب ضمان فعاليتها، ولا يتأتى ذلك إلا بتحديد إطار منهجي لتلك الدراسات لا يلتزم به دارس القانون فحسب وإنما يلتزم به أيضا من يناط به الإشراف على الدراسات التطبيقية.

ومع ذلك فإن بلورة منهج للدراسات التطبيقية لا يخلو من الصعاب، ذلك أنه لا يمكن عزل منهج الدراسة التطبيقية عن منهج الدراسة النظرية حتى تتحقق الملائمة بينهما وتكون المحصلة مفيدة في تكوين دارسي القانون، إلا أن المشكلة الرئيسية في هذا الخصوص تكمن في ضرورة التساؤل عما إذا كانت المعرفة القانونية النظرية تستخلص باتباع منهج محدد ينبغي أن يكون منهجا علميا، وطالما نحن بصدد دراسة أكاديمية تتبلور إشكالية مدى علمية القانون؟ للعلم بوجه عام موضوع ومنهج. فإذا كان القانون علما إذا حتما فله موضوع ومنهج.

وموضوع القانون كظاهرة اجتماعية لا يتسم بالانضباط والثبات الذي يتم به حصر موضوعات فروع أخرى للمعرفة كالظواهر الطبيعية مثلا، فموضوع القانون يتأثر بشدة بالنظرة الفلسفية إليه بوصفه ظاهرة اجتماعية تاريخية.

وهناك من يرى أن القانون ظاهرة طبيعية من حيث وجوده وإن كان مضمونه يختلف في الزمان والمكان نظرا لاختلاف الشعوب والمرور البشرية بمراحل مختلفة من التطور، وبالمقابل هناك من يرى أن القانون تعبير عن إرادة السلطة السياسية العليا في الدولة لأن القانون يرتبط بالدولة وجودا وعدما. ولكن القانون كظاهرة اجتماعية ليس مجرد قواعد، إنما هو تركيبة نظامية تتفاعل فيها آليات إصدار القواعد أو الإقرار بمصادرها وآليات تطبيقها

[1] - أنظر: عبد النور ناجي منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، منشورات جامعة باجي مختار الجزائر، 2003، ص 15

وتفسيرها تحقيقا للغاية التي أفضت تاريخيا إلى وجود القانون كظاهرة اجتماعية، وهذه الآليات تشكل ما يعرف بالصبغة القانونية[1]. وهي تمثل جوهر المنهج العلمي لدراسة ظاهرة القانون مع التأكيد على الطابع النسبي لمنهج البحث في القانون بالنظر إلى تعدد وتباين الأنظمة على المستوى العالمي.

وأشهر هذه الأنظمة النظام اللاتيني الفرنسي والنظام الأنجلوساكسوني والنظام الجرماني والنظام الإسلامي، فالنظام القانوني الواحد في حد ذاته يمثل نتاج تاريخي وحضاري تبلورت فيه معطيات وعوامل اقتصادية وسياسية وفلسفية وغيرها، فانصهرت في سياق اجتماعي وثقافي لكل مجتمع وفق تطورات المجتمع ذاته عبر الزمان والمكان ويبقى القاسم المشترك بين جميع الأنظمة القانونية هو وجود صنعة قانونية في كل منها، تختلف معطيات فيما بينها لكنها في نهاية المطاف تمثل جوهر منهج الدراسات القانونية في كل نظام على حدى.

وإذا كان القانون يمثل إطارا تنظيميا في ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية فإنه يتضمن دائما بعدا قيميا للقواعد القانونية. الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت واختلاف الأدوات المنهجية بين نظام قانونيا وآخر. والنتيجة أن القانون ثابت في وجوده، متغير في مضمونه، كما أن منهجه ثابت في أصوله متفاوت في أدواته لاختلاف المعطيات وتغير السياق الاجتماعي في الزمان والمكان وعبر الأجيال[2].

المطلب الأول: المنهجية والقانون: عندما نبدأ بدراسة القانون قد نتعجب ونتساءل ما هي علاقة القانون بالبحث والكتابة القانونيين وبالمنهجية المعتمدة فنحن عندما نشاهد كيف يلقي المحامون مرافعاتهم، قد ندهش بالأساليب التي يتبعونها وبالنتائج أو الآثار التي يتركها كلامهم على هيئة المحكمة والمشاهدين قد نشعر بذلك، لكن ما لا نعرفه هو العمل والجهد الذي تم بذله من خلال بحث قانوني، أو كتابة، أو مرافعة أعدها المحامي معتمدة منهجية معينة قبل دخوله إلى هيئة المحكمة.

---

[1] – أنظر: على مراح، المرجع السابق، ص 15.

[2] – أنظر: علي مراح، المرجع السابق، ص 16-17.

فلمعالجة مسألة أو إعطاء استشارة أو اصدار حكم، على رجل القانون أو لا أن يعرف أي قانون يطبق ولمعرفة هذا القانون عليه أن يجري بحث والبحث القانوني والكتابة هي المهارات الأساسية الضرورية لمعالجة وحل المسائل ومعالجة القضايا على أنواعها. فالبحث الخاطئ أو الغير المناسب أو الأخطاء في المهارات أو في التواصل وعدم المعرفة بالقانون المناسب تسبب فشل الطالب كما فشل أي رجل قانون وخسارة القضية إذا كان محامية. وفي يومنا هذا السوق القانوني مكتظ، وللاستمرار بالسوق علينا أن نعرف كيف نبحث ونكتب. فمن سيراجعنا في المستقبل يتوقع منا المعرفة بإعداد وصياغة مستندات قانونية، وقد لا يكون الوقت متوفرة أمامنا لتعلمها حينذاك فلهذا علينا العمل بجد وحزم لبناء الثقة أو السمعة، وأي منا قد يخسر سمعته في حال افتقاره لهذه المهارات أو الأساليب والطرق التي نتعلمها في مادة المنهجية القانونية.

الفرع الأول: ماهية المنهجية القانونية: يجدر بالباحث القانوني أن يجد كل ما هو ملائم للسؤال المطروح، وعليه أن يطبق القاعدة القانونية على السؤال ليصل إلى جواب سليم والجواب لا يكون مناسبة إذا لم يدعم بمبادئ قانونية، وإذا لم يعتمد على قانون ساري المفعول، أو إذا بني على بحث غير كامل[1].

من أجل ذلك كله علينا التعامل مع مادة القانون على أنها إحدى العلوم الدقيقة التي ندرسها إضافة إلى كونها فنا نطبقه وإذا نظرنا إلى القانون كعلم من العلوم الاجتماعية أو كفن يتجسد في تطبيق معارف علمية مكتسبة، فإنه في الحالتين يخضع لمنهجية تفكير تتمثل في عدد من الطرق العلمية التي ترعاها قواعد المنطق، لأن التفكير المنطقي هو تنظيم الأفكار وتسلسلها وترابطها بطريقة تؤدي إلى معنى واضح، أو نتيجة مترتبة على حجج معقولة.

وبالرغم من أن لكل علم منهجيته الخاصة، فإن هناك منهجية عامة هي التي تعنى بدراسة الطرق المتبعة في أي ضرب من ضروب التفكير النظري وهذا ما نعنيه بقولنا عن شخص

[1] – غازي حسين عناية ، مناهج البحث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984.

ما: "إنه ذو تفكير منهجي أي أنه في تفكيره يتبع طرقة سليمة وعقلانية معينة معترف بها ويقرها العقل البشري أني وجدها"

واذا كانت المنهجية جزء لا يتجزأ من علم المنطق، منهم من يعالجها ويبحث فيها بعد أن يدرس المنطق، أما نحن فسنعتمدها منطلقا نتوصل منه إلى دراسة القانون لأننا نعتقد أن العلاقة وثيقة بين المنطق والقانون ولا بد من الاعتماد على منهجية التفكير، وهي واقع المنطق للوصول فيما بعد إلى القانون وقواعده المرتكزة في الأصل على أسس منطقية وعلى مبادئ أساسية، تكرست بعد تطور تاريخي وأصبحت بذلك تحاكي العلوم الطبيعية التي تقوم على اليقين والجزم إجمالا.

ويرجح أن يكون أو ل من طرح عبارة المنهجية القانونية الفقيه الالماني سافيني Carl von Savigny Friedrich في محاضرات خاصة عام 1802، 1803 و1809، ثم عادت لتظهر تحت عبارة الطريقة التشريعية بقراءة خاطئة لكلمة metho Legal في الخمسينات على يد واى زنبرج Wesenberg عام 1952، فالطريقة القانونية هي طريقة تقرير الأمور بشكل قانوني، بينما المنهجية القانونية هي طريقة دراسة القانون واليوم لا أحد يميز بين الطريقة القانونية وطريقة دراسة القانون[1].

الفرع الثاني: أهداف المنهجية القانونية: بما أن غايتنا هي توجيه نشاطاتنا نحو الدراسة القانونية فيمكننا القول إن المنهجية القانونية هي وسيلة لإكساب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية رغم تعددها وتشعباتها المتنوعة. وبلغة بسيطة نقول إنها تهدف الى تعليم الطالب كيف يفتش عن المعلومات وكيف يعرضها وكيف يناقشها أو كيف يكتبها، وذلك للتمكن من تحقيق الأهداف التالية:

1 إبراز مدى قدرة استيعاب الطالب للمعلومات النظرية التي يدرسها أو يتلقاها في المحاضرات، وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

[1] Rickert –Joachim Goethe Universităi estây at http://www.Juridica.ee/get.doc.php.

2 تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي. 3. تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعد التكرار وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف. وللتمكن من تحقيق تلك الأهداف لا بد من اعتماد أساليب التفكير العلمي الذي لم يعد مقتصرة على ميادين العلوم الطبيعية وحدها بل تعداها إلى العلوم القانونية، رغم اعتقاد البعض أن القانون أو دراسة الحقوق تصنف ضمن المواد الأدبية، بصفتها أحد أنواع الدراسات الإنسانية، لكن هذا الاعتقاد تلاشى بعدما ثبت أن القواعد القانونية تقوم على أسس علمية خاصة بها ولا بد لفهمها من اعتماد أسس التفكير العلمي.

فما هو التفكير العلمي وما هي علاقته بالقانون؟ المطلب الثاني: القانون والتفكير العلمي: يعرف التفكير العلمي بأنه: عملية عقلية إرادية رمزية منظمة لا تدرك مباشرة بل يستدل عليها من آثارها، وتستثار عند مواجهة مشكلة معينة، وتنطلق من تفاعل الخبرة الحسية الحية مع الخبرات القديمة، على نحو يمكن من الوصول إلى فهم وتفسير عناصر المشكلة الظاهرة مما يؤدي إلى حلها[1].

ويعرف أيضا بأنه: كل دراسة تعتمد منهج الملاحظة الحسية، والتجربة العملية إن كانت ممكنة، وتتناول الظاهرات الجزئية في عالم الحس، وتستهدف وضع قوانين لتفسيرها بالكشف عن العلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظاهرات وصياغة هذه القوانين بمنهج علمي[2].

وللتمكن من دراسة التفكير العلمي وتكونه لا بد لنا من الاطلاع على تحليل للفيلسوف الفرنسي غاستون باشلارد Gaston Bachelard[3] وفيه يبين بطريقة التحليل النفساني

---

[1] http://groups.google.com/group/yacoupdroit/web. 2-http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia 15/TafkElmy/sec01-(11) doc cvt.htm.

[2] - أنظر: رجا وحيد دويري، البحث العلمي، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2000، ص 30.

[3] - أنظر: غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية. ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، بيروت، 2001، ص 13

Gaston Bachelard: Formation de l'esprit scientifique- contribution à une (13)psychanalyse de la connaissance objective.

والذي طبقه على التفكير العلمي ما يجب أن نتعداه من عقبات في تكوين هذا التفكير، إذ أن التفكير العلمي يتم بطريقة التخلص من كل ما بإمكانه أن يشكل عقبة أو حاجزة بيننا وبين المعرفة العلمية الحقيقية. ويعدد باشلار هذه العقبات فنجد بينها تجربتنا الأولى وهي تجربة لم تخض ع بعد للنقد، كما نجد بينها جملة من المعارف تدعي أنها علمية كالمعرفة العامة والمعرفة الموحدة والمعرفة البراغماتيكية التطبيقية بسبب تعميمها والعقبة اللفظية التوسع المفرط في الصور المألوفة). ونجد كذلك جملة من العقبات الداخلية في تكوين التفكير البشري كالعقبة الجوهرانية التي تتكون من تجمع الحدسيات الأشد تشتتا وتعارضا (substantialisme) والعقبة الإحيائية (البيولوجية) وعقبة الرأي وتستير الجهل بالمصطلحات العلمية الشائعة أو الدارجة.

الفرع الأول: أهمية التفكير العلمي: إذا ما اطلعنا على فكر الفيلسوف غاستون باشلارد أو راجعنا خبرة من سبقنا في الحياة وتمكنا من إخضاع تجربتنا للنقد الذاتي خاصة، نجد أن إعداد التفكير العلمي لا يتم فقط بعملية تكديس وتجميع للمعلومات ولا بعملية استيعاب لها، وإنما يجب أن يبدأ بعملية تخليص الفكر من شتى العقبات التي تقف حاجزة بينه وبين المعرفة العلمية الحقيقية والتفكير العلمي لا يقوم على ما يجده من الواقع وإنما على ما يبرهنه ويثبته من معرفة لهذا الواقع والعلمية أو الترعة العلمية ليست في التقبل الحامل الكسول وإنما في العمل الجاد البناء القائم على روح النقد والمنهجية والمنطق.

وتبرز أهمية التفكير العلمي في عصرنا الحالي الذي يتميز بالانفجار المعرفي والتسارع في إنتاج المعلومات وزيادة المكتشفات الجديدة، لهذا فإن التفكير العلمي يعتبر أحد الوسائل ان لم يكن أهمها للتعامل مع التغيرات المعاصرة والثورة المعرفية العارمة، لأنه أسلوب للبحث في الكون والأحداث، وطريقة للتوصل الى كافة أنواع المعارف وطرق استخدامها.

الفرع الثاني: علاقة التفكير العلمي بدراسة القانون: يتناول علم القانون إشكالات أو ظواهر قانونية، ويدرس مواضيع متنوعة تنتج عن تطبيق القواعد القانونية، على الصعيدين الدولي والمحلي والتي يدخل في إطار كل منها العديد من الفروع التي تعالج تلك الظواهر القانونية.

إن الغاية الأساسية للتفكير العلمي التي يسعى إليها الباحث هي وضع قوانين نظرية يمكن تطبيقها في العلوم الطبيعية بشكل يمكن الانسان من السيطرة على الموارد الطبيعية ووضع القواعد القانونية والاجتماعية الأخرى في المجال الاقتصادي والتربوي وغيرها، وكل ذلك بقصد التقدم والازدهار والاستقرار الاجتماعي[1].

من هنا يأتي التفكير العلمي ليساعد دارس القانون على تقديم الأدلة والبراهين على صحة آرائه ومواقفه من تلك الظاهرة. فباستخدامه الملاحظة والتحليل والفرضية، يستطيع أن يثبت أو ينفي واقعة معينة، بحيث يستنتج رأيه أو موقفا مبنية على أدلة وبراهين قانونية يمكن التحقق منها وإثباتها[2].

ويهدف هذا التفكير عند المبتدئين بدراسة القانون إلى:

1. تدريب الطالب على جمع المادة العلمية من مصادر متنوعة ومن ثم إعادة ترتيبها بتسلسل منطقي يؤدي إلى نتيجة محددة.

2. تعويد الطالب على تحمل المسؤولية وتدريبه على الأمانة في البحث عن المعلومات بنفسه.

3 تشجيعه على البحث في المكتبات العادية والالكترونية أو الافتراضية.

4. تعليمه على الدقة في العمل والفهم بدلا من الحفظ التكوين بدلا من التلقين).

5 تدريبه على التعبير عن أفكاره الخاصة بشكل أحسن.

6. تكريس محبة العمل العلمي والإخلاص له[3].

ويتم ذلك من خلال ما يسمى بالبحث القانوني الذي هو أحد أشكال البحث العلمي ويعتمد العديد من منهاجيته التي هي مجموعة قواعد يضعها الانسان لتقنين عمله ومن ثم القياس عليها[1].

---

[1] – أنظر مسعد زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني، القاهرة، 2009، ص 43.

[2] Behoth. <http://www.moqatel.com/openchare] > op

[3] - أنظر: مسعد زيدان: المرجع السابق، ص 41.

لذلك يمكن إخضاع القواعد القانونية لنوع من منهجية التفكير العلمي، ويفترض في هذه الحال أن نلجأ إلى مناهج البحث العلمي التي سنتحدث عنها في المبحث التالي تاركين الحديث عن البحث القانوني للفصل الثالث من هذا القسم.

المبحث الثاني: ماهية البحث العلمي: حتى يقوم الطالب أو الباحث بإنجاز بحث علمي يجب عليه أن يعتمد على منهجية منظمة وعلمية وإلا اعتبر بحثه مجرد تكديس للمعلومات، يبتعد من خلالها كل البعد عن الإبداع العلمي، ولا يمكننا الحديث عن مناهج البحث العلمي دون التطرق إلى تعريف البحث العلمي وخصائصه وخطواته[2].

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي: لقد تعددت تعريفات البحث العلمي وتنوعت إلا أنه رغم هذا التنوع والتعدد فإنها تكاد كلها تصب في قالب واحد، لأن معظمها يدور حول كونه البحث العلمي يمثل الاستقساء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة وتطوير أو تصحيح معلومات سابقة بإتباع أسس وقواعد منهجية علمية[3].

وفي هذا السياق يكاد يجمع الفقه على أن البحث العلمي يمثل المحاولة الدقيقة للتوصل إلى حل المشكلات التي تؤرق الإنسان[4].

والبحث العلمي كلمة مكونة من شطرين أو كلمتين هما:

– **بحث:** وهو مصدر للفعل الماضي بحث بمعنى فتش وتقصى وتتبع وتحرى أما لغة فإنه: " التقصي المنظم بإتباع أساليب مناهج علمية محددة وصولا للحقائق العلمية بقصد التأكد منها " فمعناه الطلب وتقصي الحقيقة

– **علمي:** وهي كلمة منسوبة إلى لفظ العلم وتعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق، فالعلم يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها[1].

---

[1] –Behoth. <http://www.inoqatel.com/openchare op<|.

[2] أنظر: عبد النور ناجي المرجع السابق، ص 16

[3] أنظر: سلاطنية بلقاسم، المرجع السابق، ص 73.

[4] انظر: عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني – الجوانب الشكلية والموضوعية لا سيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين – دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 18

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي: من خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص بعض الخصائص التي يتميز بها البحث العلمي والتي نوجزها كما يلي:

– **صعوبة البحث العلمي:** إن البحث العلمي ليس بالعملية البسيطة الهيئة، بل هو عملية معقدة تستلزم الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والتحليل النزيه وعليه فإنه من يقوم بالبحث العلمي يحتاج إلى درجة عالية من الذكاء والعلم بأسسه وطرقه ومناهجه والتدرب على عملياته المختلفة وعلى استعمال وسائله[2].

– **البحث العلمي وسيلة لإضافة معارف جديدة:** الغاية من البحث العلمي هو تغذية العقول بمعرفة الحقائق ووصف الحوادث، ذلك لأن البحث العلمي يهدف إلى التفسير والكشف عن العلاقات والحقائق الكامنة وراء الحوادث والوصول إلى تعميمات وقوانين عامة يمكن التنبؤ على أساسها بالمستقبل[3].

إن المعرفة التي يحاول الباحث الوصول إليها من خلال البحث العلمي هي معرفة جديدة، مضافة إلى المعرفة الحاضرة أو القديمة عن موضوع البحث والعبرة في جدة المعرفة هنا أن تكون جديدة بالنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون في الموضوع ومن ثمة فالبحث البسيط الذي يقوم به الطالب المبتدئ لا يمكن أن يسمى بحثا علميا بالمعنى الدقيق لأنه وإن أضاف شيئا جديدا بالنسبة لما يعرفه هو فإنه في الغالب لا يضيف معرفة جديدة بالنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون في الموضوع[4].

– **عمومية نتائج البحث العلمي:** إن البحث العلمي يخدم غايات عامة وليس غايات خاصة وعليه فإن نتائجه تكون عامة لا يقف تطبيقها عند المواقف والظواهر أو الأحداث التي جرى عليها البحث، أي أن نتائج البحث العلمي تمتاز بالعمومية والقابلية للنشر والنقل إلى الغير والتدليل على صحتها.

---

[1] أنظر مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 65

[2] – أنظر: سلاطنية بلقاسم، المرجع السابق، ص 76

[3] – أنظر: عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 17.

[4] – أنظر: سلاطنية بلقاسم، المرجع السابق، ص 77.

– **اعتماد البحث العلمي على الأساليب المنظمة:** إن البحث العلمي وفي سبيل الوصول إلى نتائج علمية يستعمل طرق منظمة وممنهجة، وهي ما يطلق عليها بالطريقة العلمية المنهجية[1].

– **الموضوعية:** معناها التجرد من جميع الأهواء والثروات الذاتية من أجل التقيد بالموضوع بطريقة حيادية تضمن الوصول إلى نتائج علمية خالصة، وتتطلب الموضوعية مجموعة من الركائز والدعائم والقيم كالمعرفة والحياد والقيم الأخلاقية والصرامة والنزاهة

– **اعتماد البحث العلمي على مبدأ السببية والمنطق:** إن الغاية من البحوث العلمية تكمن في تفسير الظواهر والوقوف عند سبب وجودها، والكشف عن العلاقة التي تربط بين السبب والنتيجة، فجوهر البحث العلمي يقوم على الغوص في قلب وجوهر الظواهر

والأشياء بغية الكشف عن حقيقتها في إطار معادلة تقوم على استعمال قواعد المعرفة المستنبطة قصد رصد الأحداث والتنبؤ بالوقائع.

وبالإضافة إلى الخصائص سالفة الذكر التي تميز البحث العلمي بصفة عامة، تجدر الإشارة إلى أن هناك جملة من الخصائص المرتبطة بالباحث والتي نذكر من بينها سعة الإطلاع، وقوة الملاحظة وفطنة البداهة والصبر مع ضبط النفس والتريث في الحكم

والإستعداد الذهني.... الخ.

كانت هذه بعض خصائص البحث العلمي وهي خصائص عامة تشترك فيها جميع البحوث سواء كانت بحوث في العلوم الاجتماعية أو العلوم الطبيعية، ولعل الفرق الأساسي بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية يكمن في أن هذه الأخيرة تهدف إلى الحصول على المعرفة بغية خدمة أغراض اجتماعية والبحث عن حلول واقعية مبنية على أسس علمية قابلة للتعميم لمجموع المشاكل الاجتماعية كالانحراف واختطاف الأطفال والعنف والشعوذة والإرهاب والطلاق.

[1] – أنظر مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 37.

أما البحث في العلوم الدقيقة أو العلوم الطبيعية فهو يهدف إلى الحصول على المعرفة للكشف عن أسرار الطبيعة وفهم العالم وما يحتويه من ظواهر.

ومهما يكن فإن العامل المشترك بين جميع البحوث سواء كانت نظرية أو ميدانية اجتماعية أو طبيعية يتمثل في ضرورة استخدامها للمنهج العلمي[1].

**

من المتوقع بعد قراءتك لهذا الجزء أن تكون قادرا على:

. تعرف خصائص التفكير العلمي والتمييز بين التفكير العلمي وأنماط التفكير الأخرى.

. تعرف حدود اليقينية في الحقيقة العلمية.

. تحديد عوائق التفكير العلمي.

أولا: التراكمية:

ينطلق التفكير العلمي من الواقع، فالمعرفة بناء يسهم فيه كل الباحثين والعلماء، وكل باحث يضيف جديدا إلى المعرفة، وتتراكم المعرفة وينطلق الباحث مما توصل إليه من سبقه من الباحثين، فيصحح أخطاءهم، ويكمل خطواتهم، أو قد يلغي معرفة سابقة ويبطل نظرية عاشت فترة من الزمن.

1 – والمعرفة العلمية بهذه السمة تختلف عن المعرفة الفلسفية، فالعلماء يبنون نظرياتهم بناء عموديا، وينطلق العالم من نهاية ما توصل إليه غيره، أما الفيلسوف فيبدأ دائما من نقطة البداية بغض النظر عما توصل إليه فلاسفة آخرون، ولعل هذا يفسر أن المعرفة العلمية ترتفع عموديا، أما المعرفة الفلسفية فتمتد أفقيا، وقد تنشأ النظرية الجديدة بمعزل عن النظريات الأخرى دون أن ترتبط بها أو تستند إليها، أما المعرفة العلمية والنظرية العلمية الجديدة فغالبا ما تلغي النظريات العلمية التي سبقتها، أو تكملها أو توسع نطاقها، فكل

[1] – أنظر: فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 59

معرفة علمية جديدة تكون هي المعرفة المعتمدة على أنها صحيحة، وتصبح المعرفة العلمية القديمة والنظريات القديمة جزءا من تاريخ العلم.

2- ويرتبط بهذه الأفكار أن الحقيقة العلمية هي حقيقة نسبية بمعنى أنها حقيقة في فترة زمنية معنية، وأنها تتطور باستمرار ولا تقف عند حد معين، بل تتبدل وتتغير أثناء تطورها ومع أن الحقيقة العلمية نسبية إلا أنها تفرض نفسها على كل الناس، ولا يختلف عليها ليسوا ملزمين بها، والعمل الفني الجيد يرتبط بصاحبه ولا يستطيع فرضه على الآخرين، أما المعرفة العلمية فلا علاقة لها بمكتشفها فهي ليست معرفة ذاتية، بل موضوعية تفرض الناس بل هي حقيقة موثوقة من الجميع لا ترتبط بفيلسوف معين، والعمل الفني يرتبط بفنان معين، فالنظرية الفلسفية ترتبط بصاحبها الفيلسوف الذي يثق بها، لكن الآخرين نفسها على كل العقول ولا يخالفها أحد.

والتراكمية هي دفاع العلم عندما يوجه إليه من انتقادات تتهمه بالعجز والقصور فالعقل العلمي أو التفكير العلمي قد يقف أحيانا دون معرفة حقيقة معينة، ولكنه مع تطوره يتقدم باستمرار ويكتشف مجالات واسعة حيث تمتد المعرفة العلمية وينحسر الجهل باستمرار، ولا شك أن هذه الأيام تشهد فترة تفجر المعرفة العلمية وتقدمها بحيث تزداد قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة في كل لحظة، ولعل دخول العلم إلى ميادين جديدة في دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية والإنسانية ودراسة الظواهر النفسية يؤكد اهتمام العلم بفهم الإنسان أيضا إضافة إلى أهدافه في فهم الطبيعة المادية.

-4- ولما كانت المعرفة العلمية تتقدم باستمرار فإن من المفيد تحديد اتجاه هذا التقدم العلمي، فالتفكير العلمي يسير باتجاه عمودي حين يدرس الظواهر نفسها التي درسها العلماء سابقا من أجل اكتشاف حقائق ومعلومات جديدة عنها تصحح المعلومات الخاطئة التي كانت سائدة، كما يسير التفكير العلمي باتجاه أفقي أيضا حين يخوض في مجالات وميادين جديدة، لقد دخلت الفيزياء إلى مجال العلم بعد أن انفصلت عن الفلسفة ثم اقتحم العلم ميدان الكيمياء، ثم ميدان علم الأحياء في القرن الثامن عشر، ثم علم الاجتماع وميدان علم النفس

حين أسس أو ل مختبر تجريبي العلم النفس سنة 1879، كما حأو ل العلم دراسة الظواهر الروحية غير المادية ليؤسس ما يمكن أن يسمى علم الأرواح إن هذه الميادين التي دخلها العلم مؤخرا كانت مجالا مقتصرا على الشعوذة والخرافات والأساطير.

ثانيا: التنظيم:

1 – مر معنا أن التفكير العلمي هو أسلوب أو طريقة منهجية للبحث والمعرفة، وهو بهذا يختلف عن التفكير العادي، فالتفكير العلمي يستند إلى منهج معين في وضع الفروض والاستناد إلى نظرية، واختبار الفروض بشكل دقيق ومنظم، بينما يعد التفكير العادي أشبه بردود أفعال عشوائية على أحداث عشوائية دون أي قدر من التنظيم. إن وسيلة العلم هي اتباع منهج علمي، فالعلم معرفة منهجية تبدأ بالملاحظة ووضع الفروض واختبارها عن طريق التجريب ثم الوصول إلى النتائج[1].

2– والتفكير العلمي يستند إلى التنظيم تنظيم طريقة التفكير وتنظيم العالم الخارجي فالتفكير العلمي ليس منهجا في تنظيم أفكارنا وعدم تركها حرة طليقة بلون إلزامها بقواعد وقوانين فحسب، بل هو منهج في تنظيم العالم الخارجي أيضا، فالباحث العلمي لا يناقش ظواهر متباعدة أو مفككة، بل يدرس الظاهرة في علاقاتها بالظواهر الأخرى فيكشف العلاقة بين الأسباب والنتائج ويكشف الصلات والارتباط بين ظاهرة وأخرى ويميز ما بين التجأو ز الزماني والمكاني لظاهرات معينة تحدث معا بالصدفة، وما بين ظواهر مترابطة تظهر معا نتيجة علاقات علمية أو ارتباطية فالحقيقة العلمية حين تكتشف تأخذ مكانها بين مجموعة الحقائق المكتشفة، فتندمج معها أو تتفاعل معها وقد تعدل فيها أو تلغي بعضها، والحقيقة العلمية بهذا المعنى ليست مستقلة من الحقائق الأخرى.

ثالثا: البحث عن الأسباب:

[1] محمد الجوهري و عبد الله الخريجي ، طرق البحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، 1982.ص85.

– يهدف العلم إلى فهم الظواهر التي يدرسها، ولا يتم هذا الفهم من خلال الوصول إلى المعلومات والحقائق بل لا بد من تفسير هذه الظواهر وتحليلها عن طريق معرفة أسبابها وعوامل نشوئها وتطورها. إن معرفة أسباب ظاهرة ما هو الذي يمكن الإنسان من السيطرة عليها وضبطها والتأثير فيها وزيادتها أو إنقاصها، ومن ثم التحكم فيها وإخضاعها للتجربة والتعديل والتطوير[1].

والعلم يبحث عن الأسباب كغيره من النشاطات الإنسانية، فالفلسفة تبحث عن علة الكون والتفكير الديني يبحث عن الأسباب، ولكن ما يميز التفكير العلمي هو بحثه عن الأسباب المباشرة لا الأسباب البعيدة، فالتفكير العلمي لا يهتم بهذه الأسباب البعيدة، لأنه لا يستطيع إخضاعها للقياس والتجريب، ففي حين يرتكز التفكير الفلسفي في – البحث عن أصل الحياة وعلتها الحقيقية، ويرتكز التفكير الديني إلى رد جميع الظواهر إلى سبب واحد فإن التفكير العلمي يهتم بالأسباب والعلل المباشرة.

ويؤدي البحث عن الأسباب غرضين أساسيين هما: إرضاء الإنسان للاستطلاع والمعرفة والفهم، وزيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الظواهر عن طريق معرفة أسبابها والتحكم فيها.

فللبحث عن الأسباب أهداف نظرية وأهداف عملية وهذه هي نفسها أهداف العلم فالتفكير العلمي يهدف إلى اكتشاف حقائق الكون وهذا هو الهدف النظري، ثم إلى إيجاد الحلول المشكلات الإنسان والطبيعة وهذا هو الهدف العلمي. ولكي يصل التفكير العلمي إلى معرفة الأسباب فهو يطرح دائما أسئلة صغيرة ومحددة، ولا يطرح أسئلة عامة كتلك التي يطرحها الفلاسفة، ولذلك يحدد التفكير العلمي مشكلة معينة يطرح حولها أسئلة محددة يحاول أن يجيب عنها.

[1] – أحمد حلمي جمعة ، أساسيات البحث العلمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،1999.ص125.

وقد اكتشف العلم في بحثه عن الأسباب المباشرة أن هناك ظواهر معقدة ومتعددة يصعب إرجاعها إلى سبب معين أو أسباب معينة، فالظواهر الإنسانية وبعض الظواهر الاجتماعية، وبعض الظواهر الطبيعية يصعب ردها إلى سبب معين، إن هناك مجموعة من الأسباب التي يحسن تسميتها بالعوامل يمكن أن تؤثر في ظاهرة ما، ولكن من الصعب إرجاع هذه الظاهرة إلى أي سبب من هذه الأسباب، وكذلك الظواهر الإنسانية لا يمكن فهمها من خلال تفسيرها وإرجاعها إلى عامل واحد، فالعوامل متعددة ومتشابكة، ولا يؤثر أي عامل بشكل منفرد ومستقل، ولذلك لا بد من توسيع فكرة السببية فالسببية التي تعد فكرة صالحة لتفسير الظواهر البسيطة جدا ولكنها لا تصلح للظواهر المعقدة ولعل هذا ما جعل التفكير العلمي ينظر نظرة نظامية إلى الظاهرة أو المواقف ويفسرها من خلال تفاعل مجموعة من العوامل والعلاقات.

ربعا: الشمولية:

يتصف التفكير العلمي بالشمولية واليقين، فالباحث العلمي لا يدرس مشكلة محددة كهدف بل ينطلق من دراسة المشكلة المحددة أو الموقف الفردي للوصول إلى نتائج وتعميمات تشمل الظواهر المشتركة أو المواقف المشتركة مع موضوع دراسته، وحين يتحدث الباحث عن قاعدة أرخميدس فلا يقصد جسما معينا بل يقصد كل جسم مغمور وحين يتحدث عن الجاذبية فلا يتحدث عن مادة معينة بل عن جميع المواد المماثلة.

إن هدف العلم هو الوصول إلى تعميمات ونتائج تتسم بالشمول وتنطبق على أكثر من فرد وأكثر من ظاهرة وأكثر من موقف.

– وكما تسري الشمولية على الموضوع الذي يتناوله الباحث العلمي فإنها تنطبق أيضا على كل عقل، فالمعرفة العلمية تفرض نفسها على جميع الناس، وليس هناك من يتصدى أو يعارض حقيقة علمية، فالحقيقة العلمية شاملة لأفراد عديدين أو لظواهر عديدة وشاملة أيضا لكل العقول التي تستطيع فهمها، فهي قابلة للانتشار والانتقال من شخص إلى آخر ملك

للجميع، لا علاقة لها بصاحبها أو مكتشفها، فهي حقيقة علمية تفرض نفسها على جميع الناس، ولا مجال للاختلاف بين فرد وآخر في تقبل المعرفة العلمية.

– ويرتبط بالشمولية شمولية الموضوع وشمولية من يتقبلون هذا الموضوع صفة أخرى من صفات الحقيقة العلمية وهي " اليقينية " أي استناد الحقيقة العلمية الى مجموعة: كافية من الأدلة الموضوعية المقنعة، بحيث لا يبقى هناك شك في صدقها، واليقين العلمي يختلف عن اليقين الذاتي حين يقتنع شخص ما بفكرة معينة؛ لأنها تبدو له واضحة صادقة أو لأنه يحس بصدقها ويشعر بصحتها دون وجود أدلة عليها، إن هذا اليقين ليس علميا لعدم استناده إلى أدلة محسوسة.

يتصف التفكير العلمي بالشمولية واليقين، فالباحث العلمي لا يدرس مشكلة محددة كهدف بل ينطلق من دراسة المشكلة المحددة أو الموقف الفردي للوصول إلى نتائج وتعميمات تشمل الظواهر المشتركة أو المواقف المشتركة مع موضوع دراسته، وحين يتحدث الباحث عن قاعدة أرخميدس فلا يقصد جسما معينا بل يقصد كل جسم مغمور وحين يتحدث عن الجاذبية فلا يتحدث عن مادة معينة بل عن جميع المواد المماثلة.

إن هدف العلم هو الوصول إلى تعميمات ونتائج تتسم بالشمول وتنطبق على أكثر من فرد وأكثر من ظاهرة وأكثر من موقف.

– وكما تسري الشمولية على الموضوع الذي يتناوله الباحث العلمي فإنها تنطبق أيضا على كل عقل، فالمعرفة العلمية تفرض نفسها على جميع الناس، وليس هناك من يتصدى أو يعارض حقيقة علمية، فالحقيقة العلمية شاملة لأفراد عديدين أو لظواهر عديدة وشاملة أيضا لكل العقول التي تستطيع فهمها، فهي قابلة للانتشار والانتقال من شخص إلى آخر ملك للجميع، لا علاقة لها بصاحبها أو مكتشفها، فهي حقيقة علمية تفرض نفسها على جميع الناس، ولا مجال للاختلاف بين فرد وآخر في تقبل المعرفة العلمية.

– ويرتبط بالشمولية شمولية الموضوع وشمولية من يتقبلون هذا الموضوع صفة أخرى من صفات الحقيقة العلمية وهي " اليقينية " أي استناد الحقيقة العلمية الى مجموعة: كافية من

الأدلة الموضوعية المقنعة، بحيث لا يبقى هناك شك في صدقها، واليقين العلمي يختلف عن اليقين الذاتي حين يقتنع شخص ما بفكرة معينة؛ لأنها تبدو له واضحة صادقة أو لأنه يحس بصدقها ويشعر بصحتها دون وجود أدلة عليها، إن هذا اليقين ليس علميا لعدم استناده إلى أدلة محسوسة[1].

– واليقين العلمي ليس يقينا مطلقا ثابتا لا يتغير، فالكثير من الحقائق العلمية التي سادت فترة من الزمن بطلت صحتها نتيجة لجهود علمية جديدة، فلم يعد الخطان المتوازيان هما اللذان لا يلتقيان مهما امتدا، كما قال اقليدس بل اكتشف علماء الهندسة خطوطا لا تلتقي أيضا دون أن تكون متوازية، ووضعوا ما يسمى بالهندسة الفراغية أو اللااقليدية. فالعلم عدو الثبات ولا يعترف بالحقائق الثابتة بل يؤمن بأن الحقائق متغيرة أو كما يقول الفلاسفة: ليس هناك حقيقة ثابتة، فالحقيقة الثابتة الوحيدة هي أن كل الحقائق تتغير.

أدوات البحث العلمي:

العينات: Samples

أو لا: مفهوم العينة: يعتبر اختيار الباحث للعينة من الخطوات والمراحل المهمة للبحث ولا شك أن الباحث يفكر في عينة البحث منذ أن يبدأ في تحديد مشكلة البحث وأهدافه لأن طبيعة البحث وفروضه وخطته تتحكم في خطوات تنفيذه واختيار أدواته مثل العينة والاستبيانات والاختبارات اللازمة[2].

إن الأهداف التي يضعها الباحث لبحثه، والإجراءات التي سيستخدمها ستحدد طبيعة العينة التي سيختارها هل سيأخذها عينة واسعة وممثلة أم عينة محددة؟ هل سيطبق دراسته على كل الأفراد أم يختار قسما منهم فقط؟ إن مجتمع البحث يعني جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، إن مجتمع البحث إذن هو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين

[1] - أنظر: فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 55.

[2] – محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي ، دار الفكر والقانون ، مصر 2013 ص 87

يكونون موضوع مشكلة البحث. ولكن هل يستطيع الباحث أن يدرس جميع أفراد مجتمع البحث؟ لو افترضنا أن باحثا يريد أن يدرس مشكلات طلاب كليات المجتمع، فإن مجتمع البحث هنا هو جميع الطلاب في جميع كليات المجتمع، فهل من المفروض أن يدرس الباحث كل الطلاب؟ هل يستطيع؟ هل يمتلك الوقت الكافي؟ هل يحتاج إلى دراسة كل الطلاب؟.

على الباحث أن يختار جزءا من مجتمع البحث نسميه عينة البحث، إنه في مثل هذه الحالة يشبه الطبيب الذي يحلل دم المريض، إنه لا يحلل كل يوم دم المريض إنما يأخذ عينة صغيرة فقط، ولا شك أن لهذه العينة الصغيرة الخصائص نفسها لدم المريض كله فالطبيب لا يحتاج لتحليل كل الدم، ولا ضرورة لذلك، وكذلك الباحث لا يحتاج إلى دراسة أحوال ومشكلات كل طلاب كليات المجتمع بل يختار جزءا منهم أو عينة منهم. وهكذا يمكن أن نفهم الأسباب التي تدفع الباحث إلى اختيار عينة بدلا من دراسة المجتمع له من خلال فهم ما يلي:

1- إن دراسة مجتمع البحث الأصلي كله يتطلب وقتا طويلا وجهدا شاقا وتكاليف مادية مرتفعة.

2- لا حاجة لدراسة المجتمع الأصلي كله فالعينة التي يختارها تحقق أهداف البحث فالعينة إذن تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي، وهكذا نعرف ان العينة هي جزء من مجتمع البحث الأصلي، ازين يختارها الباحث بأساليب مختلفة، وتضم عددا من الأفراد من المجتمع الأصلي.

ان عملية تحديد واستخدام المعاينة تلعب دورا جوهريا في إجراء البحوث العلمية، ويؤكد الواقع العملي أن غالبية هذه البحوث العلمية تمت من خلال الاعتماد على نظام العينة فإنتاج منتج جديد يمكن أن يتم من خلال التعرف على رغبات عينة من المستهلكين

المحتملين لهذا المنتج حيث يتطلب البحث العلمي تحديد الفئات المتوقع أن يطلبوا هذا المنتج ثم يتم تحديد عينة من مفردات تلك الفئات وفي أماكن محددة وأزمنة معينة[1].

وتستهدف المعاينة التعرف على شيئ معين مرتبط بالمجتمع المستهدف. ودراسته دون الاضطرار إلى عملية المسح الشامل لهذا المجتمع وذلك من خلال الاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عينة فقط من هذا المجتمع المستهدف التي تم اختيارها على أسس معينة بما يضمن تمثيل هذه العينة لهذا المجتمع وإمكانية تعميم تلك النتائج[2].

العينات: Samples

أو لا: مفهوم العينة: تمر عملية اختيار العينة بالخطوات الآتية:

1- تحديد المجتمع الأصلي للدراسة يقوم الباحث في هذه الخطوة بتحديد المجتمع الأصلي لدراسته تحديدا واضحا ودقيقا، فإذا أراد الباحث دراسة مشاكل طلبة كلية الحقوق في تلمسان عليه أن يحدد هل كل الطلبة يتحدهم عند أجر يكتفي بطلبة السنة الأولى أو الثانية أو الثالثة ليسانس أو طلبة الماستر فقط.

2- تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة وإعداد قائمة بأسماء جميع الأفراد، وهذا بعد تحديد المجتمع الأصلي بدقة، فإذا حدد الباحث مجتمعه الأصلي بأنه طلاب على أنه طلبة السنة الأولى حقوق فقط الملتحقين بهذا الطور وقد يلجأ إلى سجلات إدارة كلية الحقوق.

3- اختيار عينة ممثلة: بعد تحديد القائمة التي تحوي جميع أفراد المجتمع متجانسين فإن أي عدد منها يمثل المجتمع الأصلي أما إذا كان الأفراد متباينين فلا بد من اختيار عينة وفق شروط معينة بحيث تمثل أفراد المجتمع الأصلي كافة. إن العينة السليمة هي العينة التي تمثل المجتمع الأصلي للدراسة تمثيلا دقيقا[3].

---

[1] – أنظر: محمود زيدان، المرجع السابق، ص 35.

[2] – أنظر: محمد مهران وحسن عبد الحميد، مرجع سابق، ص 48.

[3] – محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الكتاب للتوزيع 1982

4- اختيار عدد كاف من الأفراد في العينة: يتحدد الحجم المناسب للعينة من خلال العوامل التالية:

أ – تجانس أو تباين المجتمع الأصلي.

ب– أسلوب البحث المستخدم.

ج– درجة الدقة المطلوبة.

د– درجة الدقة المطلوبة. إن المجتمع الأصلي المتجانس يسهل عملية اختيار العينة، لأن أي عدد من أفراده مهما كان قليلا يمثل المجتمع الأصلي كله، إن سنتميترا واحدا من الماء يمكن أن يمثل بئرا كاملا، كما أن نقطة دم واحدة يمكن أن تمثل الدم كله، أما إذا كان المجتمع الأصلي متباينا فإن ذلك يعني صعوبة في اختيار العينة الممثلة، كما يعني ذلك زيادة في حجم العينة حتى تمثل المجتمع الأصلي المتباين كله.

أما أسلوب البحث المستخدم فإن ذلك يؤثر في اختيار العينة فهل يستخدم الباحث فهل يستخدم الباحث الأسلوب المسيحي أم التجريبي؟ وما نوع التصميم التجريبي الذي سيستخدمه؟ وإن الدراسات المسيحية تتطلب عينة ممثلة وكافية. كما أن بعض التصميمات التجريبية تتطلب وجود مجموعات تجريبية وضابطة متعددة، وهذا يعني الحاجة إلى اختيار حجم كبير للعينة.

إن الباحث الذي يريد الحصول على نتائج دقيقة لا بد أن يعتمد من النواحي الآتية على عينة كبيرة الحجم تعطيه الثقة لتعميم نتائجه على المجتمع الأصلي.

ثالثا: أنواع العينات: يمكن التعرف إلى أسلوبين لاختيار العينة هما: أسلوب العينة العشوائية الإحتمالية Sample Random يختار الباحث أفرادا ممثلين للمجتمع الأصلي لكي يستطيع تعميم النتائج على المجتمع الأصلي كله، وفي هذه الحالة يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي للبحث معروفين ومحددين، فالتمثيل هنا يكون دقيقا. أما أسلوب العينة غير العشوائية Non Random Sample) استخدامه في حالة عدم معرفة جميع أفراد المجتمع الأصلي ومن ثم

تكون العينة غير ممثلة للمجتمع بشكل دقيق ولا تنطبق نتائج الدراسة على كل أفراد المجتمع[1].

وفي ما يلي توضيح لهذين الأسلوبين مع تحديد الأنواع العينات التي تتدرج تحت كل أسلوب

-1- أسلوب العينة العشوائية: يقوم الباحث باستخدام أسلوب العينة العشوائية كما ذكرنا في الفقرة السابقة حين يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين، فإذا كان المجتمع الأصلي للدراسة هو طلبة كلية الحقوق الجامعة تلمسان، فإن جميع أفراد هذا المجتمع معروفون تماما ومسجلون في قوائم تشمل جميع أفراد المجتمع، ومن ثم نتمكن من اختيار عينة تمثلهم والطريقة المناسبة للاختيار هي الطريقة العشوائية، ويتم الاختيار العشوائي وفق شرط محدد لا وفق الصدفة وهذا الشرط هو : أن يتوفر لدى كل فرد من أفراد المجتمع الأصلي الفرصة المكافئة لكل فرد آخر في أن يتم اختياره للعينة دون أي تحيز أو تدخل من الباحث، وهناك أشكال عدة العينة العشوائية هي:

أ- العينة العشوائية البسيطة: تختار العينة العشوائية البسيطة في حالة توافر شرطين أساسيين هما: أن يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين والثاني أن يكون هناك تجانس بين هؤلاء الأفراد، ففي مثل هذه الحالة يعمد الباحث إلى اختيار عينة عشوائية بسيطة وفق الأساليب الآتية:

-1- القرعة: وفيها يتم ترقيم أفراد المجتمع الأصلي ووضع الأرقام في صندوق خاص ويتم سحب الأرقام حتى نستكمل العدد المناسب للعينة.

-2- جدول الأرقام العشوائية: وهي عبارة عن جداول يوجد فيهما أرقام عشوائية كثيرة يختار الباحث منها سلسلة من الأرقام العمودية أو الأفقية، ثم يختار من المجتمع الأصلي الأفراد

[1] – فايز محمد حسين و أحمد أبو الحسن ، دروس في المنهج القانوني ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2011. ص 125

الذين لهم الأرقام نفسها التي اخترناها من جدول الأرقام العشوائية، ويكون هؤلاء الأفراد هم العينة المختارة[1].

من الواضح أن اختيار هذه العينة العشوائية البسيطة يبدو سهلا، ولكن ذلك يتطلب جهدا ووقتا طويلين، كما لا نضمن أن تكون هذه العينة ممثلة بدقة للمجتمع الأصلي.

ب- العينة الطبقية Stratified Sample: عرفنا أن العينة العشوائية تختار في حالة واحدة هي تجانس جميع أفراد المجتمع الأصلي وبذلك نضمن تمثيل هذه العينة لمجتمعها الأصلي، ولكن هذا التجانس بين أفراد المجتمع الأصلي قد لا يكون دائما، وأن أفراد هذا المجتمع قد يكونون متباينين، فإذا كان باحث ما يريد أن يدرس اتجاهات الطلبة الملتحقون بكلية الحقوق فإن هذا المجتمع غير متجانس لأن مشكلات الطلاب في هذه الحالة تتأثر بالجنس ذكورا وإناثا وتتأثر بالعمر أقل من عشرين عاما وأكثر من عشرين عاما وتتأثر بالمستوى الاجتماعي للطلاب كما تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية متعددة، فالمجتمع في هذه الحالة لا يضم أفرادا متجانسين بل يضم طبقات أو فئات متعددة ومتباينة حيث ويمكن أن نلاحظ الفئات الآتية:

- لاب السنة الأولى وطلاب السنة الثانية.
- الطلاب الذكور والطالبات الإناث.
- الطلاب المتفوقون وغير المتفوقين.
- الطلاب من مستويات اجتماعية مختلفة.

وفي مثل هذه الحالة لا بد أن تكون العينة ممثلة لجميع هذه الطبقات وبذلك نختار عينة عشوائية، فكيف يتم الاختيار؟.

إن على الباحث أن يقوم بما يلي:

---

[1] – حسين صبري ، المنهج الميسر في أصول البحث العلمي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، دار الفتح للنشر ، مصر ، 2007. ص 115

أو لا: أن يحدد الفئات المختلفة في المجتمع الأصلي.

ثانيا: أن يحدد عدد الطلبة في كل فئة

ثالثا: أن يختار من كل فئة عينة عشوائية بسيطة تمثلها مراعيا في ذلك نسبة ثابتة من كل فئة بحيث تمثل كل فئة بعدد من الأفراد متناسبا مع حجم هذه الفئة.

ج- العينة المنتظمة Systematic: وهي شكل من أشكال العينة العشوائية يتم اختيارها في حالة تجانس المجتمع الأصلي فإذا كان المجتمع الأصلي مكونا من 200 طالب ونريد أن نختار عينة عشوائية منتظمة مكونة من عشرين طالبا فإننا نقسم $\frac{200}{20} = 10$ فتكون المسافة بين الرقم الذي تختاره والرقم الذي يليه 10 ثم نختار الرقم الأول عشوائيا ولـيكن 6 وبذلك تكون العينة مكونة من الطلاب الذين يحملون الأرقام الآتية: 6، 16،32،6...

فهذه العينة تسمي منتظمة لأننا اخترنا مسافة ثابتة منتظمة بين كل رقم والرقم الذي يليه ولكن تعاب هذه العينة بأن تمثيلها ليس دقيقا خاصة إذا أجريت في مجال البحوث الاجتماعية.

- أسلوب العينة غير العشوائية: تستخدم العينة العشوائية إذا كان أفراد المجتمع الأصلي معروفين تماما كما هو الحال في طلاب المهن التعليمية أو مجتمع المهندسين أو العمال ولكن هناك دراسات يصعب تحديد المجتمع الأصلي لها مثل دراسة أحوال المدمنين أو المنحرفين أو المتهربين من الضرائب، إن مثل هذه المجتمعات ليست محددة وأفرادها ليسوا معروفين فلا نستطيع أخذ عينة عشوائية منهم بحيث تمثلهم بدقة، فيعمد الباحث إلى أسلوب العينة غير العشوائية ويختار عينة حسب معايير معينة يضعها الباحث، فالباحث هنا يتدخل في اختيار العينة ويقرر من يختار ومن يهمل من المجتمع الأصلي للدراسة، ولهذا الأسلوب ثلاثة أشكال من العينات.

أ- عينة الصدفة Accidentall Sample: يختار الباحث عددا من الأفراد الذين قابلهم بالصدفة، فإذا أراد الباحث أن يدرس موقف الرأي العام من قضية ما فإنه يختار عددا من

الناس يقابلهم بالصدفة في خلال ركوبه للسيارة أو وقوفه عند البائع أو في زاوية الطريق، ويؤخذ على هذه العينة أنها لا يمكن أن تمثل المجتمع الأصلي بدقة، ومن هنا يصعب تعميم نتائج البحث الذي يتناوله على المجتمع الأصلي كله.

ب- العينة الحصصية Quota Sample: وهي عينة سهلة يمكن اختيارها بسرعة وسهولة حيث يقوم الباحث بتقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات، ثم يختار عددا من أفراد

كل فئة بحيث يتناسب مع حجم هذه الفئة ، فإذا أراد باحث أن يدرس موقف الرأي العام من قضية المحامين ، الأطباء. .. الخ ثم يختار من كل فئة عددا من الأفراد ، إن هذه العينة تشبه العينة الطبقية العشوائية لكنها تختلف عنها في أن الباحث في العينة العشوائية لا يختار الأفراد كما يريد بينما في عينة الحصة يقوم الباحث بهذا الاختيار بنفسه ودون أن يلزم نفسه بأية شروط فيتصل مع من يريد من الطلاب أو المحامين أي العمال، وبذلك لا تكون العينة ممثلة لمجتمعها تمثيلا دقيقا .

ج- العينة الغرضية أو القصدية Purposive Sample : يقوم الباحث باختيار هذه العينة اختيارا حرة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها ، فالباحث في هذه الحالة يقدر حاجته إلى المعلومات ويختار عينته بما يحقق له غرضه[1].

3- إن توجيه الأسئلة للتفكير الدقيق أو التي تتطلب تفكيرا معقدا قد يؤدي إلى نفور المفحوصين وانخفاض مستوى دافعيتهم للإجابة، ولذلك يبتعد الاستبيان عن مثل هذه الأسئلة.

4- إذا كان بالإمكان الحصول على المعلومات من مصادر أخرى كالسجلات والوثائق فلا داعي لأن يطلبها الباحث من خلال الاستبيان، فالاستبيان هو أداة للحصول على معلومات

[1] – حسين صبري ، المنهج الميسر في أصول البحث العلمي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، دار الفتح للنشر ، مصر ، 2007. ص 121

غالبا ما تكون غير معروفة إلا لدى المفحوصين، كما أنه أداة للحصول على الآراء والمواقف والتعرف الى الانطباعات والمشاعر، فإذا ركز الباحث على الحصول على معلومات يمكن أن توجد في السجلات فإنه يعطي المفحوص الفرصة للشك في جدية البحث و ميل الباحث إلى السهولة والعمل غير المكلف.

-5- إن وجود عناصر تنشيطية تجذب انتباه المفحوص أو وجود عناصر تنفيسية تسمح له بالتعبير عن مشاعره وآرائه يمكن أن يساعد على قيام تفاعل مهم بين المفحوص والاستبيان يدفع المفحوص للإجابة بدقة وجدية.

-6- تأكد من ارتباط كل سؤال في الاستبيان بمشكلة البحث وتحقيق هدف جزئي يسهم في تحقيق أهداف البحث.

ب- قواعد تتعلق بصياغة الأسئلة:

يراعي الباحث القواعد الآتية أثناء صياغته لأسئلة الاستبيان:

1- أن تصاغ الأسئلة بعبارات واضحة وكلمات لها معان محددة، بحيث يكون من السهل على المفحوصين إدراك المطلوب من السؤال.

2- أن تستخدم الكلمات العامة التي يتفق الناس على معانيها، والابتعاد عن الكلمات غير الشائعة أو الكلمات الفنية المتخصصة، أو التعبيرات والمصطلحات التي لا يفهمها غير الفنيين.

3- أن تكون الجمل المستخدمة في صياغة الأسئلة قصيرة ومرتبطة بالمعنى، فلا داعي الاستخدام جمل طويلة قد تعيق المفحوص عن فهم المعنى الدقيق للعبارة.

-4- أن تصاغ الأسئلة ذات الطابع الكمي " الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة رقمية، بشكل دقيق و مباشر مثال ما تاريخ ولادتك؟ كم دينارا يبلغ راتبك الشهري؟

5- أن يحوي السؤال الواحد فكري واحدة فقط، فلا يجوز حشد أكثر من فكرة في السؤال الواحد، وهذا مثال يوضح سؤالا يحتوي على أكثر من فكرة.

- هل تؤيد زيادة ساعات الدوام الرسمي وتجديد أثاث المكتب؟ نعم لا

إن مثل هذا السؤال قد لا يستطيع المفحوص أن يجد جوابا له، فقد يؤيد زيادة ساعات الدوام، ولكنه لا يؤيد تجديد الأثاث ، ولذلك يمكن تصحيح هذا السؤال بتحويله إلى سؤالين.

- هل توافق على زيادة ساعات الدوام الرسمي؟ نعم لا
- هل تؤيد تجديد أثاث مكتبك؟ نعم لا

6- لا تحاول وضع أسئلة تتطلب إجابات قد تشعر المفحوص بالحرج، أو أسئلة توحي للمفحوص باختيار إجابة معينة.

ج – قواعد تراعي في ضمان صدق الاستجابة:

يراعي الباحث القواعد الآتية كوسائل تساعده على التأكد من أن المفحوصين يجيبون . إجابات جادة وصادقة على أسئلة الاستبيان:

-1- وضع أسئلة خاصة توضح مدى صدق المفحوص، كأن توجه إليه أسئلة واضحة الإجابة ولا تحتمل أكثر من إجابة مثال: هل اضطررت للكذب في حياتك ولو مرة واحدة؟ نعم لا

إن الإجابة لهذا السؤال هي نعم، أما إذا أجاب المفحوص بلا فإن ذلك قد يعني إنه غير دقيق في إجاباته.

-2- وضع أسئلة خاصة ترتبط إجاباتها بإجابات أسئلة أخرى موجودة في الاستبيان مثل:

- كم سنة عمرك؟
- في أي سنة تزوجت؟
- ما تاريخ ولادة ابنك؟

إن وجود خلل أو تقاطع في إجابات هذه الأسئلة قد يكشف عن عدم دقة المفحوص في الإجابة، فالمفروض أن تكون إجابات هذه الأسئلة منطقية، كان يكون تاريخ ولادة الطفل بعد الزواج مثلا.

وهناك وسائل أخرى يمكن أن يستخدمها الباحث للتأكد من صدق إجابات المفحوص مثل مقارنة بعض الإجابات التي حصل عليها الباحث من الاستبيان بمعلومات أخرى موجودة في السجلات والوثائق.

د- قواعد تتعلق بترتيب الأسئلة:

يراعي الباحث ما يلي أثناء ترتيبه لأسئلة الاستبيان:

1- البدء بالأسئلة السهلة التي تتناول الحقائق الأولية الواضحة المتعلقة بالسن والعمل والحالة الاجتماعية والدخل الشهري وغير ذلك.

-2- ترتيب الأسئلة بشكل منطقي متسلسل، فلا يجوز أن ينتقل المفحوص من موضوع إلى موضوع ثم يعود إلى الموضوع نفسه مرة أخرى، بل يحرص الباحث على أن يضع الأسئلة الخاصة بموضوع معين في وحدة واحدة متسلسلة في الاستبيان، وبعد انتهاء هذه الأسئلة يبدأ بالانتقال إلى أسئلة أخرى مرتبطة بموضوع آخر.

سادسا: توزيع الاستبيان:

يمكن توزيع الاستبيان عن طريق اتصال الباحث المباشر مع المفحوصين أو يوزع عن طريق البريد، وفيما يلي توضيح المزايا هذين الأسلوبين:

أ- الاتصال المباشر:

يحقق الاتصال المباشر المزايا الآتية:

1- يتيح الاتصال المباشر للباحث دراسة انفعالات المفحوصين وتعبيراتهم الحسية واللفظية مما يجعله في وضع أفضل لفهم استجاباتهم وتحليلها .

2- يتمكن الباحث من الإجابة عن بعض تساؤلات المفحوصين التي قد تثار على بعض الأسئلة، وبذا تتاح له الفرصة لتوضيح بعض جوانب الاستبيان.

-3- إن اتصال الباحث المباشر مع المفحوصين قد يضمن تشجيع المفحوصين على الاستجابة، ومن ثم يقلل من الهدر الناتج عن إهمال عدد من المفحوصين لهذا الاستبيان.

-4- إن وجود الباحث الشخصي مع المفحوصين قد يقنع المفحوصين بجدية الموضوع ويضمن استجابتهم للاستبيان.

ب- توزيع الاستبيان عن طريق البريد:

قد يجد الباحث صعوبة في جمع المفحوصين في مكان واحد وتوزيع الاستبيان عليهم فيلجأ إلى توزيعه عن طريق البريد، ولهذا الأسلوب المزايا الآتية:

-1- إمكان الاتصال بأعداد كبيرة من المفحوصين الذي يعيشون في مناطق جغرافية متباعدة ويصعب الاتصال بهم اتصالا مباشرا.

-2 توفير كثير من الجهود والنفقات على الباحث اذ يعد البريد وسيلة سهلة لا تتطلب جهدا شاقا ونفقات مرتفعة.

و لكن يؤخذ على هذا الأسلوب أنه يتطلب وقتا طويلا في وصول الاستبيانات إلى المفحوصين وإعادتهم للباحث، كما أن بعضا من أفراد العينة لا يجيبون عن الاستبيان وبذلك تقل العينة عن الحجم المطلوب.

سابعا : عيوب الاستبيان:

عرفنا أن الاستبيان وسيلة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وآراء في وقت قصير نسبيا، كما أن الاستبيان قد يكون الوسيلة الوحيدة للحصول على بعض المعلومات من مصادرها البشرية، ولكن يؤخذ على الاستبيان كأداة بحث علمية ما يلي:

1- قد تتأثر إجابات بعض المفحوصين بطريقة وضع الأسئلة خاصة إذا كانت هذه الأسئلة توحي بالإجابة، فيحاول المفحوص أن يجيب عن الأسئلة بما يرضي الباحث لا بما يشعر هو.

2- هناك فروق واسعة بين المفحوصين من حيث مؤهلاتهم وخبراتهم وتفاعلهم مع موضوع الاستبيان فالمفحوصون لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة نفسها ومن هنا كانت المعلومات التي يقدمونها مرتبطة بخبراتهم الخاصة.

-3- يميل بعض المفحوصين إلى تقديم معلومات غير دقيقة أو معلومات جزئية أو قد يخشى التعبير الصريح عن آرائه ومواقفه نتيجة لاعتبارات اجتماعية معينة أو الاعتبارات أمنية تتعلق بسلامته الشخصية[1].

4- قد لا يتوافر مستوى الجدية المرتفع عند بعض المفحوصين فيجيبون عن أسئلة الاستبيان بتسرع وعدم اهتمام.

غير أن معظم هذه العيوب تتلاشى إذا توفرت في الاستبيان شروط الصياغة الجيدة ، وإذا راعي الباحث القواعد الأساسية لإعداد الاستبيان ، فالاستبيان إذا كان جيد البناء، دقيق الصياغة مشوقا. فإننا نضمن الحصول على استجابات إيجابية وموضوعية، قد تفوق ما نحصل عليه خلال الملاحظة المباشرة.

- مبررات أسلوب المعاينة ومتطلبات استخدامه[2]: يتعذر إجراء العديد من البحوث العلمية دون الاعتماد على أسلوب المعاينة وذلك لتمتع هذا الأسلوب ببعض الخصائص غير المتوافرة في طريقة الحصر الشامل المفردات المجتمع المستهدف دراسته. وفيما يلي أهم مبررات الاعتماد على أسلوب المعاينة :

1- حالات تلف مفردات العينة : في حالة ما إذا كانت عملية الاختبارات سوف تؤدي إلى تلف مفردات العينة أو تلوثها فإنه لا يوجد بديل عن استخدام العينات. كما في حالة كون الهدف هو معرفة أثر مادة كيماوية ضارة على مياه الشرب فإنه يستحيل وضع هذه المادة في كافة شبكات مياه الشرب للتعرف على هذا التأثير فإنما يكتفي بوضع المادة الكيماوية في كمية ملائمة من مياه الشرب، وكذلك في حالة ما إذا كان الهدف اختبار جودة نوع معين من مصابيح الإضاءة للتعرف على مدى قدرتها لتحمل الإضاءة المستمرة، فإنه ليس من المنطقي اختبار جميع منتجات الشركة وإنما يكتفي بإخضاع عينة من المصابيح للإضاءة المستمرة للتعرف على هذه الخاصية وأيضا في حالة رغبة إحدى المنظمات في التعرف على

[1] - محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي ، دار الفكر والقانون ، مصر 2013 ص 111

[2] - أنظر : عبد الرحمن العيسوى ، علم النفس العام ، دار المعرفة الجامعية ، 1991 ص 121

اتجاهات وتفضيلات الجمهور تجاه نوع معين من المنتجات، فإنه يتعذر أن تقوم بتوزيع عينة من منتجاتها على جميع مفردات مجتمع المستهلكين المتوقعين لهذا المنتج، وإنما تعتمد على اختيار عينة من هذا المجتمع لإجراء هذه الاختبارات، وفي مثل هذه الحالات : لا مفر من الاعتماد على أسلوب المعاينة لإجراء مثل هذه البحوث
والاختبارات.

2 حالات ارتفاع تكلفة المفردة الواحدة في المعاينة : ترتفع تكلفة المفردة في حالة دراسة موضوع أو مشكلة ترتبط بقطاع عريض من الجمهور موزعين على مناطق جغرافية واسعة قد تكون داخل الدولة الواحدة أو خارجها. بالإضافة إلى أن تكلفة المقابلة أو الاتصال مرتفعة لكل مفردة من مفردات المجتمع. توفير الجهد والوقت باستخدام أسلوب المعاينة : قد يؤدي أسلوب الحصر الشامل في دراسة موضوع معين إلى التوصل إلى نتائج دقيقة ولكنها قد تصبح لا قيمة لها في الواقع العملي لانتهاء الوقت الملائم الاتخاذ القرارات المطلوبة بشأن موضوع الدراسة.

4- تحقق درجة دقة أكبر في نتائج الدراسة باستخدام أسلوب المعاينة : ويرجع ذلك إلى ما يلي:

إمكانية إجراء الدراسة بواسطة عدد محدود من الأفراد من ذوي القدرات والمهارات والإتجاهات المتقاربة.

- إمكانية إنهاء الدراسة خلال فترة زمنية قصيرة.
- قد يحدث مع أسلوب الحصر الشامل ، مع الاعتماد على عدد كبير من الباحثين الإجراء المقابلات وعدد أكبر لتصنيف وإدخال وتحليل البيانات وكذلك عدد من المشرفين عليهم، ومع تعدد هؤلاء الباحثين والمشرفين عليهم واختلاف قدراتهم ومهاراتهم وإتجاهاتهم تزداد احتمالات أخطاء غير المعاينة.

- عند استخدام طريقة الحصر الشامل لجميع مفردات المجتمع المستهدف دراسته ومع الإنتهاء من الدراسة وتجميع البيانات المطلوبة، قد يتضح أن الظواهر مجال الدراسة قد تغيرت تماما فضلا عن تغير خصائص مفردات مجتمع الدراسة الذي يتم دراسته.

-5- يوفر أسلوب المعاينة جودة أكبر للتصميم والتطوير تمكن أساليب المعاينة القائم بالدراسة من إجراء ما يلزم من تصحيح في ضوء المؤشرات الأولية التي تكشف عنها بعض مفردات الدراسة وذلك في حدود مقبولة من اعتبارات الزمن والتكلفة[1]. فضلا عن تجنب شيوع النواتج السلبية التي يحتمل أن تحدث نتيجة الدراسة. ويتضح ذلك في حالة استطلاع رأي مفردات العينة بشأن منتج جديد من أدوات النظافة وتكشف الدراسة الأولية عن وجود خاصية لها تأثيرات غير مقبولة من وجهة نظر المستهلك. وفي مثل هذه الحالات يكون من الخطورة اختبار هذا المنتج على جميع مفردات مجتمع الدراسة.

الفرع الثاني : الاستبيان : يعد الاستبيان أو الاستقصاء أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين و يقدم الاستبيان بشكل عدد من الأسئلة المكتوبة يقوم المبحوث بالإجابة عليها بنفسه ، ويعتمد الاستبيان على أنطاق عدد من الأفراد : المبحوثين والمعنيين بموضوع الاستبيان من اجل الحصول على إجاباتهم والتي يتوقع أن تكون شافية بالتمام مما يجعله تعميم أحكامه من خلال النتائج التي يتوصل اليها على آخرين لم يشتركوا في الاستنطاق الاستبياني، وهناك مجموعة من التعريفات والتفسيرات التي ذكرها عناء البحث والمؤلفين لمصطلح الاستبيان تذكر بعض منها :

- هو عدد من الاسئلة المحددة يعرض على عينة من الأفراد ويطلب منهم الإجابة عليها كتابة، ولا يتطلب شرحا شفهيا مباشرا أو تفسيرا من الباحث ، وتكتب الأسئلة أو تطبع على ما يسمى (إستمارة الاستبيان).

[1] – عبد العزيز قاسم محارب ، كيف تكتب بحثا ، رسالة ماجستير ، دكتوراه المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،

- ويعرف الاستبيان (Good) بأنه عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة توزع عن طريق البريد أو يملأها المبحوث تحت اشراف الباحث أو المقابل. ويعرفها (وجيه محجوب) بأنها إحدى الوسائل لجمع المعلومات عن مشكلة البحث ويكون على شكل أسئلة مختاره لتجيب عليها العينات المختارة، ويسمى في بعض الأحيان بالاستفتاء[1].

أما المؤلفان فيعرفان الاستبيان بأنه وسيلة من وسائل جمع المعلومات ، تعتمد أساسا على استمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عليها من قبل عينة البحث المختارة ، ترسل بالبريد أو تسلم بشكل مباشر للافراد المعنيين بالبحث. ويكون الاستبيان جيد عندما تكون العينات واضحة ودقيقة حتى لا يضيع المبحوث في احتمالات متعددة وان لا يكون طويلا يؤدي إلى التعب وهذا ما سنوضحه لاحقا.

خطوات إعداد الاستبيان : هناك مجموعة خطوات يسلكها الباحث لجعل الاستبيان ناجحا، حيث اتفق أكثر المؤلفين والباحثين في مجال البحث العلمي عليها في إعداد استمارة الاستبيان:

أ. تحديد نوع المعلومات.

ب تحديد شكل الاسئلة واختيارها .

ج دراسة الأسئلة مع تقويمها.

د. اختبار الاستمارة قبل تعميمها .

هـ. وضع الاستمارة بشكلها النهائي.

[1] محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي، دار الفكر والقانون ، 2013 ، مصر ص 123

ولكي يتعرف القارئ الكريم على هذه الخطوات بوضوح أكثر واستيعابها بالصورة التي يستطيع من خلالها العمل في إعداد استمارة الاستبيان بسهولة وتفهم ، نشرح خطوات إعداد الاستبيان بإيجاز وكما يلي:

أ. تحديد نوع المعلومات : بعد أن يحدد الباحث منذ بداية العمل مشكلة بحثه ومنهجه بدقة يقوم بجمع المعلومات التي ترتبط بالمشكلة ويبدأ بتقسيمها إلى أجزاء رئيسة وتقسم الموضوعات على أساس فروض ومن ثم إلى فرضيات وتحويلها إلى أسئلة تتفق مع حل المشكلة.

ب. تحديد شكل الأسئلة واختيارها : يقوم الباحث في هذه الخطوة بتحديد مادة السؤال و نوعه وفق المستويات الثقافية و الاجتماعية و التعليمية للعينة المراد دراستها وطريقة تفسيرها للأشياء و ان استمارة الاستبيان يجب ان تكون واضحة الاسئلة والجوانب عليها قاطعا وأن لا تتدخل الأسئلة بالحياة الخاصة بالفرد والأسئلة لا تكون معروفة مسبقا ولا تكون مدعاة للتحيز الشخصي.

و على الباحث كذلك أن يبدأ بصياغة الأسئلة من السهل إلى الصعب متدرجا فيها بشكل جذاب ، وان يعطي الباحث سؤالين أو ثلاثة نماذج إلى عينات متفرقة وبعدها يصوغ الأسئلة على اساس تفريغ الإجابات ليخرج بصياغة مفهومة وفق المستويات المدروسة في البحث.

ج. دراسة الأسئلة مع تقويمها : أن دراسة الأسئلة مع تقويمها يكون أولا ومن ثم عرضها علي مقوم لغوي وخبير علمي ونفسي لإعطاء بعض الملاحظات وبالتالي يخرج الباشا باستفتاء أكثر شبابا وموضوعية.

د. اختبار الاستمارة قبل تعميمها : تعد هذه الخطوة بالتجربة الاستطلاعية الخاصة بالاستمارة الاستبيان يقوم الباحث بتوزيعها على بعض من أفراد المستوى المدروس لاختبار مدى صلاحيتها من حيث الوقت المستغرق للإجابة و مدى تفهم العينة المدروسة للأسئلة والاستجابة لها ، ومن ثم يقوم بتحليل وتفريغ المعلومات ، وفي ضوء العمل والمعالجة يخرج الباحث بالصيغة النهائية للاستمارة .

هـ. وضع الاستمارة بشكلها النهائي تعد الاستمارة بشكلها النهائي وطبعها على الآلة الكاتبة أو بنظام Word مع تنسيقها بشكل نموذجي إبداعي يعكس الصورة التحضرية والمستوى الثقافي للباحث و لكي نضمن الاجابة على الاستمارة بشكل موضوعي ، على الباحث شرح الاستمارة على الأفراد قيد الدراسة والرد على جميع ملاحظاتهم واستفساراتهم قبل البدء بالجواب عليها مع ضمان عدم تأثر الباحث بالعينة المدروسة.[1]

أنواع الاستبيان:

هناك عدة أنواع من الاستبيان ، يمكن للباحث اختيار نوعية الاستبيان الذي يتناسب مع قدرته على صياغته وإعداده و من هذه الأنواع ما يلي:

أ. الاستبيان المفتوح.

ب الاستبيان المغلق.

ج الاستبيان المفتوح المغلق.

د. الاستبيان المصور.

ولكي يتعرف القارئ على مفهوم كل نوع من الاستبيانات المذكورة في أعلاه ، وجدنا من الواجب إعطاء موجز لكل واحتها :

أ. الاستبيان المفتوح يعد هذا النوع من اكثر الأنواع استخداما من قبل الباحثين ، ومن خواصه إنه تأتي الإجابات متنوعة وكثيرة وواسعة ، ولهذا يصعب على الباحث تفريقها وتبويبها ، ولكن في نفس الوقت يعطي الحرية الكاملة للمجيب أن يعبر عن آرائه بصورة تفصيلية كما يعطي الفرصة الكشف دوافعهم واتجاهاتهم. ب الاستبيان المغلق في هذا النوع

[1] – حسين صبري ، المنهج الميسر في أصول البحث العلمي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، دار الفتح للنشر ، مصر ، 2007. ص 125

يضع الباحث عدة احتمالات الاجوبة متوقعة على أسئلته و لكن لا يعطي للباحث الحرية الكاملة للإجابة ، لأن الاجابات محددة وهنا عملية تفريغ البيانات سهلة وغير معقدة ويقسم هذا النوع إلى:

- يضع الباحث الاجابة (نعم) أولا) (لا أعرف أو كلا، نعم، لا أدري).
- يضع عدة احتمالات الجواب السؤال مثلا.

ما هي معوقات البرامج التدريسية كلية التربية جامعة واسط ؟

(1) المدرس.

(2) الطالب.

(3) الأدارة.

(4) العمادة.

(5) جدول المحاضرات الأسبوعي.

وهنا يؤشر المجيب بعلامة صح أو خطأ أمام الإختيار.

ج- الاستبيان المفتوح المغلق هذا النوع هو خليط بين النوعين السابقين على ان يكون لدى الباحث ثقافة إحصائية في استخدام المعالجات والتحليل للإجابات . وكيفية استخراج النتائج إحصائيا ، وهناك بعض الاستبيانات يضع الباحث بعض الأسئلة الاختيار نوع واحد من الإجابة ويكتب رأيه لماذا اختار هذا النوع من الجواب[1].

د. الاستبيان المصور هناك نوعان من الاستبيان المصور وهما :

- النوع الأول: وفيه يقدم الباحث بعض الصور أو الرسوم بدلا من السؤال وهذا مناسب للأطفال والأشخاص الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ويكون الجواب هنا شفهيا ويتم تسجيله من قبل الباحث.

[1] محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي، دار الفكر والقانون ، 2013 ، مصر ص 141

- **النوع الثاني:** وهو ان يكتب المجيب كل ما يفكر به عن الصورة المعروضة له، ولهذه الطريقة إبداعات وخيال وتصور العينات ويستخدم هذا النوع للفئات المتعلمة. توزيع الاستبيان والحصول على المعلومات هناك طريقتان لتوزيع الاستبيان : الأولى عن طريق الاتصال المباشر مع المفحوصين والثانية تكون عن طريق البريد ، ولكل منهما توصيف خاص يوضح بما يلي:

أ. الاتصال المباشر: يعني أسلوب التسلم المباشر للاستبيان فردية أو جماعية وهذا يضمن الإجابة الصحيحة وفق ما يهدف الباحث إليه من معلومات وأكثر دقة أيضا من التسلم غير المباشر لأن الباحث هنا يكون إشرافه كاملا على تسليم نتائج الاستبيان... ويكون على نوعين:

1- أسلوب التسلم والتسليم : وهو أن يسلم الباحث الاستبيان إلى أفراد عينة البحث وبعدها يرجع لتسلم إستمارات الاستبيان مرة أخرى ، وهذه تزيد من تكاليف البحث[1].

2- الأسلوب الجماعي : وهو أن يلتقي الباحث بجمع المفحوصين ويشرح لهم موضوع البحث وما يهدف من خلاله عن طريق الاستبيان ثم يوزع استماراته للإجابة عليها مباشرة وبعد الانتهاء منها يقوم بجمعها وهو أكثر الأنواع شيوعا في البحث العلمي.

و تتميز هذه الطريقة أي الاتصال المباشر ببعض المزايا وهي كالآتية

- يتيح للباحث دراسة الحالة النفسية والتعبيرات الحسية واللفظية للمجيبين ما يجعله في وضع أفضل لفهم إستجاباتهم.

يتمكن الباحث من الاجابة على تساؤلات المجيبين التي قد تثار من قبلهم مما يتاح له الفرصة لتوضيح بعض جوانب الاستبيان.

[1] – أحمد حلمي جمعة ، أساسيات البحث العلمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ص 132

إن هذا الأسلوب يشجع المجيبين على الاستجابة ويتفهم بجدية موضوع الدراسة ويضمن إستجاباتهم.

ب- الاتصال غير المباشر هو أسلوب التسلم غير المباشر للاستبيان (فرديا أو جماعيا) ويكون عن طريق البريد ، وهذا الأسلوب يمكن الباحث من أخذ الإجابات أيضا عن طريق البريد بعد ان يعطي عنوانه كاملا على الظرف المرسل الأفراد العينة ، وتستعمل هذه الافراد العينات ذات المستوى الموثوق فيها ، ولهذه الطريقة أو الأسلوب أيضا بعض المزايا يمكن إدراجها بما يلي:

- يمكن للباحث الاتصال بأعداد كبيرة من المجيبين الذين يعيشون في مناطق جغرافية متباعدة والتي يصعب الاتصال بهم مباشرة.
- توفير كثير من الجهود والتكاليف ، حيث يعد البريد وسيلة لا تتطلب جهدا شاقا ونفقات مرتفعة.

قواعد عامة يجب مراعاتها عند صياغة أسئلة الاستبيان : يعتمد الاستبيان على إعداد مجموعة من الأسئلة ترسل الى عينة من أفراد المجتمع الأصلي للبحث ، وعلى الرغم من أن طريقة الاستبيان هي طريقة شائعة في البحث يسئ الكثير من الباحثين استخدامها وفيما يأتي أبرز تلك الأخطاء[1] .

1. تجنب قدر الإمكان أسئلة الاستبيان المغلقة بمعنى الإجابة عنها بنعم أو لا وينبغي وجود أسئلة مفتوحة تتيح له الإجابة بحرية خدمة لأهداف البحث.

2. الابتعاد عن أسئلة الاستبيان التي قد يعدها المبحوث لا أهمية لها أو هامشية ومن ثم لا تشجعه على الإجابة بدقة وموضوعية.

---

[1] - Runnel, J.f., and Ballain, W.C, Research Methodolqy in Business, 1978 , p.p.108109. Good, Caite, V., and Scates, D.I., Methods of Research Educational Psychological, So Ciological, N.Y, Appleton, 1964, p.p. 626-628,

.3 تفادي الأسئلة الغامضة وغير المفهومة والتي تقبل تفسيرات عديدة وهذا يقود الباحث الى الدقة في صياغة الأسئلة بعبارات واضحة ومحددة بحيث لا تتضمن أكثر من إجابة بحيث يحتوي السؤال الواحد على فكرة واحدة فقط.

4. ينبغي استخدام الاستبيان بشكل مختصر قدر الإمكان حتى لا يأخذ من وقت المستجيب إذا كانت لديه أعمال ومسؤوليات عديدة.

5. حدد مشكلة البحث بحيث تكون هناك علاقة مباشرة بين المشكلة والمعلومات التي يسعى الباحث للحصول عليها حتى يصبح موضوع البحث أكثر وضوحا.

6.حدد نوع الاستبيان ، هل ترغب أن يكون الاستبيان مفتوحا أو مغلقا أو يشمل الاثنين معا .

.7 توضيح بعض المصطلحات والعبارات الغامضة في الاستبيان بشكل مختصر ويفضل أن تكون في مقدمة الاستبيان وفيها إرشادات واضحة للمستجيبين.

8.عدم تضمين أكثر من معلومة في سؤال واحد حتى يستطيع المستجيب الإجابة بوضوح عن المعلومة.

9. مستوى التعبير ، ينبغي أن يكون مستوى التعبير في أسئلة الاستبيان واضح ومتسلسل ومفهوم لدى الجميع، ويفضل أن لا يكون هناك اختصار أكثر مما يجب في السؤال يقود الى الغموض وعدم فهم المستجيب للإجابة ونبتعد عن الإسهاب أيضا في السؤال لأنه يربك المستجيب وكلاهما له آثار سلبية تشتت أفكار المستجيب ولا يستطيع الباحث الحصول على إجابات واضحة ومحددة.

10. الاهتمام بكتابة مقدمة قبل أسئلة الاستبيان ، فإذا كان لدى الباحث حماس وجدية في بحثه فإن أول خطوة جديرة بالاهتمام وتقوده الى الحصول على معلومات غنية هي

التزامه بالفقرات السابقة وتطبيقها فضلا عن إعداد وتنظيم الاستبيان عموما وأسئلة الاستبيان خصوصا، ومن الأفضل أن يراعي تسلسل الأسئلة والبداية تكون أسئلة سهلة وتتطلب إجابة

سهلة أيضا ثم تتدرج بالأسئلة الصعبة بحيث لا تكثر بعدد الأسئلة لأنها تربك المستجيب ولا تدفعه للإجابة بدقة وموضوعية.

11. يمكن إجراء اختبار تجريبي على أسئلة الاستبيان عن طريق عرضها على عدد محدد من أفراد المجتمع الأصلي للبحث، كما يجب عرض الاستبيان على عدد محدد من الخبراء المختصين في مجال البحث العلمي لأخذ آرائهم في مستوى الأسئلة ومضمونها أو أي إضافة أو حذف يستوجب ذلك[1].

12. يدرس الباحث المقترحات ويقدر مدى ملائمتها لطبيعة البحث وأهدافه وبعدها تطبع بشكلها النهائي وتوزع على عينة البحث بالبريد أو باليد أو بأي طريقة أخرى مناسبة.

13. يفضل عرض فقرات الاستبيان قبل توزيعها على خبير لغوي حتى تكون صياغته اللغوية جيدة.

مميزات وعيوب الاستبيان:

أولا: مميزات الاستبيان:

1. يعد الاستبيان أقل وسائل جمع المعلومات والبيانات تكلفة سواء في الجهاد المبذول أو المال ولا يحتاج إلى عدد كبير من الباحثين أو فريق العمل المساعد لأن الإجابة على أسئلة الاستبيان تكون موجه للفرد فقط.

2. يمكن إنجاز الاستبيان والحصول على المعلومات والبيانات في أقل وقت ممكن.

3. تتميز وسيلة الاستبيان بظروف التقنين أكثر من الوسائل الأخرى.

.4. يساعد الاستبيان في الحصول على المعلومات والبيانات قد يتصلب الحصول عليها بوسائل أخرى.

[1] محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي، دار الفكر والقانون ، 2013 ، مصر ص 87

5 يوفر الاستبيان وقتا للفرد في حالة إجابته على الاستمارة أكثر من الاجابة عن طريق السؤال والإجابة عليه شفويا.

ثانيا: عيوب الاستبيان:

1. العديد من المصطلحات والعبارات تحمل أكثر من معنى لمختلف الأفراد ، وهنا وتحديد القيمة الاستبيان ، إذ ليس هناك فرصة للتأكد من فهم السؤال من قبل أفراد العينة أو فهم للمصطلحات و العبارات الخاصة بالسؤال. 2. لا يمكن استخدام الاستبيان إلا في العينات التي تتميز جميع أفرادها بقدرتهم على القراءة والكتابة.

3 طول الاستبيان تؤدي بتردد العينة في الرد عليها أو الملل وعدم الموضوعية في الإجابة.

4. لا يمكن للباحث التأكد من صدق وموضوعية استجابات الأفراد والتحقق منها .

غير أن معظم هذه العيوب تتلاشى إذا توفرت في الاستبيان شروط الصياغة الجيدة ، وإذا راعي الباحث القواعد الأساسية لإعداد الاستبيان ، فالاستبيان إذا كان جيد البناء ، دقيق الصياغة و مشوقا فإننا نضمن الحصول على استجابات إيجابية وموضوعية قد تفوق ما تحصل عليه خلال الملاحظة المباشرة[1].

المقابلة

من المتوقع بعد قراءتك هذا الجزء أن تكون قادرا على:

- استيعاب مفهوم المقابلة كأداة في البحث.
- تعرف خطوات إجراء المقابلة
- التمييز بين الاستبيان والمقابلة
- القيام بإجراء مقابلات الجمع المعلومات.
- تعرف حدود استخدام المقابلة .

[1] – غازي حسين عناية ، مناهج البحث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984.

المقابلة Interview

تعد المقابلة استبيانا شفويا يقوم من خلاله الباحث بجمع معلومات وبيانات شفوية من المفحوص والفرق بين المقابلة والاستبيان يتمثل في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة عن أسئلة الاستبيان، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة والمقابلة أداة مهمة للحصول على المعلومات من خلال مصادرها البشرية، وإذا كان الباحث شخصا مدربا ومؤهلا فإنه سيحصل على معلومات تفوق في أهميتها ما يمكن أن تحصل عليه من خلال استخدام أدوات أخرى مثل الملاحظة أو الاستبيان، ذلك أن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والاطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها، كما أنها تمكن الباحث من إقامة علاقات ثقة ومودة مع المفحوص مما يساعده على الكشف عن المعلومات المطلوبة، ويستطيع الباحث من خلال المقابلة أيضا أن يختبر مدى صدق المفحوص ومدى دقة إجاباته عن طريق توجيه أسئلة أخرى مرتبطة بالمجالات التي شك الباحث بها[1] .

وعلينا أن نميز بين المقابلة كأداة للبحث العلمي وبين المقابلات العرضية التي يمكن أن تتم بين شخصين صدفة، أو المقابلات التي يجريها المذيعون عادة مع بعض الأشخاص، فالمقابلة كأداة بحث تتطلب تخطيطا وإعداد مسبقا، كما تتطلب تأهيلا وتدريبا خاصا.

أولا : إجراء المقابلات:

يتطلب استخدام المقابلة كأداة بحث أن يكون الباحث قادرا على استخدام تقنيات خاصة بإجراء المقابلات تتعلق بعضها بالإعداد للمقابلة مثل اختيار المفحوصين، وإعداد المكان المناسب وتوفير الوقت المناسب، وإعداد الأسئلة اللازمة، ويتعلق بعضها الآخر بالتدريب

[1] – فوقية حسسن رضوان منهجية البحث العلمي وتنظيمه ، دار الكتاب الحديث ، ط1 ، القاهرة ، 2008 ص 99

التجريبي على إجراء المقابلة، وتوجيه الأسئلة، وإقامة الجو الإنساني الآمن للمقابلة. فضلا عن تسجيل المعلومات التي يحصل عليها الباحث، وفحصها بتأن ودقة للتأكد من سلامتها وفيما يلي توضيح لبعض هذه التقنيات.

1- الإعداد للمقابلة:

يتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة والمعلومات التي يريد الباحث الحصول عليها من المصادر البشرية، كما يتطلب تحديد هذه المصادر البشرية القادرة على إعطاء المعلومات المطلوبة.

ويتم الإعداد للمقابلة وفق الخطوات الآتية:

أ - تحديد أهداف المقابلة:

تهدف المقابلة أساسا إلى الحصول على معلومات وبيانات وآراء ضرورية للإجابة عن أسئلة الدراسة أو لحل مشكلة الدراسة، والباحث هنا عليه أن يحدد أهداف المقابلة ويحدد طبيعة المعلومات التي يحتاج إليها ويصوغ هذه الأهداف بشكل سلوكي محدد حتى يتمكن من إعداد الوسائل وتوجيهها للحصول على معلومات وآراء وفق هذه الأهداف.

ب - تحديد الأفراد الذين سيقابلهم الباحث:

يحدد الباحث المجتمع الأصلي للدراسة، ويختار من هذا المجتمع عينة ممثلة تحقق له أغراض دراسته، ويشترط أن تتوفر عند أفراد هذه العينة الرغبة في إعطاء المعلومات المطلوبة والتعاون مع الباحث في هذا المجال، ذلك أن عدم توفر هذه الرغبة قد يحرم الباحث من الحصول على المعلومات المناسبة[1].

ج - تحديد أسئلة المقابلة:

[1] - خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 6 ، بيروت ، 2001 ص 145

سبق القول: إن المقابلة العلمية تحتاج إلى إعداد مسبق، ويتطلب هذا الإعداد أن يكون الباحث مهيئا لطرح الأسئلة اللازمة للحصول على المعلومات المطلوبة بحيث تتوافر في هذه الأسئلة المزايا العلمية مثل الوضوح والموضوعية والتحديد، كما يحدد الباحث طريقة توجيه الأسئلة وترتيبها.

د- تحديد مكان المقابلة وزمانها :

يحدد الباحث مكان المقابلة وزمانها مراعيا في ذلك أن يكون المكان مريحا ومقبولا من قبل المفحوص، وأن يكون وقت المقابلة مناسبا للمفحوص بحيث لا يتعارض مع أعمال أخرى له.

2- تنفيذ المقابلة:

بعد أن ينتهي الباحث من الإعداد للمقابلة ويحدد أهدافها وأسئلتها ومكانها وزمانها، ويحدد الأفراد الذين سيقابلهم يبدأ بالمرحلة التالية وهي التنفيذ الفعلي للمقابلة، وهذا التنفيذ يتطلب من الباحث أن يقوم بما يلي:

أ- التدريب على إجراء المقابلة:

يختار الباحث عينة صغيرة جدا من زملائه ليجري معهم مقابلات تجريبية، يختبر فيها قدرته على إقامة الجو الودي في المقابلة وقدرته على طرح الأسئلة وتوجيه النقاش، كما . يختبر قدرته على الإصغاء وتشجيع المفحوصين على الاستمرار في الحديث. إن فترة التدريب التجريبية تساعد الباحث على تنظيم نفسه والاستعداد لبدء العمل و زيادة ثقته بنفسه كما تساعده على اختيار طريقة مناسبة لفحص الإجابات وتسجيلها[1] .

[1] محمد الجوهري و عبد الله الخريجي ، طرق البحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، 1982 ص 96

ب- التنفيذ الفعلي للمقابلة:

يبدأ الباحث بإجراء مقابلاته مع العينة التي تمثل المجتمع الأصلي بعد استكمال الإعداد للمقابلة والتدرب على إجرائها مراعيا في ذلك ما يلي:

- البدء بحديث مشوق غير متكلف والتقدم التدريجي نحو توضيح أهداف المقابلة وتوضيح الدور المطلوب من المفحوص
- إظهار الدفء والود نحو المفحوص بحيث يشعر بالأمن والطمأنينة فيشجعه ذلك على الإجابة عن أسئلة الباحث.
- البدء بمناقشة الموضوعات المحايدة التي لا تحمل صبغة انفعالية أو شخصية حادة لدى المفحوص، ثم الانتقال التدريجي – المتزامن مع تطور العلاقة الودية – نحو الموضوعات والأسئلة ذات الطابع الانفعالي الخاص.

يصوغ الباحث أسئلته بشكل واضح، ولا مانع من شرح السؤال وتوضيحه للمفحوص إذا وجد أن ذلك ضروري. يعطي الوقت الكافي للمفحوص لتقديم الإجابة، كما يبقى مصغيا طوال وقت الإجابة ويقوم بحركات أو إشارات معينة تساعد المفحوص على الاستمرار في الحديث. يوجه الباحث المفحوص نحو الالتزام بالسؤال وحصر الحديث بالاتجاه الذي يريده الباحث كما يحاول منع المفحوص من الاستطراد في سرد معلومات ومواقف غير مطلوبة.

يفترض أن لا يقوم الباحث بأية تصرفات تظهر دهشته لسماع معلومات معينة أو استنكاره لحدوث موقف معين خوفا من أن يشجع هذا الموقف المفحوص على المبالغة في تصوير المواقف. لا يجوز إحراج المفحوص واتهامه وتوجيه أسئلة هجومية الية تضطره للدفاع عن نفسه، وتؤثر في الجو الودي للمقابلة.

3- تسجيل المقابلة:

يفترض أن يقوم بتسجيل الوقائع والمعلومات التي يحصل عليها من المفحوصين، وذلك بعد التأكد أو التثبت من صحتها، فالمفحوصون في المقابلة غالبا ما يتحدثون عن معلومات بعيدة زمانيا ومكانيا عنهم، وقد يخطئون في تذكر بعض جوانب الموضوعات والوقائع التي

يتحدثون عنها، كما قد يتحيزون لأنفسهم فيرون الحوادث من خلال وجهات نظرهم ويعطون أنفسهم دورا فاعلا فيها، وقد يعمدون إلى إخفاء بعض الجوانب التي كان لهم دور سلبي فيها، فالباحث الواعي لا يسجل كل يسمع بل يحاول طرح مزيد من الأسئلة للتأكد من صحة المعلومات[1].

ويراعي الباحث أثناء تسجيل المعلومات ما يلي:

عدم الاستغراق في الكتابة والتسجيل لأن ذلك يربك المفحوص ويجعله حذرا من الاستمرار في الحديث، ولذلك يفضل أن يقوم الباحث بتسجيل رؤوس أقلام أو ملاحظات مختصرة. يمكن أن يستخدم الباحث نماذج متعددة للإجابات ويضع درجة لكل نموذج، ويكتفي الباحث بوضع إشارة أو درجة في المكان الذي تنطبق عليه إجابة المفحوص، وبذا يتمكن الباحث من تسجيل أراء المفحوصين دون أن يستغرق في الكتابة[2].

- لا يجوز ترك التسجيل حتى نهاية المقابلة، لأن مرور الوقت قد يؤثر في وعي الباحث ببعض الأحداث فيغفلهما أو ينساها.
- إن استخدام أجهزة التسجيل الصوتي يمكن أن يعطي دقة وموضوعية أكثر بشرط تقبل المفحوص لها، ولكن كثيرا من المفحوصين يرفضون أن تسجل أصواتهم كما أن بعضهم يكون حذرا إذا شعر بأن آلة التسجيل موجودة.
- يحذر الباحث من الوقوع في الأخطاء الآتية:

أخطاء المبالغة في تقدير أهمية معلومات ما أو في التقليل من أهمية معلومات أخرى. أخطاء إبدال معلومات أخرى، لأن بعض الباحثين حين يحولون كلام المفحوص إلى لغتهم الخاصة قد يفقدونه بعض معناه أو يعطونه معنى جديدا لم يقله المفحوص

[1] عبد الرحمن العيسوى ، علم النفس العام ، دار المعرفة الجامعية ، 1991. ص 85

[2] عودة أحمد سليمان ، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية ، ط 2 ، 1991 ص 68

أخطاء في ذكر تسلسل الوقائع كما رواها المفحوصون، بحيث تأتي الوقائع غير مترابطة أو منطقية.

أخطاء الإضافة وأخطاء الحذف، فالباحث يكون حذرا من إكمال موقف ناقص، وإضافة نهاية الحادثة أو حذف جزء من موقف.

ثانيا : أشكال المقابلة:

تتخذ المقابلة أشكالا متعددة، فقد تكون فردية يقابل فيها الباحث مفحوصا واحدا فقط وقد تكون جمعية يقابل فيها عددا من الأشخاص، كما قد تكون عفوية كتلك التي يقابل فيها المعلم أحد أولياء أمور الطلاب أو متعمقة كجلسات التحليل النفسي، ويمكن أن تكون المقابلة حرة يوجه فيها الباحث أسئلة غير محددة، أو مقيدة يوجه بها الباحث عددا معينا من الأسئلة المقننة.

كما تتخذ المقابلة حسب أهدافها أشكالا متعددة:

فقد تكون المقابلة مسحية بهدف الحصول على معلومات وبيانات وآراء كتلك التي تستخدم في دراسات الرأي العام أو دراسة الاتجاهات.

وقد تكون المقابلة تشخيصية تهدف إلى تحديد مشكلة ما ومعرفة أسبابها وعواملها، وقد تكون المقابلة علاجية تهدف إلى تقديم العون لشخص يواجه مشكلة ما.

وما يهمنا هنا في عملية البحث العلمي هو المقابلة المسحية التي تقدم فيها مجموعة من الأسئلة المقننة، وفي هذه الحالة يعد الباحث نموذجا معينا يحتوي على عدد من الأسئلة تقدم إلى عدد من الأشخاص وفق أسلوب واحد وإجراءات معينة[1].

ثالثا: مزايا استخدام أسلوب المقابلة:

[1] مسعد زيدان ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، دار الكتاب القانوني ، القاهرة ، 2009 ص 98

تستخدم المقابلة كأداة في البحث والحصول على معلومات وآراء في عدد من المواقف والحالات، اذ تعد المقابلة أفضل أداة أو الأداة الوحيدة المناسبة لدراسة مثل هذه الحالات. وتظهر أهمية استخدام أسلوب المقابلة في الحالات الآتية:

1- حين يكون المفحوصون أطفالا أو أشخاصا لا يعرفون القراءة والكتابة .

2- حين يكون المفحوصون من كبار السن أو المصابين والعجزة.

3- حين يكون المفحوصون غير راغبين في الإدلاء بآرائهم كتابة فيخشى هؤلاء أن تسجل أرائهم بخط يدهم فيفضلون التحدث عن آرائهم شفويا .

4- حين يتطلب موضوع البحث اطلاع الباحث بنفسه على الظاهرة التي يدرسها مثل دراسة الأحوال الاجتماعية والأسرية للعمال، إن اشتراك الباحث واطلاعه الحقيقي على هذه الأوضاع يعطيه فهما أفضل لها .

5- حين يتطلب موضوع البحث أن يقوم الباحث بإجراء حديث مع عدد من الأشخاص يعيشون معا أو يعملون معا، كأن يجري الباحث دراسة مسحية للتعرف إلى أوضاع العمال في مصنع ما، أو أحوال الطلاب في صف ما أو كلية ما.

6- حين يكون هدف الباحث الحصول على وصف كيفي للواقع بدلا من وصف كمي أو رقمي.

7- حين يتطلب الحصول على المعلومات وجود علاقات شخصية قوية مع المفحوصين.

8- حين يشعر الباحث بان المفحوصين يحتاجون إلى من يشعرهم بأهميتهم ويقدرهم، كما يحدث عادة مع كبار الموظفين، أو الموظفين المتقاعدين، أو الأشخاص كبار السن.

رابعا بين الاستبيان والمقابلة:

مر معنا أن المقابلة عبارة عن استبيان شفوي يقوم الباحث من خلاله بتسجيل آراء المفحوصين ويستخدم الباحث الأداة التي تناسبه سواء أكانت استبيانا أم مقابلة حسب

متطلبات دراسته و ظروفها وحسب ظروفه الخاصة، ويبقى لكل من الاستبيان والمقابلة مزايا خاصة نوضحها فيما يلي:

يعد الاستبيان أداة سهلة للحصول على معلومات واسعة في وقت قليل نسبيا وبجهد قليل أيضا، كما يعد الاستبيان أداة مقننة للحصول على المعرفة فيوجه الباحث أسئلة وفق نظام معين لجميع المفحوصين مما يضمن تكافوا في ظروف الإجابة، ولما كان الاستبيان لا يتطلب علاقة شخصية بين الباحث والمفحوصين يكونون أكثر ثقة وصراحة في إعطاء آرائهم.

هناك ظروف خاصة كالتي شرحت سابقا تعد فيها المقابلة أفضل وسائل البحث العلمي وأدواته، بالإضافة إلى ذلك يتمكن الباحث من خلال المقابلة من دراسة انفعلات المفحوصين وإقامة علاقات ودية معهم تسمح له بالحصول على معرفة دقيقة ومتكاملة تمكنه من فهم متكامل للموقف على نحو لا يستطيعه من خلال الاستبيان[1]

المقابلة : تعتبر المقابلة إحدى أدوات البحث العلمي اللازمة لجمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة ويستعين العديد من الباحثين بالمقابلة كأداة بحثية لما تحققه من أهداف قد لا تمكن أدوات البحث العلمي الأخرى الباحثين من الحصول عليها.

وتعرف المقابلة بأنها "حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء أو الاتجاهات أو الإدراكات أو المشاعر أو الدوافع في الماضي والحاضر"

كما تعرف بأنها اجتماعات بين الباحث أو بعض مساعديه و بين الشخص المطلوب الحصول على بيانات منه كما أنها عبارة عن تبادل لفظي يتم بين القائم بالمقابلة وبين

[1] – أحمد بدر أصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص 339

المبحوث وما قد يرتبط بذلك التبادل اللفظي من استخدام تعبيرات الوجه ونظرة العين والهيئة والإيماءات والسلوك العام .

أ- أهمية المقابلة كأداة بحثية:

1. تفيد المقابلة في الكشف عن جوانب الموضوع التي يصعب التوصل إليها بأدوات أخرى كالاستبيانات.

2. تسهل الحصول على ما يبطن من معلومات قد لا يسهل الحصول عليها في المواقف العادية.

3. تصلح للاستخدام مع الأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة و كذلك مع الأطفال وكبار السن الذين لا يقوون على متابعة أو قراءة أدوات أخرى كالاستبيان.

.4 تسمح مرونتها بإمكانية تكرارها مما يفيد في استيضاح بعض المعلومات الخفية بعكس أدوات أخرى تطبق لمرة واحدة فقط.

5. تمكن من الحصول على بيانات في الماضي وهو ما تفتقره بعض الأدوات كالملاحظة.

6. تمكن من رصد انفعالات المبحوثين وتعبيراتهم.

7. يمكن من خلالها المقارنة بين أقوال وأفعال المبحوثين.

8. تتمتع بدرجة عالية من الصدق النتائج خاصة إذا اتسم جوها العام بالمودة والهدوء والقدرة على توجيه التفاعل من قبل القائم بإجرائها.

.9 في البحوث التجريبية تستخدم كوسيلة يتم من خلالها تعديل اتجاهات أو سلوكيات أو آراء المبحوثين نظرا لما تتمتع به من وسط يسمح بممارسة العمليات التأثيرية المختلفة.

ب صعوبات تطبيق المقابلة :

1. تتطلب الكثير من الوقت والجهد لإجرائها خاصة إذا كان هناك اتباعد في أمكنة المبحوثين.

2 خطأ الإدراك والتفسير يؤثر على قدرة القائم بالمقابلة مما قد ينجم عنه عدم مصداقية النتائج.

3 في حالة المقابلات الجماعية قد تؤدي التدخلات إلى تشويش النتائج وتداخلها.

4. تحتاج إلى تهيئة من قبل القائم بالمقابلة وتتطلب قدرات تنظيمية عالية سواء تلك التي ترتبط بتحديد ميعاد المقابلة أو توجيه وإدارة الأسئلة.

5. في حالة نقص خبرة القائم بالمقابلة قد يكلفه ذلك إجراء العديد من المقابلات نظرا لسمات بعض المبحوثين الذين يخرجون عن موضوع المقابلة الموضوعات فرعية غير ذات فائدة الموضوع المقابلة.

ج- خصائص المقابلات : تتسم المقابلات بعدد من الخصائص أهمها :

1. تعمل المقابلة على تحقيق مجموعة من الأهداف.

2. للمقابلة مجموعة من القواعد والإجراءات التنظيمية الخاصة بها.

3. المقابلة لها بداية ووسط ونهاية.

4. للمقابلات أنواع متعددة تختلف من حيث التوقيت والعدد و الهدف.

5. للمقابلة أساليب متنوعة.

ونستطيع إضافة خصائص أخرى للمقابلات فهي توجيهية من قبل الباحث الإدارة موضوع المقابلة وتحقيق أهدافها بما أنها تأثيرية حينما تستخدم لتحقيق أهداف علاجية.

د- القواعد والإجراءات التنظيمية للمقابلة : و تتمثل الإجراءات التنظيمية للمقابلة فيما يلي:

1. تحديد ميعاد المقابلة بما يتضمنه من قيام الباحث بتهيئة الجو النفسي للمبحوثين والقدرة على إدارة المقابلة.

2. تحديد مكان المقابلة وغالبا في البحوث العلمية ما يعتبر مكان تواجد المبحوثين هو مكان إجراء المقابلة، وفي حالة مقابلات الخبراء غالبا ما تتم بمكاتبهم بمواقع العمل المهني.

3. استعداد الباحث لإجراء المقابلة من خلال تحديده لهدف المقابلة وأن يكون مهيأ نفسيا لتنفيذها ومعرفة المؤثرات الذاتية وغير الذاتية التي يعتقد أنها ستؤثر على المقابلة.

4. يتضمن استعداد الباحث أيضا اطلاعه على خطوات البحث السابقة التي أنجزها ونتائج الأدوات الأخرى التي استعان بها حال وجودها وضبطه الجيد لإدارة المقابلة في حالة المقابلات المقننة وشبه المقننة من خلال إخضاع استمارات أو دليل المقابلة إجراءات الصدق والثبات[1].

المعلومات غير الواضحة بالنسبة للباحث حتى يسهل تفسير النتائج تفسيرا علميا بالاعتماد على نتائج المقابلة .

وينبغي الانتباه أنه لا توجد حدود فاصلة بين مراحل المقابلة ولكنها تمر تلقائية إلا أن المؤشرات الدالة على كل مرحلة والسابق الإشارة إليها هي التي تمكن من التمييز بين المراحل الثلاث.

ز – أنواع المقابلات :

1- المقابلات من حيث التوقيت :

أ. المقابلات محددة المدة : غالبا ما ينتشر هذا النوع من المقابلات في حالة استخدامها مع الخبراء نظرا لضيق وقت الخبير ووجود اهتمامات أخرى للعمل كما قد تكون أيضا المقابلات مع المبحوثين محددة المدة كما في المقابلات التي ينفذها الباحثون مع مبحوثين داخل المؤسسات الإجبارية كالسجون والأحداث.

ب. المقابلات المفتوحة : هي ذلك النوع من المقابلات التي لا تحدد مدة لتنفيذها وتنتهي بمجرد حصول الباحث على المعلومات التي يرغبها ويكثر هذا النوع من المقابلات الميدانية مع المبحوثين في بيئاتهم العملية كالمقابلات المقننة والتي تعتمد على الأسئلة .

2- أنواع المقابلات من حيث العدد :

[1] – خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 6 ، بيروت ، 2001 ص 96

أ- المقابلات الفردية: وهي التي تتم بين الباحث وأحد المبحوثين كما في المقابلات المستخدمة في تخصص خدمة الفرد أو في بحوث علم النفس خاصة في المقابلات المتعمقة مع الحالة موضع الدراسة.

ب- المقابلات الجماعية: هي المقابلات التي تتم بين الباحث وعدد من المبحوثين ويشترط في هذا النوع من المقابلات ألا يكون عدد المبحوثين كبيرا . وذلك ليتمكن الباحث من تنظيم المقابلة وإدارتها والاستفادة من أهميتها كأداة بالبحث العلمي ومن أمثلة هذا النوع من المقابلات التي تتم مع الجماعات التي يستخدمها أخصائيو الجماعة والتي يطلق عليها في خدمة الجماعة اجتماعات الجماعة.

- 3 أنواع المقابلات من حيث الهدف :

تقسم المقابلات من حيث الهدف تبعا لأنواع البحوث المستخدمة بها ولتحقيق أغراضها وعلى ذلك تنقسم المقابلات من حيث الهدف إلى:

أ. المقابلات الاستطلاعية : والتي تهدف إلى الكشف عن أبعاد الظواهر التي لم يسبق دراستها .

ب. المقابلات الوصفية : وذلك لوصف خصائص المبحوثين وطبيعة معيشتهم كما في المقابلات المستخدمة في بحوث علم الاجتماع.

ج. مقابلات تجريبية : لتحقيق أهداف علاجية وذلك كما في المقابلات التي تجري بهدف تعديل سلوكيات أو اتجاهات أو إكساب قيم أو مهارات.. إلخ ، كما في بحوث خدمة الفرد وعلم النفس وبحوث الخدمة الاجتماعية التجريبية بصفة خاصة. وينبغي الإشارة إلى أن هذا الفعل من حيث الأهداف إنما هو للاسترشاد وللدراسة فقد توجد بحوث علمية تجمع فيها المقابلة كأداة بين الأهداف السابقة المفتوحة.

-4- أنواع المقابلات من حيث درجة تنظيمها : تنقسم المقابلات من حيث درجة تنظيمها إلى:

أ. **مقابلات مقننة** : وهي تلك المقابلات التي تعتمد على نمط واحد من الأسئلة التي تطبق على جميع المبحوثين بحيث يمكن مقارنة المعلومات التي يتم الحصول عليها مع بعضها البعض ويتطلب هذا النوع من المقابلات إعداد استمارة خاصة يطلق عليها استمارة مقابلة أو استبار وينبغي أن تخضع هذه الأداة لإجراءات الصدق والثبات.

ب مقابلات شبه مقننة : وهي تلك المقابلات التي يتم توجيهها بناء على أسئلة استرشادية أعدها الباحث لهذا الغرض ويتطلب هذا النوع من المقابلات إعداد دليل مقابلة ليوجه الباحث خلال إجراء المقالة لأنواع المعلومات التي ينبغي الحصول عليها

وأطلق عليها لفظ شبه مقننة لأنها تعتمد على أسئلة مسبقة ولكن هذه الأسئلة من النمط المفتوح بحيث تعطي نمط من الحرية للمبحوث في الإجابة عليها دون التقيد باختيارات معينة كما هو الحال في المقابلات المقننة المقابلات غير المقننة يتسم هذا النوع من المقابلات بالمرونة التي تسمح بطرح أسئلة لم يجهز لها الباحث قبل البدء بالمقابلة كما أنها لا تشترط وجود أدوات معينة كاستمارة المقابلة أو دليل المقابلة كما هو الحال في الأنواع

الأخرى من المقابلات.

ج. **المقابلات البؤرية** : هي أحد أنواع المقابلات وتتسم بالتعمق الشديد حول موضوع محدد يجهز له الباحث مقدما ويرغب الباحث في استيضاحه كالتعرف على مهارات المبحوثين السابقة أو خبراتهم أو كيفية اكتساب المهارات أو أسباب المشكلات من وجهة نظر المبحوثين ، وتسجل المقابلات البؤرية عقب الانتهاء منها ولا يحتاج الباحث إلى استمارة أو دليل وله الحرية في توجيه الأسئلة بالترتيب الذي يريد والاستفسار عن جوانب معينة لدى المبحوث بالطريقة التي يرى أنها تحقق له استكمال المعلومات ويكثر استخدام هذا النوع من المقابلات في بحوث خدمة الفرد وعلم النفس والبحوث التي تعتمد على دراسة الجماعة بالاعتماد على طريقة دراسة الحالة.

د. إجراءات تطبيق المقابلة كأداة بحثية : التطبيق المقابلة كأداة بالبحث العلمي فإن هناك عدة إجراءات ينبغي أن يمر بها الباحث ولقد تنوعت هذه الإجراءات بمراجع البحث العلمي ونرى من جانبنا أنه يمكن تحديد إجراءات المقابلة على النحو التالي:

1- تحديد الهدف من الاعتماد على المقابلة كأداة : و يرتبط الهدف من استخدام المقابلة كأداة على عدة عوامل منها نوع البحث استطلاعي، وصفي، تجريبي)، طبيعة المبحوثين ، نوعية المعلومات التي تفيد المقابلة في الحصول عليها.

2- تصميم أداة المقابلة وترتبط هذه الخطوة بنوع المقابلة حيث تتطلب بعض أنواع المقابلات إعداد أدوات مسبقة كالمقابلات المقننة وشبه المقننة وفي حالة الأنواع الأخرى ينبغي الاهتمام بقيام الباحث بالإعداد للمقابلة لإمكانية توجيهها والحصول على المعلومات اللازمة.

-3- اتباع إجراءات الصدق والثبات على أداة المقابلة : و تتفق أداة المقابلة سواء أكانت استمارة أم دليل لنفس إجراءات الصدق والثبات المشار إليها عند الحديث عن صدق وثبات الاستبيان.

-4- تنفيذ المقابلة : وتهتم هذه الخطوة بالتطبيق الفعلي للمقابلة بما تتضمنه من مراعاة للإجراءات التنظيمية السابق الإشارة إليها ومن قدرة الباحث على توجيهها للحصول على المعلومات ذات الأهمية بموضوع البحث[1].

-5- تحليل وتفسير النتائج : وتعني هذه للخطوة بقيام الباحث بالتعليق على نتائج مقابلاته ومقارنة نتائج المقابلات بالمبحوثين مع بعضها البعض وفي حالة المقابلات البؤرية عليه أن يقوم بالربط بين نتائج المقابلات التتبعية للحالات موضوع الدراسة.

[1] محمد الجوهري و عبد الله الخريجي ، طرق البحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، 1982 ص65

-6- ربط نتائج المقابلة بنتائج الأدوات : حيث تعنى هذه الخطوة بالتغلب على صعوبات تطبيق المقابلة أو مواجهة معوقات سوء توجيه الأسئلة وفي الوقت ذاته تفيد في تكامل النتائج بين الأدوات المستخدمة بالبحث.

مزايا وإيجابيات المقابلة:

1. يمكن استخدام المقابلة في الحالات التي يصعب فيها استخدام الاستبيان، كأن تكون العينة من الأميين أو صغار السن.

2. المرونة وقابلية توضيح وشرح الأسئلة للمستجوب في حالة صعوبتها أو عدم فهمه لها.

3. وسيلة مناسبة لجمع المعلومات عن القضايا الشخصية والنفسية والانفعالية الخاصة بالمبحوث وهي أمور من الصعب جمعها بطرق أخرى كالوثائق والاستبيانات.

4. تستدعي معلومات من المستجيب من الصعب الحصول عليها بأي طريقة أخرى، لأن بعض الناس يحبون الكلام أكثر من الكتابة.

5. توفر مؤشرات غير لفظية تعزز الاستجابات وتوضح المشاعر كنبرة الصوت وتعبيرات الوجه وحركة اليدين والرأس[1].

6. يستطيع الباحث أن يسأل السؤال ويوضحه ويفسره أكثر من مرة بهدوء للحصول على معلومات محددة من المستجيب وخاصة إذا كان هناك سوء فهم من قبل المستجيب.

7. مراقبة السلوك، يستطيع الباحث مراقبة السلوك وردود أفعال المستجيب وتشخيص صحة أقواله.

8. يشعر الأفراد المستجيبين بأهميتهم أكثر في المقابلة مقارنة بالاستبيان.

9 المعلومات التي تأتي من خلال المقابلة دقيقة أكثر من الاستبيان نظرة الإمكانية الباحث في شرح الأسئلة وتوضيح ما فيها من غموض[2] .

---

[1] – أنظر: عودة أحمد سليمان أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية ط2، مكتبة الكتاني ، إربد، الأردن 1992، ص 188.

[2] – أنظر: أحمد الرفاعي ، المرجع السابق ، ص 206

عيوب وسلبيات المقابلة:

بالرغم من المزايا التي يمكن تتحقق لك كباحث باستخدام وسيلة المقابلة فإن لهذه الوسيلة عيوب وسلبيات منها ما يأتي:

1- يصعب مقابلة عدد كبير نسبيا من المبحوثين ، لأنها تحتاج من الباحث الى مهارات وقدرات عالية المستوى قد لا تتوفر في الكثير من الباحثين ومن ثم قد لا تحقق المقابلة الجماعية قد لا تحقق النتائج المخطط لها.

2- إن المقابلة قد تتأثر بالحالة النفسية والعوامل الأخرى التي تؤثر على الباحث أو على المستجيب أو عليهما معا الأمر الذي يجعل احتمال التحيز الشخصي مرتفع في المعلومات والبيانات.

3- إن نجاح المقابلة يعتمد إلى حد كبير على رغبة المبحوث في التعاون وإعطاء معلومات صحيحة ودقيقة[1].

4- الكلفة ، إن الباحث عند إجراء المقابلات يقوم بكثرة التنقل من مكان الآخر فضلا إن تحديد مواعيد إجراء المقابلات قد يكون فيه صعوبة كبيرة كل ذلك يستلزم صرف مبالغ مالية إضافة إلى الجهد والوقت الذي تستغرقه المقابلة.

المطلب الثالث : أنواع البحوث العلمية في العلوم القانونية : الحقيقة هي أنه ليس كل نشاط فكري نسميه بحثا فالشخص الذي يصف لنا حادثة معينة أو يكتب مذكراته و تجاربه الشخصية ، لا يمكن أن نسميه باحثا ، وعليه فإن هذا العمل لا يمكن أن ندخله في خانة البحث العلمي. كما أن المقالات الصحفية وعمليات سبر الآراء و وصف ظاهرة معينة أو

[1] - أنظر : سامي محمد ملحم ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن ، 2010، ص 306

حادثة ما لا تعتبر بحوثا علمية ، مع أن يمكن أن تكون داعمة للبحث العلمي ، فالذي يدخل ضمن البحث العلمي يجب أن تتوافر فيه شروطا معينة على النحو الذي درسناه سابقا[1].

إجمالا يمكن أن نحصر البحث العلمي في قسمين رئيسيين شائعين هما أبحاث نظرية بحتة وأبحاث علمية تطبيقية

الفرع الأول : البحث النظري البحث الخالص) : و هو ذلك النوع من البحوث الذي يقوم به الباحث من أجل إشباع حاجته بمعرفة معينة أو من أجل توضيح غموض يحيط بظاهرة ما دون النظر إلى تطبيق نتائجه في المجال العملي أو الاستفادة بها في الوقت الحاضر أو المستقبل وهي تعتمد بصفة رئيسية على الفكر والتحليل المنطقي والمادة الجاهزة والموجودة عادة في المكتبات ، والدافع لهذا النوع من البحوث هو السعي وراء الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية ومحاولة الوصول إلى تعميمات معينة ، بغض النظر عن نتائج البحث أو فوائده النفعية ، ومثال على ذلك في مجال العلوم القانونية يعتبر البحث في الجهاز القضائي في الجزائر حول تركيبته أو هيكله و ازدواجيته ودرجات التقاضي في كل نوع من القضاء، القضاء العادي والقضاء الإداري، بحثا نظريا خالصا لأنه لا يمدنا بنتائج علمية تفيدنا في الحياة العملية ، فهو يعطينا مجرد صورة عن جانب قانوني معين دون أن يحيلنا إلى نتائج عملية ملموسة ، كما أن هذا البحث لا يحتاج إلى نزول الباحث إلى الميدان أو إلى إحصائيات معينة. أما الباحث الذي يخصص موضوع بحثه لمجال جنوح الأطفال وينزل إلى الميدان من أجل دراسة مجموعة حالات وأسباب جنوح الأطفال فيها في سبيل الوصول إلى إحصائيات معينة ، إن بحثه هذا يعتبر بحثا عمليا تطبيقي.

[1] - أنظر : محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي ، دار الفكر والقانون ، مصر ، 2013 ، ص 118

الفرع الثاني : البحث العلمي التطبيقي : وهو ذلك النوع الذي يقوم به الباحث بهدف إيجاد حل لمشكلة قائمة أو التوصل إلى علاج موقف معين، فهو في العادة يبدأ بمشكلة عملية في علاج تلك المشكلة.

ويعتمد هذا النوع من البحوث على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية للتأكد من إمكانية تطبيق النتائج النظرية المراد البحث فيها على أرض الواقع مثلما سنرى لاحقا، ومن أمثلتها المثال السابق بصفة عامة حول البحث حول جنوح الأطفال أو أسباب الطلاق .. الخ[1] .

وأول خطوة يبدأ بها البحث تتمثل في جمع المعلومات والحقائق عن الظاهرة أو الحادثة محل الدراسة، فالباحث الذي يهدف إلى دراسة جوانب الثورة التحريرية يجمع الوثائق والصحف ، فهو يقوم بالتنقيب عن الحقائق والحصول عليها والقيام والفهارس بكشفها[2] .

ومن الضروري التأكيد على وجود بحوث أخرى تعتبر مزيجا بين الجانب النظري والجانب العملي على غرار ما هو معمول به في كثير من التخصصات عبر مختلف الكليات ككلية العلوم الاقتصادية مثلا[3] .

المطلب الرابع مراحل إعداد البحث العلمي: حتى يتمكن الباحث من إنجاز بحث علمي موضوعي لابد أن يسير وفق خطوات منهجية وقواعد موضوعية علمية سنعالجها باختصار على النحو التالي:

الفرع الأول : مرحلة اختيار موضوع البحث : إن اختيار موضوع البحث العلمي سواء كان مذكرة أو أطروحة أو مقالة أو مؤلفا (كتاب) ليس بالأمر السهل ، إذ غالبا ما يقع الطالب أو الباحث في حيرة من أمره سببها مشكلة عدم تمكنه من انتقاء موضوع معين خاصة إذا تعلق

---

[1] – أنظر : عمار عباس الحسيني ، المرجع السابق ، ص 17.

[2] – مسعد عبد الرحمن زيدان أنظر المرجع السابق ، ص 67 .

[3] – أنظر : محمد السيد عرفة ، المرجع السابق ، ص 120

الأمر بإنجاز مذكرة الماستر أو الليسانس أو أطروحة الدكتوراه، ولهذا تعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي يتعين فيها على الطالب اجتيازها حتى لا يضطر إلى تغيير الموضوع فيما بعد ، نظرا لما في هذه الخطوة من ضياع ، وعلى العموم فإن اختيار للوقت والجهد، وانعكاس على الحالة النفسية والمردود العلمي للطالب[1].

موضوع البحث يتطلب جملة من الشروط أهمها ما يلي :

- تأكد الطالب من توفر الشق الموضوعي للبحث
- تحديد الإشكالية المناسبة لموضوع البحث .
- تحديد العنوان المناسب للبحث
- تحديد الفرضيات التي يطرحها الموضوع محل المعالجة.
- التقيد بالتخصص الذي اختاره الطالب خلال أطوار دراسته الأكاديمية .

- مراعاة توفر المراجع و المادة العلمية العامة و المتخصصة المرتبطة بالموضوع الذي وقع عليه الاختيار[2] .

مراعاة المدة الزمنية المحددة لإتمام الموضوع و التي تختلف باختلاف الدرجة العلمية المراد الحصول عليها فبعدما يلتزم الباحث بالمبادئ المذكورة أعلاه و يحدد الميدان أو المحور الذي يريد ان يبحث فيه والذي يتناسب مع ميولاته وقدراته ، يقع عليه عبء تحديد عنوان بحثه الذييجب ان يراعى فيه الخصائص التالية :

- أن يكون العنوان قصير.
- أن يكون واضحا ودالا

[1] – أنظر : محمد السيد عرفة ، المرجع السابق ، ص 124

[2] – أنظر: عدنان يوسف الدجاني ، كيف تحضر الرسالة الجامعية – المقالة – الورقة الفصلية – المشروع – الأطروحة – التقديم والالقاء – التقرير ، دار وائل للنشر، مصر، 2000 ، ص 17 .

- أن يكون العنوان محدد[1].
- أن لا يكون في شكل استفهام وفي شكل علامة تعجب.
- أن يكون مشوقا.
- أن يتعلق عنوان البحث بالاختصاص.
- إبراز حدود ومجال الدراسة.
- أن يتوخى الطالب في العنوان استخدام المصطلحات القانونية اللازمة[2].

وفي سياق مرحلة اختيار موضوع البحث فإن هذا الأخير يخضع لجملة من المعايير والاعتبارات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي .

أولا : المعايير الذاتية : و يدخل ضمنها القدرات الذاتية للطالب واستعداداته النفسية حيث أنه من المؤكد أن الطالب وقبل فترة طويلة من اختياره لموضوع بحثه ، كانت تراوده فكرة لبحث موضوع معين وله رغبة في معالجة أجزاءه و له جاذبية نحو هذا الموضوع ، فالاختيار لم يكن طائشا هنا أو غير مؤسس ، بل هو نابع من خيار ذاتي ورغبة كبيرة للبحث والتنقيب في مجال محدد فالمعايير الذاتية هي ترجمة للرغبة النفسية وهي شرط ضروري يتوقف عليه اختيار موضوع البحث و نجاحه و جودته وهي وحدها الكفيلة بتحقيق الارتباط النفسي والعاطفي بين الطالب وبحثه[3] .

---

[1] – علي مراح ، المرجع السابق ، ص 70.

[2] – أنظر: عبد العزيز قاسم محارب ، كيف تكتب بحثا – رسالة ماجستير – دكتوراه – المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2015 ، ص 178

[3] – انظر : رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2006 ، ص 59 ..
– سلاطنية بلقاسم ، أنظر المرجع السابق ، ص 101

ثانيا : المعايير الموضوعية : من بين مقومات البحث الناجح على المستوى الموضوعي أن يكون الموضوع الذي فضله الباحث على عديد المواضيع المشابهة له جديدا أو مبتكرا ، بحيث يضيف معارف جديدة ، فلا يكون منقولا أو مقلدا أو مترجما ، لكن هذا لا يعني أن لا يكون الموضوع قد عولج من قبل ، بل يجب أن تأتي معالجته بمساهمة جديدة و يكون ذا قيمة علمية ، فالبحث القانوني وكأي بحث علمي آخر يقتضي أن يرتكز إلى موضوع له أهميته وفوائده القانونية والعلمية والعملية[1].

الفرع الثاني : مرحلة تحديد إشكالية البحث : الإشكالية هي المقاربة أو المنظور النظري الذي يتم تبنيه لمعالجة المسألة المطروحة بواسطة سؤال الانطلاق في اطار الموضوع الذي ينوي الطالب أو الباحث معالجته ، فهي التصور الذي يسبق معالجة الموضوع وكيفية حله والإجابة عنه ، وهناك جانب آخر من الفقه عرف الإشكالية بأنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير وتحديد المشكلة التي يجب أن يكون في صيغة استفهام يتطلب إجابة محددة ، لأن تحديد نطاق المشكلة البحثية زمانا ومكانا وعلى الصعيد الموضوعي يسهل معالجتها[2].

الفرع الثالث : مرحلة جمع المراجع : تعتمد هذه المرحلة على الجهد الفكري للطالب ، لأنها تتطلب فحص البيانات والمعلومات المتحصل عليها بعد اقتناء المراجع التي يحتاجها الطالب في بحثه والتي تتلاءم مع العنوان ، والمقصود بالمراجع أو الوثائق هي كل مادة علمية أو كل المصادر التي تحتوي على معلومات لها علاقة بموضوع البحث وتنقسم إلى ما يلي[3] :

1. المؤلفات : وبدورها تنقسم إلى اثنين:

---

[1] – عبود عبد الله العسكري ، أنظر المرجع السابق ، ص 30

– عبد النور ناجي ، أنظر المرجع السابق ، ص 20 – 21 .

– عبد العزيز قاسم محارب ، أنظر المرجع السابق ، ص 179.

[2] – أنظر : محمد السيد عرفة ، المرجع السابق ، ص 127

– سلاطنية بلقاسم ، أنظر المرجع السابق ، ص 101

[3] – أنظر : محمد السيد عرفة ، المرجع السابق ، ص 132.

- المراجع العامة .

- المراجع الخاصة .

2. المقالات .

3. الرسائل والأطروحات

4. النصوص القانونية

5. مواقع الانترنت ...

الفرع الرابع مرحلة القراءة : يقصد بها الاطلاع وفهم كافة الأفكار والمعلومات المتعلقة بالموضوع وتأملها تأملا عقليا ، وهي لا تعد عمل عشوائي، بل تمثل عمل منظم يستدعي إتباع منهجية محددة كونها تمثل تمهيدا للأفكار التي ينتجها الباحث ، وهي تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها :

أولا: القراءة الأولية الاستطلاعية : هي قراءة تمكن الطالب من أخذ فكرة شاملة عن الموضوع ، وغالبا ما تتضمن الاطلاع على الفهرس أو قائمة المراجع والمقدمة والخاتمة المختلف المراجع التي يحوزها الطالب من أجل تحديد قائمة المراجع سواء العامة منها أو الخاصة ومدى مساهمتها في إثراء البحث[1] .

ثانيا: القراءة العادية : ويساعد هذا النوع من القراءة الطالب على الفهم الجيد الموضوع بحثه ويمكن أن يستغلها في سبيل إعداد الخطة الأولية لهذا البحث ، وهي وسيلة تصاحبها عملية مهمة في البحث العلمي تتمثل في عملية تخزين المعلومات إما عن طريق نظام البطاقات أو عن طريق نظام الملفات أو عن طريق الكمبيوتر.

[1] أنظر : سلاطنية بلقاسم ، أسس البحث العلمي – الكتاب الأول – ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 09.

– عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 29

ثالثا: القراءة المركزة : و هي القراءة التي تساعد الطالب على أخذ الموضوع بأكثر جدية بحيث تكون هنا معمقة وتحليلية ، تعتمد على قراءة ما بين السطور وتسجيل وصياغة ونقد ما تم التوصل إليه من أفكار[1].

الفرع الخامس: مرحلة وضع الخطة : في هذه المرحلة وحتى يتمكن الطالب من إنجاز بحثه ، يجب عليه أن يضع إطارا يسير على نحوه ويحدد من خلاله المسائل التي قدر بانها تدخل في صلب بحثه ، حتى تسهل عليه عملية ترتيب وتنسيق المعلومات وتحليلها تحليلا علميا منظما ، وكل هذا يطلق عليه عملية وضع الخطة التي تستوجب مراعاة الشروط التالية [2]:

- أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر وأجزاء الموضوع .
- الحفاظ على توازن الخطة احترام مبدأ ازدواجية التقسيم.
- تفادي التكرار عند معالجة نفس العنصر في مطلبين مختلفين.
- تفادي أن يكون عنوان أحد المباحث هو نفسه عنوان البحث.

- أن تتلاءم وتتوافق مع عنوان البحث والإشكالية المطروحة فلا تخرج عن نطاقها و نسقها[3]

الفرع السادس: مرحلة تخزين المعلومات : وهي المرحلة التي يجمع فيها الطالب المادة العلمية ذات الصلة بعنوان البحث بعدما يكون قد انتهى من القراءة ووضع الخطة ، فيقوم بتدوين ما قرأه ، معتمدا على أسلوبين مهمين إما أسلوب البطاقات أو أسلوب الملفات.

الفرع السابع: مرحلة كتابة البحث (مرحلة التحرير[4]) : بعدما يمر الطالب بالخطوات والمراحل السابقة يبقى على عاتقه كتابة ما قام بجمعه من معلومات ، فتتجسد عملية الكتابة

---

[1] أنظر : عدنان يوسف الدجاني . المرجع السابق ، ص36 .

[2] أنظر : عدنان يوسف الدجاني ، المرجع السابق ، ص 36.

[3] – علي مراح ، أنظر المرجع السابق ، ص 74.

[4] – أنظر: عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 33.

– رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 72.

في صياغة البحث العلمي وتحرير نتائج البحث وذلك ياتباع أسس وقواعد منهجية محددة وعلمية ، كل هذا بغرض إخراج البحث العلمي بطريقة جيدة ووضعه بين يدي القارئ بهدف إقناعه بالمضمون وما توصل إليه الطالب من نتائج . وإن الهدف الأساسي من كتابة البحث العلمي ، هو إخراج المعلومات وإعلان النتائج المتوصل إليها من قبل الطالب تقديرا للمجهودات المبذولة من قبله ، و إعلان هذه النتائج يجب أن يكون مدعما بالأسانيد والحجج لإضفاء القيمة العلمية والإبداع العلمي

على موضوع البحث محل الدراسة[1] .

المبحث الثاني: مستويات البحث العلمي : Levels of scientific (research)

إن نشاطات البحث متعددة و كثيرة ، فهي تعني استخدام مصادر المكتبة للوصول إلى المعلومات المسجلة ويسمى بحثا مكتبيا ، ومن الممكن أن تعني كلمة بحث استطلاع رأي بعض الأفراد نحو موضوع معين ويسمى بحثا ميدانيا.

صنفت البحوث العلمية إلى ثلاثة مستويات ، وفيما يأتي توضيح مختصر لها .

1. بحوث على مستوى مرحلة الليسانس هي بحوث تدريبية يقدمها الطلبة أثناء مرحلة الليسانس تهدف لتدريب الطلبة على تنمية مواهبهم وتوسيع مداركهم وتنظيم أفكارهم والتعبير عما يجول في ذهنهم من أفكار في أسلوب لغوي جيد سواء من حيث المفردات أو الجمل أو الاصطلاحات[2] ، وهذه المرحلة تعده للكتابة مستقبلا في مرحلة الماستر ومرحلة الدكتوراه ، ومن الجدير بالذكر في هذا المجال بأن بحوث طلبة الدراسات الجامعية الأولية ليست بالضرورة أن تكون أفكار مبتكرة أو نموذجا متكاملا وإنما الهدف منها هو تعويد الطلبة على التأمل والتفكير المنظم عند إعداد مشروع بحث التخرج لكي لا يكون الباحث سطحيا في

[1] -أنظر مسعد عبد الرحمن زيدان ، المرجع السابق ، ص 243

[2] – انظر : غازي حسين عناية ، مناهج البحث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 21.

تفكيره ، ويطلق على هذه النوعية من البحوث التي يمكن إعدادها في مرحلة الليسانس[1] بحوث قصيرة أو بحوث وصفية أو تدريبية تستهدف تنمية مواهبهم و توسيع مداركهم وتنظيم أفكارهم والتعبير عنها في أسلوب لغوي سليم ، كما أن القيمة العلمية لبحث الليسانس أو ما يعرف بمشروع بحث التخرج يتمثل في إتباع الباحث القواعد ومنهجية وخطوات إعداد البحث العلمي.

إن الهدف من بحوث الطلبة هو تعريف الطالب بالمصادر المتعلقة بتخصصه والتعود على الانتفاع والاستفادة من المكتبة وبلورة أسلوب علمي سليم في عرض الأفكار وتنظيمها بلغة سهلة ومفهومة ومنهجية علمية واضحة.

2 بحوث على مستوى الماستير: تعد بحوث هذه المرحلة تخصصية ، تعتمد الدقة وإضافة جديدة واكتشاف الحقائق تضيف للمعرفة الإنسانية شيئا جديدة من العلوم وهناك الكثير من الجامعات تعطى لبحث أو رسالة الماستير ساعات دراسية كوحدات ، ويجب أن تتصف هذه النوعية من البحوث بالآتي:

الاتفاق مع الحقائق والمبادئ المعروفة في المجال الذي يقوم الباحث بدراسته. أن يعتمد الرأي على الحقائق والمبادئ المتفق عليها في مجال البحث المناقشات وليس انطباعات الباحث.

يجب أن تكون المناقشات التي يقدمها الباحث واضحة ومعقولة ومنطقية وأن تكون الخطوات التي اتبعها الباحث في تبرير ما يقول واضحة

يجب أن يكون التدليل العقلي وهو الأساس المتبع في هذه الطريقة تدليلا أمينا وكاملا حتى يستطيع القارئ متابعة المناقشة وتقبل النتائج التي يصل إليها الباحث.

3 بحوث على مستوى الدكتوراه : و هو أعلى بحث تخصصي وأكثر دقة من الماجستير يضيف ويكتشف حقائق جديدة ومبتكرة لإثراء الفكر الإنساني بكل ما هو جديد ويطلق على

[1] – الدبلوم شهادة تمنحها بعض الدول ومدتها سنة بعد البكالوريوس وأحيانا تكون مرحلة تمهيدية للماجستير.

هذا النوع من البحوث المتقدمة بالبحوث الهادفة إلى حل المشاكل ووضع التعميمات بعد التقصي الشامل والدقيق عن الأدلة والشواهد بالإضافة إلى تصنيف وتحليل جميع الأدلة التي يمكن الحصول عليها، وذلك فضلا عن وضع الإطار المناسب اللازم لتأييد النتائج التي تم التوصل إليها وتعميمها[1] "

إن البحث المتكامل يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

1. أن تكون هناك مشكلة تستدعي الحل.
2. أن يوجد الدليل الذي يحتوي على الحقائق التي تم إثباتها .
3. التحليل الدقيق المتعمق للدليل وتصنيفه في إطار منطقي لاختياره وتطبيقه على المشكلة المراد حلها.
4. استخدام العقل والمنطق في استنتاج أو إثبات الحجج أو العلاقات الحقيقية التي يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة.

5. الحل المحدد .
6. التعميم

المبحث الرابع: الباحث العلمي وصفاته الشخصية والعلمية ما المقصود بالباحث العلمي (What is meant scientific research) :

ينظر العلماء إلى الباحث على أنه الإنسان الذي يفتش عن الحقيقة ويتحرى عن أسبابها بل هو يسعى للكشف عن ظاهرة مجهولة وينبغي على الإنسان الباحث أن يكون لديه استعداد ذاتي وكفاءة علمية مؤهلة للقيام بالبحث العلمي، ويجب أن يتميز بالمرونة الفكرية التي تحمله على تقدير أعمال الآخرين واحترام خبراتهم وأفكارهم. فالباحث هو الشخص الذي يبحث عن الحقيقة في موضوع معين أو مشكلة محددة أو ظاهرة معينة في مصادرها

[1] – أنظر : أحمد حلمي جمعة وآخرون ، أساسيات البحث العلمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 19.

المختلفة ويتقصى تلك الحقيقة ويعممها على الناس للاستفادة منها في مناحي الحياة المختلفة. ولكي ينجح الباحث في عمله يجب أن تتوافر لديه مقومات شخصية معينة تتمثل في قدرات أولية ومهارات مكتسبة، أما القدرات الأولية فهي الاستعداد الذاتي والقدرة على البحث ، وأما المهارات المكتسبة فهي التمسك بأخلاق الباحثين ، وفيما يأتي أهم الصفات الشخصية والعلمية التي يجب توفرها لدى الباحث[1]

أولا: الصفات الشخصية للباحث Personal characteristics of the researcher

وهي تلك التي تتعلق بالباحث كإنسان ، ونعني بها الصفات المتوفرة في الطالب أو الأستاذ الباحث ومن بين أبرز هذه الصفات هي ما يأتي:

1. الحافز : ترتبط عملية البحث في الأساس بمحفزات لها تأثير إيجابي في الباحث ويكون بمثابة واقع يهتم بالبحث والتقصي عن الحقائق وتحمل المسؤوليات التي ترتب عن ذلك.

2. حب الاستطلاع : تختلف قدرات الأفراد من الطلبة والأساتذة بحسب ثقافتهم وخبرتهم وتحصيلهم العلمي فمنهم لا يهمه الاطلاع ما حوله، ولا يكترث ما تحفل به منظمات الأعمال والمؤسسات والهيئات من مصاعب ومشاكل وإخفاقات ، في حين يكون بعضها الآخر في غاية الاهتمام المعرفة ما يجري حولهم ويستقصون المعلومات والأخبار ويردونها إلى مصادرها ويحاولوا أن يجمعوا بين المفردات تصورات وأفكار تستقر في عقولهم لتكون صورة واضحة عن كل حالة أو حدث إن مثل هؤلاء يمكن تسميتهم باحثين.

3. الدقة : نعني بها القدرة على تحديد الأشياء وتشخيصها وفرزها عن بعضها بصورة يمكن معها استيعاب وفهم كل ما يتصل بالظاهرة أو المشكلة المعروضة للبحث بحيث تنتفي إمكانية التداخل بين التفصيلات

[1] - أنظر : نائل العواملة ، المصدر السابق، ص 11. - حسين صبري ، المنهج الميسر في أصول البحث العلمي، مركز الاسكندرية للكتاب، دار الفتح للنشر، مصر، 2007

4. الابتكار الباحث ينبغي أن يكون من ذوي القدرة على الإبداع والابتكار وإن هذه القدرة هي التي تسهم في صنع أو إحداث نقلة نوعية لا إذا توصل البحث إلى أشياء جديدة لم تكن معروفة سابقا.

5. الصبر إن متطلبات عملية البحث العلمي ليست سهلة كما يتصورها الباحث بل تستوجب الصبر وبذل الجهد والوقت في الدراسة والتقصي والتحليل، وإذا لم يكن الباحث صبورا وكان غير قادر على الاستعداد التحمل المتاعب في سبيل معرفة الحقيقة وإعلانها للآخرين والمعنيين عن طريق البحث، فإنه لا يصلح باحثا ولا يصل إلى النتائج التي يطمح إليها وهي اكتشاف الحقيقة.

6. الذكاء : البحث بحاجة إلى أشخاص أو باحثين تتوفر فيهم صفة الإدراك الواسع والفهم السريع والقدرة على استيعاب الوقائع والربط بين الأحداث المختلفة بصورة متكاملة بهدف التوصل إلى استنتاجات علمية تعود إلى كشف الحقائق بشكل واضح في سبيل معرفة الحقيقة.

7. الميل للقراءة وحب الاطلاع : على ما كتب ويكتب وصدر ويصر و الارتياح للإقامة في دور الكتب مراجعة هذا الكتاب ومتصفحا ذاك ومقتبسا ملاحظة من ذلك ، زيادة على ذلك أن يكون لديه الدراية بمصادر المعلومات والفهارس المكتبية وكيفية قراءتها والتعرف على المراجع وكيفية الوصول إليها.

8. القدرة على التعبير : إذ يعد التعبير مشكلة المشاكل بالنسبة إلى الكثير من الباحثين ، حتى العلماء منهم ، فالعالم شيء والقدرة على التعبير شيء آخر و كثيرا ما نقرأ لعلماء كتبا غير مفهومة ليس بسبب العلم ذاته وإنما لفشل الكاتب أو الباحث في قدرته على التعبير اللغوي الواضح بطريقة سلسة ومنظمة ومترابطة ومفهومة . إن الكاتب أو الباحث الناجح هو الذي يكتب ليقرأ ويفهم الآخرون من مختلف المستويات التعليمية مختصين وغير مختصين، ويرتبط بالقدرة على التعبير والقدرة على التلخيص لما يقرأه والصياغة لما يكتبه .

9. إجادة قواعد اللغة : ذلك لأن التمكن من اللغة يسهل عملية القراءة على الباحث باللغتين العربية أو الأجنبية ، كما أنه يساعده على الكتابة بشكل سليم ، وإذا أحس الباحث أنه ليس متمكنا . من اللغة التي سوف يكتب بها بحثه فليس أقل من أن يسعى بعد الانتهاء من الكتابة إلى من يثق في إجادته لتلك اللغة ، لكي يراجع البحث من الناحية اللغوية ، ويصحح ما به من أغلاط لغوية[1].

ثانيا : الصفات العلمية للباحث (researcher) : Scientific characteristics of the ونعني بها الصفات التي يجب أن تتوفر في الباحث ومن أبرز هذه الصفات ما يأتي:

1. الخلق العلمي : لا يكفي أن يمتلك الباحث من الصفات الشخصية التي تؤهله أن يكون باحثا جيدا بل لابد من التحلي بالخلق العلمي ومن أبرز هذه الصفات ما يأتي:

- التجرد من الأنانية.
- محاولة وضع العلم في خدمة المجتمع.
- الأمانة والإنصاف في البحث بالمادة العلمية.
- تقبل النتائج التي يتم التوصل إليها.

2 الفكر العلمي : يتميز الباحث بقدرة علمية ونشاط منظم ولا يستطيع أن يتعامل مع القضايا المطروحة للبحث إلا إذا استطاع أن يجمع مكونات الفكر العلمي منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- القدرة على الاستيعاب والفهم بصورة واضحة.

التفكير المنظم وفق منهجية علمية.

- تنمية الخبرات والمعارف بالأساليب العلمية الموضوعية. الرغبة في التوصل إلى معرفة الحقيقة من خلال المتابعة والاستمرار بالعمل في المجالين النظري والتطبيقي.

[1] – عبد الرحمن العيسوى ، علم النفس العام ، دار المعرفة الجامعية ، 1991.

3. الاختصاص العلمي : يعد الاختصاص العلمي بالنسبة إلى الباحث من الأركان المهمة التي يستند إليها لأنه يجب أن يكون على دراية واسعة واستيعاب في مجال اختصاصه العلمي ، فلا يمكن أن يشرع متخصص في الهندسة بالبحث في التربية ولا متخصص في مجال الإدارة بالبحث في مجال الفيزياء أو العكس وهكذا. فإذا امتلك الباحث العلمي استعدادا ذاتيا وحافزا وصبرا وتحملا وذكاء وقدرة على التعبير فإن ذلك يعد من الخطوات التمهيدية المهمة لنجاحه في هذا المجال، ولا بد أن يقترن ذلك أو يصاحبه قدر كاف من الثقافة العامة واستيعاب واضح وتعمق في اختصاصه العلمي الاختصاص العام أو الدقيق.

و قد حدد عامر قنديلجي صفات الباحث العلمي الناجح بما يأتي[1] :

1. توفير الرغبة الشخصية للباحث في موضوع البحث : إن رغبة الباحث في مجال موضوع البحث وميله تمثل عاملا مهما في نجاح عمله البحثي وعاملا مساعدا للنجاح ، ولذلك تمنح أغلب الكليات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية الفرصة للأفراد الباحثين سواء كانوا طلبة دراسات عليا أو تدريسيين أو باحثين آخرين في اختيار موضوعات بحوثهم في إطار اختصاصهم و ربما تعطي للأفراد الباحثين قائمة طويلة من الموضوعات والمجالات المقترح بحثها وما عليهم إلا اختيار واحد من الموضوعات الأكثر تناسبا مع رغبة وميل الباحث.

2. قدرة الباحث على التحمل : إن الكثير من البحوث والدراسات والرسائل و الأطروحات تحتاج إلى التفتيش المستمر ، والتحمل للبحث عن مصادر المعلومات المناسبة التي لها علاقة ببحثه وربما يحتاج الباحث إلى مراجعات للمؤسسات المعنية ببحثه أو يجمع البيانات منها أو إجراء مقابلات أو توزيع الاستبيانات على العاملين فيها سواء كأفراد أو أقسام معينة أو مديرين و قد لا يجد الباحث التجاوب المناسب منهم لأسباب عدة منها ما يأتي[2]:

– قد تكون المعلومات ذات طابع سري.

---

[1] أنظر عامر قنديلجي ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.

[2]

– قد تكون شخصية .

– قد تكون إدارة المؤسسة البيروقراطية .

وفي مثل هذه الحالة فإن الباحث الناجح بحاجة الى تحمل هذه الصعاب وغيرها ولا يصيبه الملل ويبحث عن وسائل أخرى بذكاء في جمع المعلومات والبيانات بالمستوى الذي نعينه إلى حد ما لإنجاز متطلبات البحث.

3 تواضع الباحث العلمي : إن تواضع الباحث وعدم ترفعه على الباحثين الحاليين والذين سبقوه في مجال بحثه وموضوعه الذي يتناوله يعد في غاية الأهمية، فعلى الباحث الناجح تقع مسؤولية الاطلاع والتعرف على ما كتبه الآخرون من البحوث والدراسات والرسائل والأطروحات في إطار الاختصاص العام والدقيق لأنها تمثل قوة العلمية الباحث ، ومهما وصل الباحث إلى مرتبة علمية متقدمة في اختصاصه ومعارفه فإنه يبقى بحاجة ماسة إلى مزيد من العلم والمعرفة ولذلك فإن الباحث الناجح كلما تقدم في علمه ينبغي أن يزداد تواضعا أمام الباحثين كأفراد وأمام نتائجهم البحثية ، مبتعدا قدر الإمكان في استخدام كلمة (أنا) في أثناء كتابة البحوث لأنها تدل على الغرور.

4. **تركيز الباحث وقوة ملاحظته** : على الباحث الناجح أن يكون يقظا ودقيقا في جمع معلوماته وتبويبها وتحليلها وتفسيرها ولذا فإنه بأمس الحاجة لصفاء الذهن والتركيز وأن يهيئ لنفسه الوقت الكافي مهما كانت مشاغله والتزاماته وطبيعة عمله ، لأنه يحتاج إلى قوة الملاحظة ليخرج بنتائج واستنتاجات علمية جيدة.

5. تنظيم الباحث لجهوده البحثية : يجب على كل باحث الاهتمام بتنظيم عمله في مختلف مراحل البحث من حيث :

– تنظيم وقت الباحث واستثماره بشكل يتناسب مع ما هو مخطط له بحيث لا يتعارض مع التزاماته الاجتماعية ومسؤولياته الوظيفية.

تنظيم معلوماته وترتيبها بشكل منطقي وعملي بحيث يسهل مراجعتها وربطها مع بعضها بشكل منطقي سليم.

التنظيم له مردود إيجابي في إنجاح مهام الباحث.

الفصل الأول : المناهج الأساسية وتطبيقاتها في العلوم القانونية : لم تستخدم المناهج العلمية المكتشفة لأول مرة في المجال القانوني منذ البداية ، إنما ظهرت في مجالات علمية أخرى وتم إسقاطها ومحاولة الاستفادة منها في ميدان القانون ، فعدة مناهج تم اكتشافها وتطبيقها في مجال العلوم الطبيعية كانت هناك صعوبة في تطبيقها في مجال العلوم الاجتماعية بما فيها العلوم القانونية ، ذلك لكون هذه الأخيرة متغيرة لا تخضع لمبدأ السببية بصفة مطلقة ، بناءا على هذا الأساس تم تصنيف المناهج إلى مناهج أساسية وأخرى فرعية.

– المناهج العلمية الأساسية : هي مناهج قائمة بذاتها لا تستند على مناهج أخرى ولها دور في الدراسات القانونية وتتضمن كل من المنهج التاريخي والمنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي والمنهج الجدلي

– المناهج العلمية الفرعية : سميت كذلك لأنها متفرعة عن المناهج الأساسية وهي غير محددة تختلف باختلاف التخصصات ومن أقربها للعلوم القانونية المنهج المقارن والمنهج الاحصائي والمنهج الوصفي الذي بدوره ينقسم إلى منهج دراسة حالة و منهج المسح الاجتماعي.

المبحث الأول: المنهج الاستدلالي : سنعالج في هذا المبحث مفهوم المنهج الاستدلالي ثم دوره في مجال العلوم القانونية

المطلب الأول : مفهوم المنهج الاستدلالي : سنتناول كل من تعريف المنهج و المبادئ التي يقوم عليها.

الفرع الأول : تعريف المنهج الاستدلالي: يعتبر المنهج الاستدلالي المنهج القائم على الاستدلال ، ويعرف هذا الأخير بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها وصولا إلى قضايا مستنتجة عنها، فهو التسلسل المتنقل من مبادئ أولية إلى نتائج مستخلصة منها

بالضرورة، ويطلق على الاستدلال عدة تسميات مثل القياس ، والاستنتاج والبرهان ، ويستلزم أن تكون القضية المستنتجة جديدة بالنسبة للقضية الأصلية ، كما يجب التفرقة بين الاستدلال كعملية أولية منطقية في العلوم الاجتماعية[1] ، والاستدلال كمنهج يستخدم في مختلف العلوم كالرياضيات ، حيث عندما تجري عملية حسابية نقوم بالاستدلال على نتائجها ، كما أن القاضي قد يحل قضية معروضة أمامه مستعينا بالمنهج الاستدلالي[2] . الفرع الثاني: مبادئ المنهج الاستدلالي: وهي مجموع القضايا الأولية التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي وتتمثل في البديهيات والمسلمات والتعريفات.

أولا: البديهيات : هي كل قضية بيئة بذاتها لا تحتاج للبرهان ، فهي صادقة لا تحتاج للإثبات أي أنها تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة للبرهنة عليها، وهي قضية أولية غير مستنبطة من غيرها من القضايا بالإضافة إلى أنها مقبولة من كافة العقول، مثلا الكل أكبر من الجزء، فهي قضية يقبلها العقل دون ما حاجة إلى برهنة[3].

ثانيا: المسلمات : وهي قضايا يسلم بصحتها مع عدم بيانها بوضوح للعقل لكن يتم قبولها نظريا ، وهي لا تؤدي إلى التناقض ، والمسلمات أقل يقينية من البديهيات لا يمكن البرهنة عليها ولكن يسلم بصحتها لأنها تؤدي إلى نتائج صحيحة غير متناقضة[4]

ثالثا: التعريفات : و هي تصورات خالصة يحاول من خلالها الباحث التعبير عن مكنون الأشياء والظواهر التي يبحث فيها ، أو هي التعبير عن ماهية الشيء بمصطلحات محددة الجميع الصفات التي يتميز بها من أجل تمييزه عن غيره ، ويجب أن يكون التعريف تعبيرا صادقا صحيحا عن ماهية الشيء ، وقد يكون التعريف مانعا جامعا ، بمعنى جامعا الجميع صفات الشيء ومانعا لدخول صفات أخرى تجعله يختلط بأشياء مثله ، والتعريف قضية يبنى

---

[1] – أنظر : أحمد خروع ، المرجع السابق، ص 26

[2]– أنظر : حمد خروع ، المرجع السابق، ص 26.

[3] – أنظر : فاضلي إدريس ، المرجع السابق، ص 142.

[4] – انظر: رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 142.

عليها الاستدلال ، وهو على خلاف البديهيات و المسلمات لا يعتبر قضية عامة لأنه يتعلق بشيء أو قضية محددة بالذات ، ويساعد التعريف على عملية التكييف وقد يكون مباشرا أو غير مباشر ويستعمل في التجريد والتعميم[1] .

المطلب الثاني: أدوات المنهج الاستدلالي : يستند المنهج الاستدلالي ويعتمد على أداوت يستخدمها الباحث لاستخراج و استخلاص النتائج انطلاقا من المبادئ الأولية ، وهذه الأدوات تتمثل في القياس والتجريب العقلي والتحليل والتركيب.

الفرع الأول: القياس : هو عبارة عن عملية منطقية أو عملية موازنة نقيس من خلالها الشيء بمثله بحيث تنطلق هذه العملية من مقدمات للوصول إلى نتائج محددة ، والقياس يختلف عن البرهان الذي يعتمد على الاستنتاج المباشر على عكس القياس الذي يؤدي إلى الاستنتاج غير المباشر، فهو مرحلة أولى تسبق البرهنة[2].

الفرع الثاني: التجريب العقلي : ومعناه أن يقوم الإنسان بكل الفروض والتحقيقات ويتصور الطريقة المثلى لتركيبها حتى يتوصل إلى النتائج المرجوة والتجريب يسبق عملية التنفيذ والاختراع فهو عملية عقلية ذهنية[3].

الفرع الثالث : التحليل : هو تجزئة مجموعة معينة عن طريق الفصل بين عناصرها الأساسية .

الفرع الرابع : التركيب : إن عملية التجريب العقلي والتحليل غير كافيان للخروج بالنتائج المتوخاة، إذ لابد من إعادة تركيب المبادئ الكلية من أجل الخروج بالحل المناسب للمشكلة

---

[1] – أنظر :أحمد خروع ، المرجع السابق، ص 27

[2] – أنظر: عبد النور ناجي ، المرجع السابق، ص 88.

[3] – أنظر : أحمد خروع ، المرجع السابق، ص 28

المطروحة، فالتركيب ينبني على عملية إعادة تجميع مختلف العناصر وصولا للحصول على مجموع متناسق[1] .

المطلب الثالث : تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية : المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية هو مرادف لمنهج التحليل القانوني ، بحيث ينطلق من مبدأ عام من المبادئ القانونية كمبدأ المساواة أمام القانون أو مبدأ احترام الحقوق المكتسبة باعتبارها مسلمات وليست بديهيات ، ثم يتم استنباط النتائج منها عن طريق استعمال أدوات الاستدلال سابقة الذكر فمثلا وطبقا لمبدأ احترام الحقوق المكتسبة لا يجوز ولا يجب أن يكون للقانون أثر رجعي[2].

والمنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية يتطلب كل من التحليل والتركيب ، إذ غالبا ما يستخدم المنهج التحليلي عند تطبيق القانون بمناسبة نزاع معين سواء عند معالجة الوقائع المادية أو القواعد القانونية . فبالنسبة للوقائع المادية يتم فرزها وفحصها ومقارنة عناصرها واستخراج الوقائع المناسبة . أما بالنسبة للقواعد القانونية فيتم التحليل من خلال البحث عن الشروط والنتائج المترتبة عنها وتكيفها[3]، وصولا إلى تطبيقها على الحالة المناسبة والتي تتماشى مع الواقعة المادية ، بمعنى استخدام المنهج الاستدلالي قصد الوقوف على مدى ملاءمة القواعد القانونية وتوافقها مع الوقائع المادية، مما يحملنا على القول بأن الواقعة المادية الفلانية تحكمها هذه المادة القانونية دون سواها ، وتسمى هذه العملية بالتكييف و هي عملية تصاحبها أحيانا بعض المخاطر على حقوق الأشخاص و حتى حرياتهم ، خاصة في مجال قانون العقوبات وقد استخدم المنهج الاستدلالي بصفة خاصة عند البحث عن أصل القانون في إطار فلسفة القانون . و من بين الدراسات التي يطبق فيها المنهج الاستدلالي ظاهرة الدولة و السلطة والسيادة والنظرية العامة للجريمة بحيث يكشف المنهج

[1] – انظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق، ص 105.

[2] – أنظر : فاضلي إدريس ، المرجع السابق، ص 80.

[3] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق، ص 89.

الاستدلالي عن الظواهر القانونية باستخدام مبادئ عقلية ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، واعتبارها قضايا أولية تستنبط منها نتائج تعتبر نظريات قانونية ، لهذا يتميز المنهج الاستدلالي بكونه منهجا عقليا منطقيا ثابتا ، فهو يطبق من طرف كل من المشرع والفقه والقضاء ، فمثلا يستخدم المشرع المنهج الاستدلالي عند وضع التشريع ، لأن إصداره ينطلق من مقدمات وفلسفة وإيديولوجية معينة تراعي أهم المراحل التي يمر بها سن التشريع[1].

بالنسبة للمجال القضائي نجد أن القاضي يستعمل القياس ليستنبط النتائج والحلول في شكل أحكام قضائية بعد عملية التحليل والتركيب ، من أجل إعطاء نفس الحكم للقضية المطروحة والتي تشترك مع القضية المقاس عليها في نفس العلة أو السند أو السبب فالاستدلال يستخدم من طرف القاضي لقياس حالة متشابهة مع حالة منصوص عليها مقارنة بحالة غير منصوص عليها وتتشابهان في العلة ، وبالتالي إعطاء الحالة غير المنصوص عليها نفس حكم الحالة المنصوص عليها فالقياس القانوني قد يستعمل عند تفسير القاعدة القانونية وعند تطبيقها على حالات مشابهة لها ، فعند تفسير القاعدة القانونية يلجأ كل من الفقه والقضاء إلى القياس في حالة نقص التشريع أو عدم وجود نص أو غموضه وعدم وضوح عباراته ، أو في حالة وجود نص قانوني أو تشريعي لحالة متشابهة لم يرد بشأنها نص ، فهنا يطبق القاضي الحكم الوارد في النص التشريعي على الحالة التي لم يرد بشأنها نص قانوني لاتحاد الحالتين المنصوص عليهما وغير المنصوص عليهما في العلة، لكن هذا النوع من القياس لا يستعمل في المجال الجنائي بسبب تعارضه مع مبدأ الشرعية الذي يقضي على أنه "لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن إلا بنص قانوني [2].

فالاستدلال عن طريق القياس يقتضي منح الحل لحالة غير المنصوص عليها قانونا لحالة

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 145.

[2] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 90.

مشابهة لها، مع وجوب أن تكون الحالتين متحدثين في العلة أي السبب الذي من أجله وضع المشرع هذا الحل. كما أن القياس يؤدي إلى حصر المقدمات الكبرى القياس تعني به المنهج الاستدلالي) وهذا الحصر يتم بالقواعد القانونية التشريعية دون الأخذ بعين الاعتبار مصادر القانون الأخرى كالشريعة الإسلامية و العرف ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة[1].

وحتى لا يكون الاستدلال القانوني استدلالا جامدا ، يجب عليه أن لا يستبعد الظروف الاجتماعي المستجدة ، لأن القاعدة القانونية لا تعبر عن إرادة الحاكم أو المشرع وإنما هي قاعدة اجتماعية تتغير بتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما أن الاعتماد على المنهج الاستدلالي الذي ينطلق من البديهيات والمسلمات يجعله منهجا مبنيا على الافتراضات ، لأنه يتعلق بالانطلاق من قضايا يسلم بها وبصحتها ، وعدم تناقضها ولا قابليتها للبرهنة ، فالمنهج الاستدلالي باعتباره منهجا ثابتا ومبني على أساس المنطق لا يمكنه لوحده أن يبحث في الظاهرة القانونية باعتبارها ظاهرة إنسانية اجتماعية تتميز بالتغيير والتعقيد هذا ما أدى إلى الحاجة إلى مناهج علمية تمتاز بالواقعية المعالجة وتحليل الظواهر القانونية على غرار المنهج التجريبي الجدلي[2] .

الفرع السادس: تطبيقات المنهج الاستدلالي :

أ. تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال القضاء : يتلخص دور المنهج الاستدلالي في القضاء إلى ارشاد القاضي لحل النزاع من خلال الحكم القضائي الصادر عنه حيث يكون نتيجة العمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدءا من تكييف الوقائع إلى صدور الحكم كالآتي:

[1] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق، ص 90.

[2] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق، ص 146.

1. الاستدلال في تكييف المسألة محل النزاع : وذلك من خلال تصنيف المسألة هل هي مسألة واقع أو مسألة قانون ، والتفريق بين الأمر ذو بال . اذ لا رقابة للمحكمة العليا على قضايا الوقائع اور ما الأذهان وتوحيد الأحكام الوطنية في مسائل القانون فشل.

2. الاستدلال في حل النزاعات القانونية : ويكون بالبحث عن كيفية اعتماد القياس المنطقي كمنهجية معتمدة في حل النزاعات القانونية و تم القياس على النحو التالي: مقدمة كبرى هي المبدأ القانوني و مقدمة صغرى هي الوقائع المادية ثم النتيجة وهي الحكم القضائي ، أي تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع المادية وهذه الطريقة في قياس تسمي بالقياس الاقتراني الحملي[1].

ب. تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال التشريع : يستعين المشرع في استصدار التشريعات الجديدة بالمنهج الاستدلالي فيطبق القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليضل إلى قواعد شرعية وقانونية اخرى عن طريق القياس . فيمنع فعلا ما انطلاقا من منعه لفعل آخر مشترك معه

في العلة ، مثال ذلك منع كل الأشياء التي تذهب العقل وتمنع الادراك ومنها المخدرات للاشتراك في علة ذهاب العقل[2].

ج – تطبيق المنهج الاستدلالي في القانون : له دور كبير في تراكم المعارف في شتى فروع العلوم القانونية ، حيث تعرض الى نقد حاد من طرف بيكون وليوناردو دافنشي وغيرهما على اساس انه جامد وطالبوا بتطبيق المنهج التجريبي في الأبحاث بدل المنهج الاستدلالي. من خلال الأبحاث القانونية نتوصل الى مجالات وآفاق غنية بتطبيق المنهج الاستدلالي فيها ففي عصر كانت سائدة النظرة التأملية الفلسفية على القانون كانت تلك النظرة ثابتة وجامدة

[1] – أنظر : بلقاسم شتوان المرجع السابق، ص 134.

[2] – أنظر : رشيد شمشم مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، ص 150.

وعقلانية بحتة حيث طبق المنهج الاستدلالي في مجال القانون تطبيقا واسعا لتحليل وتأصيل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية وتفسير اصل وغاية الدولة والقانون والسلطة والديمقراطية....

وقد اعتني بهذا التطبيق فلاسفة الرومان و علماء الإسلام ، حتى لقد بني المنطق القانوني كفرع من فروع المنطق الصوري و ما يزال هذا المنهج الاستدلالي مفيدا في مجاله في أيامنا هذه وخاصة في تفسير وتركيب المبادئ والقواعد والأحكام القانونية المجردة الملزمة والنافذة ولا سيما في حالات السلطة المقيدة والاختصاص الدستوري القانوني المقيد لكل من المشرع والقضاء . وعلى وجه الخصوص القضاء الجنائي والقضاء المدني حيث يتوجب الأمر وكأصل عام التقيد بالنص الوارد بإرادة المشرع القانوني في تفسير وتطبيق القواعد القانونية على ما يعرض من مشاكل وظواهر وقضايا في صورة خصومات ودعاوى قضائية قانونية ، فيستخدم القضاء وخاصة القضاء المدني والقضاء الجنائي القواعد والمبادئ والأحكام القانونية العامة والمجردة والثابتة والملزمة والموجودة مسبقا في تشريعات رسمية كمبادئ وقضايا ومقدمات المسلمات قانونية أولية وقبلية ليجرب عقليا ليقيس ويستنبط على أساسها النتائج والحلول والأحكام ذلك بعد اجراء أراد الإسناد القانوني والتكييف القانوني بواسطة التحليل والتركيب للظواهر والوقائع القانونية وتفسيرها على ضوء المبادئ والقواعد والأحكام القانونية العامة والملزمة والتي تسود وتحكم هذه الوقائع والظواهر القانونية أو المادة الموجود في تشريعات رسمية نهائية وفي قوالب مجموعات وتقنيات معروفة ومعلومة. و كثيرا ما يستخدم شراح القانون المنهج الاستدلالي ونظامه وإدارته بصورة عامة في تفسير قواعد النظام القانوني النافذ والساري المفعول . كما أن عمليات رسم السياسات التشريعية وإصدار التشريعات ، غالبا ما تستعين بالإضافة إلى مناهج البحث العلمي الأخرى بالمنهج الاستدلالي و ذلك عندما تنطلق هذه العمليات ، من منطلقات وفلسفات و إيديولوجية النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في الدولة والأمة ، وتلتزم بمضمونها وروحها في رسم هذه السياسات القانونية واصدار التشريعات القانونية في نهاية الأمر.

فمازال للمنهج الاستدلالي بالرغم من العيوب التي تشوبه فمازال ذو اهمية في الدراسات والبحوث القانونية فقها وقضاءا وتشريعا.

كما أن المنهج الاستدلالي أهمية كبيرة في العمل البحثي الفقهي والقانوني كالتدقيق في كلام الشهود والوثائق المعرفة مدى صحتها وفي إعداد الأبحاث والمذكرات في الدراسات الفقهية والقانونية إذا التزم الباحث فيها بالقواعد المنطقية.

وخلاصة القول أن المنهج الاستدلالي يعد من بين المناهج الأساسية التي تعتمد عليها الدراسات القانونية على وجه الخصوص في مجال القضاء والتشريع من خلال استخدام أدوات القياس لحل القضايا والتوصل إلى نتائج واقعية[1]. حيث مازال كل من المشرع والفقه والقضاء يستخدم المنهج الاستدلالي في تفسير وتحليل وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد والأحكام القانونية العامة المجردة والملزمة والنافذة.

الفرع السابع: تقدير قيمة تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية :

بالرغم من الدور العلمي المنهجي الذي أداه و يؤديه المنهج الاستدلالي في تنظيم وضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية للوصول للحقيقة وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية أصلا في مرحلة سيادة النزعة الفلسفية والعقلية على الدراسات والبحوث العلمية في كافة فروع العلم وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر[2] .

[1] أنظر : هاني منذر التراث العربي السببية عند ابن رشد، ص 108.

[2] -أنظر : عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1987، ص 192.

لكن مع ظهور العقلية العلمية وظهور مناهج البحث العلمي التي تمتاز بالواقعية والموضوعية في معالجتها وتحليلها ودراستها الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية دراسة حية وواقعية وموضوعية وعلمية عن طريق استخدام مناهج البحث العلمي التجريبي والتاريخي والجدلي التي تنظر لهذه الظواهر نظرة متحركة ومتطورة وخلاقة بخلاف الاستدلال الذي وسمها بالجمود والثبات والاطلاق.

النقد الأول الذي يكال لهذا المنهج هو من حيث منطلاقاته وهي المصادرات على اعتبار أن كلا من التعريفات والبديهيات أيضا تصب في خانة المصادرات ، على اعتبارها قضايا يصادر على صحتها وتتحقق صحتها وسلامتها بصحة وسلامة وصحة النتائج الناتجة عنها فكلما ازدادت نتائجها دون وجود تناقض، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة عليها، ويؤدي ذلك أن يتحول المنهج الاستدلالي إلى منهج فرضي استدلالي اعتباطي قائم على الأهواء الشخصية.

النقد الثاني هو عيب قصور وعجز هذا المنهج في مجال الدراسات والبحوث العلمية في نطاق العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة والعلوم القانونية على وجه الخصوص ، حيث أن تلك الظواهر حية ومتحركة وشديدة التعقيد والتطور والتغير ولا معالجتها باستخدام هذا المنهج لوحده . حيث أن أسسه الأولى هي مبادي وقضايا أخلاقية وفلسفية ودينية وطبيعة ميتافيزيقية ثابتة وجامدة زمانا ومكانا فا أصبح هذا المنهج الثابت والستاتيكي عاجزا عن البحث في هذا المجال بالرغم من الخدمات الاستثنائية التي يؤديها في مجال تفسير وتطبيق القواعد والاحكام القانونية العامة والمجردة[1] . لذا كان لزاما البحث عن مناهج علمية أكثر ملائمة للظواهر والحقائق القانونية كالتجريب والمنهج التاريخي والجدلي.

المبحث الثاني: المنهج التجريبي إذا كان المنهج الاستدلالي يدرس الأمور العقلية والأفكار المجردة ، فإن المنهج التجريبي يدرس الظواهر الخارجة عن العقل عن طريق إخضاعها

[1] – أنظر : عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص 215.

للتجربة ، وعلى عكس المنهج الاستدلالي الذي ينطلق من العام إلى الخاص ، فإن المنهج التجريبي ينطلق من الخاص إلى العام ، فهو منهج استقرائي ينتقل من الجزء إلى الكل لهذا يتعين علينا تحديد مفهومه والوقوف على مدى تطبيقه في المجال القانوني.

المطلب الأول: مفهوم المنهج التجريبي يعتمد المنهج التجريبي على ملاحظة الظواهر الخارجة عن العقل وإخضاعها للتجربة العلمية عن طريق اختبار مدى صحة الفرضيات ، حيث يهدف إلى إقامة العلاقة التي تربط السبب بالنتيجة من خلال معالجة متغير أو أكثر عن طريق تفسير محتواه، بحيث يسمى هذا المتغير بالمتغير المستقل، ودراسة تأثيره على المتغير الذي يكون تحت التجربة والذي يسمى المتغير التابع[1] .

ويتميز المنهج التجريبي بأنه منهج علمي قائم على الملاحظة الدقيقة لاختبار مدى صحة الفرضيات ، وهدفه الكشف عن العلاقة السببية بين الظواهر اعتمادا على التجربة ، فهو منهج موضوعي لأن النتائج المتحصل عليها فيه تفرض نفسها على العقل.

المطلب الثاني: خطوات المنهج التجريبي : و هي نفسها خطوات المنهج العلمي عموما التي تعتمد على الملاحظة وصياغة الفرضيات والوصول إلى النتيجة ، بحيث تبدأ بوصف الظاهرة محل البحث ثم تحليلها للكشف عن أسبابها وصولا إلى النتيجة ، فالمنهج التجريبي يعتمد على ملاحظة الظاهرة ثم وضع الفرضيات والقيام بتجربة للتحقق من صحة الفرضيات ، ثم استخلاص النتائج التي تعتبر مبادئ عامة و على العموم فإن خطوات المنهج التجريبي كما يلي :

الفرع الأول: الملاحظة : هي وسيلة لجمع المعلومات و رصد الظواهر والسلوكات وفهمها ، فللقيام بأي بحث يجب اختيار الموضوع وتحديد المشكلة ، ولا يتم هذا دون مراقبة الظواهر

[1] – أنظر : أحمد خروع ، المرجع السابق ، ص 29. 3– أنظر: رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 154.

والوقائع الخارجية ، فالملاحظة تؤدي إلى إبراز موضوع البحث وتحديده. وفي مجال العلوم الاجتماعية تكون الملاحظة بصفة مجردة على عكس الملاحظة في مجال العلوم الطبيعية التي يستعان فيها بمجموعة من الأدوات[1] ، وبغض النظر عن طبيعة التخصص فإن الملاحظة العلمية المقصودة هي تلك التي يقوم بها الباحث المتخصص وليس الشخص العادي.

أولا: شروط الملاحظة : للملاحظة مجموعة من الشروط يمكن إجمالها فيما يلي : يشترط في الملاحظة أن تشمل جميع جوانب الظاهرة حتى تكون النتائج المتوصل إليها شاملة.

– يجب أن تكون دقيقة ، مركزة وغير متسرعة[2] .

– أن تكون الملاحظة موضوعية بعيدة عن الأحكام المسبقة والعاطفة والأهواء.

– أن تكون علمية يجريها باحث علمي ذو كفاءة أكاديمية و مهنية .

– أن تكون الملاحظة محددة ومنظمة غير واسعة و لا عشوائية.

ثانيا : أنواع الملاحظة : تختلف الملاحظة من حيث درجة التنظيم والضبط ومن حيث دور الباحث في الظاهرة موضوع الدراسة .

أ– تقسيم الملاحظة حسب درجة التنظيم والضبط وتنقسم إلى قسمين هما :

1. الملاحظة البسيطة : وهي الانتباه العفوي إلى حادثة أو ظاهرة ما دون قصد أو إصرار ولقد كان لهذا النوع من الملاحظة فضل كبير في اكتشاف بعض القوانين، مثل قانون الجاذبية قانون (نيوتن مع التفاحة).

2. الملاحظة المنظمة : هذا النوع من الملاحظة يتم بصورة منظمة ومقصودة ومخطط لها ، حيث يتحكم الباحث في المتغيرات ويلاحظ مدى تأثيرها على الظاهرة محل الدراسة .

ب– تقسيم الملاحظة حسب دور الباحث في الظاهرة موضوع الدراسة وتنقسم إلى:

1.الملاحظة بالمشاركة : في هذا النوع من الملاحظة يلعب الباحث دورا إيجابيا في حدوث

---

[1]-أنظر : فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 83.

[2] -أنظر : شيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 157.

الظـاهرة ، بحيـث يشـارك فـي حـدوثها كـأن يشـارك المسـاجين فـي حيـاتهم ويلاحـظ ويـدون سلوكاهم عن قرب ، وهذا النوع من الملاحظة مثالي بحيث يكون الباحث طرفا فـي الظـاهرة ، غير أنـه يكون محفوفا بالمخاطر سواء تلك التـي تنجم عن السلوك العدواني الذي قد يتخذه أفراد العينة اتجاهه ، أو لأنها قد تتقلب من ملاحظـة جيدة إلـى ملاحظـة سيئة حيثما يكتشف أفراد العينة أنهم مراقبون فيفتعلون سلوكات غير تلك الطبيعية[1] ، مما يجعل نتائج الملاحظـة مخالفة للحقيقة ، فضلا عن أنه في بعض الأحيان يستحيل استخدام هذا النوع من الملاحظـة لتعذر دخول الباحث بعض الأماكن والعيش فيها. 2 الملاحظـة بغير المشاركة : وهنا يتخذ الباحث موقفا حياديا من الظاهرة ليراقبها عن بعد و يرصد و يدون ما يطرأ عليها من تغيرات دون ان يكـون طرفـا فيهـا. ثالثـا: تقيـيم أو تقـدير قيمـة الملاحظـة فـي البحـث التجريبـي : للملاحظة في مجال البحث التجريبي مجموعة عيوب و مزايا .

أ. عيوب الملاحظة : يؤخذ على الملاحظة مجموعة من العيوب أبرزها ما يلي :

– إذا علـم أفـراد العينـة بـأنهم موضـوعون تحـت الملاحظـة قـد يصـطنعون سـلوكات لا تمثـل سلوكاتهم الحقيقية ، مما يعطي للباحث نتائج خاطئة.

– إذا أراد الباحث ملاحظـة حدث معين وقوعـه لا يتوقـف علـى إرادتـه ، فإنـه لا يسـتطيع أن يتنبأ بحدوثه لكي يكون متواجدا في عين المكان

– فـي بعـض الأحيـان تعيـق عمليـة الملاحظـة بعـض العوامـل الخارجيـة كـالطقس والظـروف الأمنية.

– الملاحظة محدودة بوقت حدوث الظواهر أو الأحداث وقد يأخذ ذلك سنوات عديدة ، كما قد تحـدث الظـاهرة فـي ظـرف وجيـز ولكـن فـي أمـاكن متفرقـة يسـتحيل تواجـد الباحـث فيهـا جميعها في آن واحد ، بالإضافة إلى أن هناك بعض الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها لأنها

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 158.

تخص الجانب الشخصي للأفراد ، فكل هذه الحقائق تعد بمثابة معوقات ترجح كف للملاحظة.

– من بين عيوب الملاحظة أيضا تعرض الباحث للخطر في بعض الأماكن لدى قيامه بملاحظة و رصد سلوكات أو عادات شريحة معينة في المجتمع كالقبائل البدائية مثلا .

ب– مزايا الملاحظة : مثلما أن للملاحظة عيوب فإنها تمتاز بمجموعة من المزايا نذكر منها مايلي :

– هناك الكثير من الظواهر والحوادث تكون فيها الملاحظة أحسن الوسائل لجمع المعلومات على نطاق واسع .

– تسمح الملاحظة أحيانا بتسجيل السلوك أو الحوادث أثناء حدوثها، مما يعطيها المصداقية المطلوبة في البحث العلمي. – الملاحظة العلمية لا تعتمد على الأشياء أو الحوادث الماضية ولا على الانعكاسات بل تعد آنية مصاحبة للظواهر ساعة حدوثها .

– تسمح الملاحظة بجمع البيانات على الوضع الطبيعي للأفراد، فلا يصطنعون السلوكات إلا إذا علموا انهم مراقبون ، عكس المقابلة أين قد لا يكون الشخص محل البحث في وضعه الطبيعي.

ت– تتيح الملاحظة جمع البيانات التي قد لا يفكر فيها الباحث أثناء المقابلة أو المحادثة[1] .

الفرع الثاني: الفرضيات العلمية : تأتي الفرضيات العلمية ضمن مرحلة التحليل التي يمر بها المنهج التجريبي و هي ركيزة أساسية يقوم عليها هذا المنهج ، لذا يجب الوقوف عند تعريفها ومصادرها وشروطها وفوائدها ثم كيفية صياغتها.

أولا : تعريف الفرضية العلمية :

[1] – انظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 158.

– لغة : هي التخمين الذكي لتفسير ظاهرة معينة أو إمكانية تحقق واقعة أو ظاهرة ما من عدم تحقيقها ، وتقابلها باللغة الفرنسية Hypothese .

– إصطلاحا : تعرف الفرضية بأنها تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة لا تزال بمعزل عن امتحانها بالتجربة ، وحتى إذا ما امتحنت في الواقع أصبحت فيما بعد فرضا زائفا يجب أن يتم العدول عنها والبحث عن غيرها مما يفسر مجرى الظواهر[1] .

فالباحث بعد تعريف الوقائع التي يريد دراستها وتصنيفها ، ينتقل إلى مرحلة التحليل أين يقوم بدراسة كل الأسباب والعلاقات التي تحكم المادة موضوع الدراسة و بعدها يستنتج الحلول المبدئية المناسبة ، وقد لا يستطيع صياغة الفروض إلا بعد إجراء تجارب جزئية كي يتسنى له فهم الظاهرة أو الأحداث فهما جيدا ، ثم يضع الفروض المناسبة وسبيله في صياغة تلك الفروض هو تحديد المتغيرات أو العوامل التي تتمثل فيما يلي[2] :

أ. المتغير الحر أو العامل المستقل : هو المتغير الذي يراد دراسة أثره على الظاهرة المدروسة وهو المسبب لهذه الظاهرة ومثال ذلك الفرض التالي البطالة تؤدي إلى الانحراف ، فالمتغير المستقل هنا هو البطالة ب المتغير التابع : هو العامل الذي يتبع العامل المستقل والذي يظهر كنتيجة حتمية له وفي المثال السابق الانحراف هو العامل التابع في الفرضية

ج. عوامل أخرى يجب مراعاتها : في المثال السابق قد يعتبر التسرب المدرسي عاملا آخر كما تعد العوامل الثقافية والبيئية والاجتماعية عوامل للانحراف فالباحث هنا يجب للانحراف عليه تحديد هذه العوامل وحصرها بصورة دقيقة[3].

[1] – أنظر : سلاطنية بلقاسم ، محاضرات في المنهج والبحث العلمي المرجع السابق ، ص 157

[2] – أنظر: عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 126.

[3] – انظر : سلاطنية بلقاسم ، محاضرات في المنهج والبحث العلمي ، المرجع السابق ، ص 169.

ثانيا : مصادر الفرضيات العلمية : وتنقسم إلى قسمين مصادر خارجية وأخرى داخلية : أ. المصادر الخارجية : تنشأ الفرضيات فيها عن الملاحظة سواء كانت عفوية بسيطة أو منظمة ومقصودة.

ب المصادر الداخلية : من الناحية العلمية هي أهم من المصادر الخارجية التي ما هي إلا فرضيا تتاح لكافة الناس : لاكن ليس كل من يلاحظ يستطيع أن يضع فرضيات علمية ، فالمصادر الداخلية للفرضيات يجب أن تعتمد على الملاحظة المستندة على العقل المناسب لها ، والذي يستقبلها على نحو غير الذي تستقبله بها بقية العقول ، فالأمر هنا لا يتعلق بالهام أو وجدان يتحلى به الباحث ، إنما يتعلق بالنظام التحليلي الذي يمتاز به عقل كل عالم والذي يستطيع بموجبه أن يتوسم أو يدرس أو يطلع على القانون الذي يحكم الظاهرة محل الملاحظة [1].

ثالثا : شروط صحة الفرضيات العلمية : حتى تكون الفرضيات العلمية صحيحة ، يجب توافر مجموعة من الشروط والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: – لكي تتسم الفرضية بالطابع الواقعي والعلمي يجب أن تكون ناتجة عن ملاحظة علمية.

– ألا يتعارض الفرض مع الحقائق العلمية المعروفة . – أن تصاغ الفرضية بصورة تمكن من اختبارها وإثبات صحتها ، فالفرضيات التابعة من الخيال لا تكون قابلة للاختبار[2].

– يجب أن تصاغ الفرضيات في ألفاظ سهلة تمكن الغير من فهمها ، فعلى الباحث الابتعاد عن الألفاظ الغامضة والمفاهيم غير المحددة التي قد يتعدد بشأنها الفهم وتتنوع حيالها القراءات والتأويلات.

[1] – أنظر : رشيد شميشم، المرجع السابق ، ص 161.

[2] – أنظر : فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 84.

– يجب أن لا يتحيز الباحث أثناء طرحه للفرضيات، لأن ذلك يؤثر في صدق الاختبار وبالتالي في نتائج البحث ، فالمقصود هنا هو وجوب تحلي الباحث بالموضوعية وابتعاده عن الذاتية أثناء وضعه للفرضيات

– يجب أن تشتمل الفرضيات على متغيرات معينة يفسر الباحث بواسطتها الظواهر والأحداث تفسيرا منطقيا يتماشى مع ما هو سائد في عصره ويقبله العقل ، مثال على ذلك استعمال الأنترنت تزيد من قدرة التلميذ على التحصيل العلمي ، المتغير الأول هنا هو استعمال تقنية الأنترنت والمتغير الثاني هو التحصيل العلمي ، فصياغة هذه الفرضية قبل تعميم الأنترنت أي قبل أن يصبح متاحا لكافة الناس أو عندما كان مجرد فكرة أو حلم ، يجعل منها فرضية بعيدة عن المنطق و لا يتقبلها العقل[1].

رابعا: كيفية صياغة الفرضيات العلمية : عموما تصاغ الفرضية العلمية وفقا للصورتين التاليتين : الصورة الأولى : صياغة الفرضية في عبارة تقريرية مباشرة كأن نقول: توجد فروق حقيقية في التحصيل الدراسي بين التلاميذ الذين يستخدمون الإعلام الآلي والتلاميذ الذين لا يستخدمونه .

– الصورة الثانية : صياغة الفرضية في صورة عدمية (صفرية) مثال: لا أثر لاستخدام الإعلام الآلي في التحصيل الدراسي.

خامسا: فوائد الفرضية : تلخيص الفوائد التي تحققها الفرضيات العلمية في العناصر التالية : بفضل الفرضيات العلمية تصبح أهداف الدراسة أكثر تحديدا .

– أهم الفرضيات في توجيه الباحث نحو تحقيق أهداف الدراسة

– بفضل الفرضيات يتم ضبط المتغيرات.

– تساهم الفرضيات في توجيه الباحث نحو ظواهر جديدة لم ينتبه إليها من قبل[2].

---

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 162.

[2] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 127.

و مجمل القول تتجلى أهمية الفرضيات التي لم يعترف بها إلا في بداية القرن 19 في القيمة العلمية التي تتميز بها، والتي تستمد من إمكانية التجريب عليها والتحقق منها وإذا استحال ذلك لا نكون أمام فرضيات علمية .

الفرع الثالث: عملية التجريب : بعد صياغة الفرضيات يقدم الباحث على تقسيمها وتقييمها من حيث كونها صحيحة أم خاطئة ، وهذه العملية تتمثل في التجريب ، فطبقا القواعد المنهج التجريبي يسلك الباحث أحد الطريقين:

– الطريق الأول : أن يستبعد الفرضيات الزائفة من نطاق افتراضاته وهي كل الفرضيات التي تتعارض مع ما هو مسلم به في العلم كالقوانين الثابتة التي لا تحتمل الخطأ ، ويسمى هذا الأسلوب بالأسلوب الإستبعادي أو السلبي أو الإقصائي.

– الطريق الثاني : من خلاله يحاول الباحث إثبات صحة كل الفرضيات وذلك بالتنويع في الظروف و الإطالة في التجربة وتغيير الوسائل المستعملة أثناء عملية التجريب ، ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب التظافر في التغيير[1] .

وعليه فإن الهدف من عملية التجريب هو تحقيق الفرضيات التي لا تصدق كلها، حينها يجب على الباحث نفي كل ما قام به من فرضيات شاذة و صياغة فرضيات جديدة والباحث أثناء عملية التجريب يمر بمرحلتين هما : مرحلة تصميم التجربة و مرحلة تنفيذ التجربة[2].

أولا : مرحلة تصميم التجربة : يأتي تصميم التجربة عن طريق تحديد المتغيرات أو العوامل التي ينطوي عليها المنهج التجريبي، والتي سبقت دراستها والمتمثلة في: المتغير الحر وهو المتغير المراد دراسة آثاره و المتغير التابع الذي يمثل العامل الناتج عن المتغير الحر ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ينبغي ضبطها كي لا تؤثر في النتائج ، مع العلم أنه توجد عدة طرق تستخدم لضبط هذه العوامل من بينها .

---

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 164.

[2] – أنظر: عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 128.

أ. طريقة المجموعة الواحدة : بحيث يستعمل الباحث مجموعة واحدة كمجموعة تجريبية وضابطه في نفس الوقت ، إذ يدرس سلوكات وخصائص المجموعة قبل إدخال المتغير الحر ، ثم بعدها يتم إدخال هذا الأخير ويلاحظ ما طرأ عليها من تغيير[1] . ب طريقة المجموعتين المتكافئتين : و هنا يختار الباحث مجموعتان متشابهتان يمتاز أفرادها بنفس الخصائص المميزات كالسن ودرجة الذكاء والمستوى الاجتماعي وغيرها من العوامل وهذا بحسب طبيعة الظاهرة محل التجريب أو الظاهرة المدروسة ، ثم يدخل المتغير الحر على إحدى المجموعتين ، بحيث تسمى هذه المجموعة بالمجموعة التجريبية ، بينما يطلق على المجموعة الثانية اسم المجموعة الضابطة وهي المجموعة التي لا يدخل عليها المتغير الحر ، ثم يلاحظ مدى تأثير المتغير الحر في المجموعة التجريبية معتمدا على المقارنة بين المجموعتين من حيث السلوكات التي طرأت على أفراد كلتيهما .

ج. طريقة المجموعة الدائرية : و هي الطريقة التي تكون فيها كلتا المجموعتين تجريبية وضابطة في آن واحد ، بحيث يدرس الباحث في هذه الطريقة خصائص المجموعتين قبل إدخال المتغير الحر ثم يدخل هذا الأخير على المجموعتين ويلاحظ ما طرأ عليها من تغيير . ثانيا : مرحلة تنفيذ التجربة : بعد تصميم التجربة على الباحث أن ينفذ المخطط الذي وضعه بدقة ووفق مراحله المنطقية ، وعليه أن يلاحظ بدقة النتائج التي تتمخض عنها تجربته، ويدونها في حينها .

المطلب الثالث : دور المنهج التجريبي في الدراسات القانونية : منذ بداية القرن 19 أصبحت العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم القانونية على وجه الخصوص ميدانا خصبا لتطبيق المنهج التجريبي ، حيث سادت الترعة العلمية التجريبية الموضوعية على حساب الترعة

[1] – عبد الرحمن العيسوى ، علم النفس العام ، دار المعرفة الجامعية ، 1991. ص 25

الفلسفية التأملية التي تراجعت بفعل عوامل عديدة من بينها تطور العلوم ، وبالتالي تطور أساليب الدراسة[1] ، ومن بين أهم الميادين التي استخدم فيها الباحثون من

رجال القانون المنهج التجريبي هو مجال العلوم الجنائية والعلوم المساعدة لها ، وهي بحسب تقسيم الفقيه الإيطالي جارسيني تقسم إلى ثلاث مجموعات :

– المجموعة الأولى : هي مجموعة العلوم القاعدية موضوعها دراسة القاعدة الجنائية وهي تتكون من القانون الجنائي ، قانون الإجراءات الجزائية ، تاريخ القانون الجنائي ، علم القانون

– المجموعة الثانية : و هي تضم العلوم الجنائية التفسيرية ، موضوعها دراسة شخصية المجرم والسلوك الإجرامي لدى المجرمين ، تضم كل من الأنتروبوجيا الجنائية وعلم الجنائي ، فلسفة القانون الجنائي ، السياسة الجنائية و علم العقاب. الإجرام .

– المجموعة الثالثة : تسمى مجموعة العلوم الجنائية المساعدة وهي تضم كل من الطب الشرعي علم النفس القضائي والتحقيق الفني للشرطة العلمية و تقاريرها.

وأهم المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من الفقهاء وظهرت بشأنها العديد من المدارس الفقهية هي مسألة أسباب الجريمة أو العوامل التي تدفع الإنسان لارتكاب الجريمة ، حيث حدد العلماء متغيرات هذه الظواهر على النحو التالي:

1. عوامل داخلية للإجرام : وهي الوراثة ، التكوين العضوي ، العامل النفسي ، التكوين الغريزي ، الجنس ، السن ، الأمراض العضوية والعقلية ، الإدمان على المخدرات و الكحول.

2 عوامل خارجية : وهي العوامل البيئية للمجرم ، العوامل الطبيعية ، العوامل الاجتماعية ، العوامل الاقتصادية ، العوامل الثقافية والعوامل السياسية [2].

كل هذه العوامل تؤثر في الجريمة وتعتبر سببا لارتكابها إذ لا يمكننا إهمال بعضها ، والسبب الرئيسي في فشل الآراء التي جاءت بها المدارس التي أرادت تفسير الظاهرة

---

[1] أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 129 .

– فاضلي إدريس، أنظر المرجع السابق، ص 89.

[2]

الإجرامية هو اقتصارها على عامل واحد دون العوامل الأخرى ، بمعنى عدم تحديدها للمتغيرات المؤثرة في الظاهرة كما فعل مثلا الفقيه الإيطالي سيزاري لومبروزو رائد المدرسة العضوية حد حيث اعتد بمتغير وهو الصفات الخلقية أو العضوية للمجرم. واشتملت نظريته على عيوب في المنهج المستخدم وذلك لعدم تحديده للمتغيرات وعزلها مما انعكس سلبا على نتائج النظرية فأصبحت غير قابلة للتعميم رغم وجاهتها ، فقرر العلماء بعده أن الصفات الخلقية التي حددتها موجودة في المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية ، لهذا لا تعتبر ضابطا أو سببا مانعا وجامعا لتفسير الظاهرة الإجرامية . ومن أهم العلوم التي تعتمد على المنهج التجريبي في دراستها والتي هي من العلوم المساعدة لعلم الإجرام الطب الشرعي الذي يبحث في المسائل القانونية التي لا يمكن حلها إلا بواسطة معلومات بيولوجية كالتشريح الذي يهدف للكشف عن سبب الوفاة، وهنا يستخدم المنهج التجريبي للوصول إلى الحقيقة و كذلك الطب العقلي الذي له فضل كبير في سن قواعد قانونية تتعلق بالتخلف الذهني و الإدمان على المخدرات و أثرها في الجريمة ، وكذلك علم النفس الجنائي وعلم النفس القضائي الذي يدرس نفسية الأشخاص أثناء سير الدعوى العمومية كالقضاة والشهود والمدعى عليهم وغيرهم ، بحيث أثبت علم النفس القضائي أن نفسية الشهود عند الإدلاء بالشهادة تؤدي في أحوال كثيرة إلى صعوبة الاعتماد على شهادتهم كوسيلة من وسائل الإثبات.

المطلب الرابع: تقدير قيمة المنهج التجريبي وتطبيقاته في العلوم القانونية : إن ما يميز تطبيق المناهج التجريبية في العلوم الطبيعية هو سهولة ضبط المتغيرات وعزلها بشكل يستطيع الباحث معه الوقوف على المسببات الحقيقية في حدوث الظاهرة ، لهذا امتاز المنهج التجريبي بالدقة في التطبيق وامتازت معه هذه العلوم بالدقة أكثر من العلوم الإنسانية ، وقد شعر بذلك علماء المناهج مما دعاهم إلى محاولة اللحاق بالعلوم الطبيعية من حيث دقة المنهج ، غير أن المسعى هذا حمل صعوبة كبيرة خاصة من حيث عزل المتغيرات في الظواهر السلوكية ، لأن هذه الأخيرة تختلف عن الظواهر الطبيعة من حيث أنها غير

ملموسة وقد لا يتاح لعقل الباحث تحديد كل متغيرات الظاهرة ، مما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج غير كاملة.

كما نادى البعض باستبعاد تطبيق المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة لأنه لا يتلاءم مع طبيعتها ، فالملاحظة تكون في الأفعال الراهنة المتزامنة ، والفعل الملاحظ قد لا يحدث فتطول عملية الملاحظة دون جدوى، كما أن الملاحظة تخص الظواهر المادية ، أما الظواهر الاجتماعية فهى ظواهر معنوية والتجربة في أغلب الأحيان فيها تكاد تكون مستحيلة، فلا يستطيع الباحث إدخال متغير أو عزله بسهولة.

لكن هذه الإشكالات مبالغ فيها لأن الملاحظة والتجربة في العلوم الإنسانية حقيقة موجودة لكنها من نوع خاص ، حيث يعتمد الباحث على الملاحظة غير المباشرة اعتمادا على التفكير التجريبي ، أما مسألة عزل المتغيرات فهي مرهونة بقدرة الباحث ومهاراته[1].

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية والإدارية مع بداية القرن الثامن عشر ميدانا خصبا وأصيلا لمنج التجريب في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية والإدارية .

حيث بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية التجريبية تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة ، على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية والميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

فهكذا طبق المنهج التجريبي كمنهج من مناهج البحث العلمي في دراسة وبحوث العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والتنظيمية والإدارية ، مثل الدراسات والبحوث المتعلقة بعلاقة القانون بالحياة الاجتماعية التضامن الاجتماعي وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي ، وعلاقة القانون بالبيئة وفلسفة التجريم والعقاب ، والدراسات المتعلقة بإصلاح

[1] – انظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 167.

وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا[1] . كما طبق هذا المنهج في البحوث الادارية المتعلقة بعلوم الإدارة لاسيما مع ظهور الادارة العلمية و بروز ظاهرة التداخل والترابط الحتمي بين ظاهرة الادارة وكل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا . فأصبح يطبق ويستخدم المنهج التجريبي في الظواهر والمعطيات الإدارية ، مثل ظاهرة تقسيم العمل و التخصص و ظاهرة الحوافز و ظاهرة السلطة الإدارية ، ظاهرة القيادة الادارية ، ظاهرة عملية اتخاذ القرارات الإدارية . ظاهرة التدرج الإداري ، الرقابة الإدارية ، ظاهرة التلازم ، توازي السلطة ، المسؤولية و وحدة قيادة السلطة. و من المبادئ وحدة الهدف ، مبدأ الكفاية ، مبدأ نطاق الإدارة ، مبدأ التخصص ، مبدأ التوازن ، المرونة و الاستمرارية ... إلى غير ذلك من المبادئ في نطاق العلوم الادارية[2].

استخدم اميل دوركايم المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير ظاهرة العلاقة بين القانون والروابط الاجتماعية وعملية التأثير المتبادل بينها في كتابه المعروف " تقسيم العمل الاجتماعي" الصادر عام 1893 ، وفي مقاله " قانونا التطور الجنائي" المنشور بحولية علم الاجتماع و إستخلص العديد من النتائج والمبادئ العلمية نتيجة لهذه الدراسة العلمية الموضوعية التجريبية.

ومن النتائج التي استنبطها دور كايم من هذه الدراسة أن الجماعة البشرية تحتاج في بداية نشأتها إلى القانون الجنائي الرادع أكثر من حاجتها إلى القانون المدني (قانون التعويض) و أن قواعد القانون تكون شديدة وصارمة كلما كان المجتمع بدائيا ثم تبدأ تخف كلما تقدم المجتمع اجتماعيا وثقافيا وحضاريا وسياسيا واقتصاديا[3].

كما استخدم منتيسكيو المنهج التجريبي في دراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه "روح" "القانون" الصادر عام 1748 ، عندما انطلق من مقولته المشهورة "

---

[1] -أنظر : عمار عوابدي المرجع السابق، ص 223.

[2] – أنظر : كمال دبي أبو الخير أصول التنظيم والإدارة، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1977، ص 402–407

[3] – أنظر: عمار عوابدي المرجع السابق، ص 225

نحن نقول هنا عما هو كائن لا عما يجب أن يكون كما طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في الدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها وعوامل الوقاية منها ، وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي والطب العيادي وعلم الوراثة وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية[1].

كما طبق ماكس فيبد المنهج التجريبي في دراسة وبحث العلاقة بين المجتمع الصناعي والنمط البيروقراطي والقانون ، واستنتج العديد من النتائج العلمية منها أنه كلما اتجه المجتمع نحو اعتماد الصناعة وكلما كان بحاجة إلى استخدام النموذج البيروقراطي و اتجه إلى استخدام الانماط والأساليب الرشيدة والعقلانية و يؤدي ذلك إلى استخدام الأساليب البيروقراطية الرسمية في مجال القانون والعدالة، حيث تسود ظواهر الفنيين والتكنوقراطيين المتخصصين في القانون وإجراءات العدالة والتقاضي ، حيث تسود العقلية القانونية البيروقراطية الصارمة في التمسك بالإجراءات والشكليات القانونية الرسمية ونبذ عواطف العادات والتقاليد الاجتماعية[2].

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية البحوث العلمية التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي و قانون الإجراءات والمرافعات والدراسة التي قام بها الأستاذ مور بيرجر حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع عام 1953-1954 فالعلوم القانونية والإدارية في ميدان أصيل وخصب لاستخدام المنهج

[1] – أنظر : عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص 226.

[2] – أنظر : محمود أبو زيد ، المرجع السابق ، ص 72.

التجريبي في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية القانونية دراسة علمية وموضوعية صحيحة لاستخراج الفرضيات والنظريات العلمية في مجال العلوم القانونية لكشف المشاكل القانونية والتنبؤ بما علميا والتحكم فيها واستخدامها لتحقيق المصلحة العامة بكفاية ورشادة وبطريقة علمية صحيحة.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الادارية قابلية للدراسة بالمنهج التجريبي هي قانون الاجراءات والمرافعات والنظام القضائي في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، والقانون الإداري والعلوم الإدارية ، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث أكثرها واقعية واجتماعية و وظيفية و أكثرها حركية و التصاقا بالواقع السريع التطور والتغير من جهة وهي أيضا من أكثر العلوم تفاعلا مع العلوم الاجتماعية.

لذا كانت أكثر وأخصب العلوم قابلية لتطبيق هذا المنهج التجريبي في دراية البحوث التي تكونها .

البند الثاني: تقدير قيمة تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية : يعتبر المنهج التجريبي أقرب المناهج البحث العلمي إلى الطريقة العلمية الصحيحة من أجل التعرف على الحقيقة العلمية وتفسيرها والتحكم فيها وتزداد قيمة استعمال هذا المنهج في ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة ، نظرا لشدة تعقيدها وصعوبتها وسرعة تطورها فهي أكثر حاجة لهذا المنهج دون غيره فبالرغم من صعوبة التجريب في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنها العلوم القانونية و الإدارية إلا أن مجالات تطبيق هذا المنهج كثيرة فعن طريق الملاحظة العلمية الدقيقة للظواهر والوقائع القانونية ، وعن طريق وضع الآراء و المبررات والبدائل بشأنها ، ثم القيام بالتجريب عن طريق التركيب و التحويل لهذه الفرضيات والبدائل المطروحة ، يمكن استخراج واستنباط

الحقائق العلمية الموضوعية والسليمة حول الظواهر القانونية و قد سبق وطرحت أمثلة من النظريات والقوانين العلمية التي تم اكتشافها وتفسيرها بواسطة المنهج التجريبي[1] .

المبحث الثالث: المنهج الجدلي ودوره في الدراسات القانونية : سنستعرض من خلال تعريف المنهج الجدلي ونشأته ثم نتناول قوانين الجدل وفي الأخير نتطرق لدور المنهج الجدلي في الدراسات القانونية.

المطلب الأول : تعريف المنهج الجدلي ونشأته : يطلق عليه أيضا المنهج الدياليكتي وهو منهج قديم من حيث الفكرة و حديث من حيث اعتماده كمنهج علمي[2] ، فهو عبارة عن كيان يشكل ظاهرة مركبة تتفاعل وتتناقض مكوناتها وأجزاءها فيتغير شكلها ومحتواها إلى ظاهرة جديدة تحمل بعض صفات الظاهرة الأولى لكنها تختلف عنها سواء كانت هذه الظاهرة طبيعية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية أو غير ذلك.

فقد كان فلاسفة الإغريق يعتقدون أن كل شيء في الطبيعة متغير و الظاهرة تتغير باستمرار إلى ما يناقضها وانتقل هذا المفهوم إلى باقي الفلسفات فكان هيجل يعتقد أن الأشياء والظواهر والأفكار والحقائق عبارة عن كيان فالمنهج الجدلي يبحث عن الحقيقة داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغييرها بناءا على الصراع الداخلي الذي يحدث فيها ، عكس المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتجريب[3].

ويبحث المنهج الجدلي عن الأجزاء التي تكون الظاهرة ويدرس مدى تناقضها ويبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة، وقد بين هيجل أن هذا التغير يحدث عن طريق قوانين تسمى قوانين الجدل وهي قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات وقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية وقانون نفي النفي.

---

[1] أنظر : عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص 229.

[2] هي كلمة يونانية تعني عند أفلاطون فن الحوار الذي يرفع به العقل من المحسوس إلى المعقول ولدى أرسطو تعني الاستدلال على وجه الاحتمال.

[3] – أنظر : فاضلي إدريس المرجع السابق ، ص 89.

وأضفى هيجل على هاته الأفكار الصبغة المثالية النابعة عن الفلسفة المثالية و قد اقتبس كارل ماركس جدليته من فلسفة هيجل وطورها ، بحيث أثبت مادية المنهج الجدلي ، بمعنى قابلية تطبيق هذا المنهج في المادة و لأنه كان يريد التغيير والتمرد على الأنظمة السابقة كان المنهج الجدلي الوسيلة الناجعة لإثبات صحة أفكاره وإمكانية تطبيقها في الواقع[1].

المطلب الثاني: قوانين الجدل : هي مجموع الآليات التي يطبق بها المنهج الجدلي في دراسة الظاهرة أو هي المفاتيح التي يستطيع الباحث أن يدخل بها إلى الظاهرة ويقف عند أجزاءها أو عناصرها ليرى ما تحمله من بذور فناءها أو تحولها ، فالباحث يدرس الماضي ويتنبأ بالمستقبل فيدرس سبب تغير الظاهرة في الماضي ويتنبأ بالتغير المستقبلي ، هذه القوانين ثلاثة و هي : الفرع الأول : قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات كل ظاهرة تحتوي على أو أجزاء ، فهذا القانون يسمح لنا بالكشف عن تناقض هذه العناصر فيما عناصر بينها ، إذ يؤدي هذا التناقض والصراع إلى تغير طبيعة الظاهرة شكلا ومضمونا.

الفرع الثاني : قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية : بعد تصارع أجزاء الظاهرة فيما بينها تبدأ في التغير من حيث الكمية أو حتى من جانبها الشكلي ، وحينما يصل التغير الكمي إلى ذروته تتغير الظاهرة نوعيا ولا تحتمل هذا التغير الكمي وفقا للوضع السابق ، أي لا تستطيع استيعابه والتكيف معه إلا بوضع جديد هو الظاهرة الجديدة المفرزة.

الفرع الثالث : قانون نفي النفي : حينما يصل التناقض ذروته تبدأ الظاهرة في الانفجار وتبنى على أنقاضها ظاهرة تتألف من عناصر الظاهرة السابقة لكن تختلف عنها ، فبعد تناقض هذه العناصر تتألف من جديد لتنفي ما كان في السابق وتتخلص من عيوب الظاهرة السابقة و هو ما يعبر عنه بنفي النفي الذي يمثل النظام الصحيح.

وهذه القوانين الثلاث يخضع لها التفكير الجدلي جملة واحدة ولا يستطيع الفصل بينها،

[1] – أنظر: رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 169.

فهي تشكل وحدة غير قابلة للتجزئة[1].

المطلب الثالث: دور المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية : إن الظاهرة القانونية ليست مستقلة تماما عن الظواهر الاجتماعية والسياسية ، فكلها نابعة عن السلوك الإنساني وكلها تمتاز بالديناميكية ، فهي سريعة التغير والحركة تحتاج إلى منهج يتكيف معها مهما تغيرت ملامحها و تلح الحاجة أكثر إلى تطبيق المنهج الجدلي كلما أردنا التنبؤ بالوضع المستقبلي للظاهر و قد ساهم المنهج في مجال العلوم القانونية كعلم يفسر الماضي ويتنبأ بالمستقبل في مواضيع عديدة خاصة فيما يتعلق بحل إشكالية أصل الدولة التي صاغها هيغل في نظرية الدولة القديمة ، أين اعتبر أن القومية ما هي إلا نتيجة صراع داخلي بين قوى النظام الداخلي. لقد اعتبر البعض أن الدولة الحديثة ماهي إلا نتيجة تصارع قوتين على حكم المجتمع في القرون الوسطى وهما الكنيسة والحاكم ، بحيث أن كلا منهما كان يود استقطاب عواطف الناس والتشريع لهم فتولد عن هذا الصراع ظاهرة الدولة الحديثة.

واستنادا للتفكير الجدلي ذهب بعض المفكرين إلى التكهن بوضع مستقبلي للدولة يختلف عن الوضع الراهن لها وهذا نتيجة صراع بين الشركات متعددة الجنسيات[2] و القوى الاقتصادية الأخرى التي أفرزتها العولمة من جهة و الدولة بصفتها صاحبة سيادة على إقليمها من جهة أخرى ، فكل منهما له سلطته داخل الدولة فيوجه الاقتصاد ويؤثر في المجتمع بحيث سيؤدي هذا الصراع الداخلي بين هاتين القوتين وقوى أخرى إلى خلق نظام جديد يكون في شكل تكتلات سياسية واقتصادية، وهو ما بدأ يحصل فعلا كالاتحاد الأوروبي مثلا ، والأمر هنا يحتاج إلى دراسة معمقة لمعرفة القوى المتصارعة والتنبؤ بالمستقبل.

المبحث الرابع: المنهج التاريخي : يهتم المنهج التاريخي بجمع الحقائق و المعلومات من خلال دراسة الوثائق والسجلات والآثار، ويستخدم في دراسة الظواهر و الأحداث و المواقف

[1] – أنظر : فاضلي إدريس ، المرجع السابق ، ص 90.

[2] – انظر: رشيد شميشم ، أنظر المرجع السابق، ص 171

التي مضى عليها زمنا قصيرا أو طويلا، وللإحاطة بأهم جوانب هذا المنهج سنتناول كل من تعريفه وخطواته ثم دوره في مجال العلوم القانونية.

المطلب الأول : تعريف المنهج التاريخي : التاريخ هو إعادة التفكير في الماضي وكتابة الأحداث التاريخية بوعي وصدق وموضوعية ، وهو عمل نقد وتحقيق وتقصي ، إذ يختلف عن العلوم التجريبية كون هذه الأخيرة تدرس الحاضر بينما التاريخ يدرس الماضي فهو يتكون من وقائع غير قابلة للإعادة لأن الزمان يسير قدما دون تراجع ، فالمنهج التاريخي يعتمد في جوهره على استعادة أحداث الماضي استعادة ذهنية من أجل استقرائها واستخراج عبرها وإفادة الحاضر والمستقبل بمعارف الماضي وأسراره[1] .

والتاريخ بمعناه الخاص لا يدرس سوى أفعال الناس وتجار في الماضي وما يترتب عليها من آثار نفسية وحضارية ومادية وبمعناه العام هو تاريخ نشأة الكون بصفة عامة، وتاريخ الطبيعة وكل شيء موجود، لكن الغالب أن يؤخذ التاريخ بمعناه الخاص وليس العام[2].

إن علم التاريخ التقليدي كان يعتمد على السماع عن الآخرين والنقل عنهم إلا أن هذه الطريقة قد تفرز مخاطر تتعلق خاصة بتزييف الحوادث لهذا ظهر التاريخ العلمي الذي يعتمد على النقد والتحقيق والتقصي.

المطلب الثاني : مراحل المنهج التاريخي يمر الباحث لدى اعتماده في ابحاثه على المنهج التاريخي بأربع محطات سنستعرضها على النحو الموالي :

الفرع الأول : مرحلة تحديد المشكلة التاريخية : يطلق عليها أيضا مرحلة تحديد موضوع البحث، وهي المشكلة التي يعالجها الباحث والتي يجب أن تكون ذات قيمة علمية واضحة المعالم و العناصر وضوحا دقيقا لا يحتمل التأويل[3].

---

[1] – أنظر: مسعد عبد الرحمن زيدان المرجع السابق ، ص 128.

[2] – أنظر : عمار عباس الحسيني ، المرجع السابق ، ص 27.

[3] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 94.

الفرع الثاني : مرحلة جمع الوثائق التاريخية : وهي أهم مرحلة في المنهج التاريخي لذا هناك من سماه بالمنهج الوثائقي، ومعنى الوثائق هنا أهم من النص المكتوب، فهي تعني كل الشواهد والآثار وكل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان ، فهي تعد جوهر المنهج التاريخي الذي تتصل به وجودا و عدما ، وهي نوعان :

أولا : الوثائق الأصلية المباشرة : و قد تكون هذه الوثائق روايات ثورة أو كتابات ، وهي كل ما قام به الإنسان في الماضي لنقلها للإنسان الحاضر ، كما قد تكون مخلفات من الماضي و هي بقايا ما تركه الإنسان في الماضي ومن دون قصد كالآثار.

ثانيا : الوثائق غير الأصلية (غير المباشرة) : و هي مجموع الأعمال العلمية و الأدبية التي تدرس الماضي وتفسره ، إذ تعتبر مراجع بسيطة تسهل عملية البحث في التاريخ و هذا النوع من الوثائق يستمد وجوده من الوثائق الأصلية[1] .

الفرع الثالث : مرحلة نقد الوثائق التاريخية : و هذه المرحلة تعني التأكد من أصالة الوثيقة وصحة ما ورد فيها والتأكد من شخصية أصحابها ومدى نسبتها لهم، فيقوم الباحث هنا بنقد الوثيقة معتمدا على أسلوبين هما : أولا : النقد الخارجي : يهدف إلى التأكد من أصالة الوثيقة حسب مظهرها الخارجي ونسبتها فعلا إلى عصر من العصور، كالتأكد من نوع الخط واللغة المستعملة في الكتابة والدعامة المادية للوثيقة.

ثانيا : النقد الداخلي : و هو الدخول في تفاصيل الوثيقة وما احتوته من مادة تاريخية وتحليلها لمعرفة مدى صدق ما ورد فيها و إذا كانت منسوبة لشخص ما فيجري التحري عن مدى نسبتها لهذا الشخص باتباع بعض القواعد العقلية من بينها :

1. مقارنة الوثيقة بوثائق أخرى صادرة عن نفس الشخص المعرفة ما إذا كانت متضاربة أم متوافقة معها ، فالتضارب قد يدلنا على نسبة الوثيقة لشخص آخر .

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 172.

2. دراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة وهل تتوافق مع ما ورد فيها وذلك من خلال المقارنة مع وثائق أخرى. .3 دراسة كل الوثائق التي تناولت نفس الظاهرة ومعرفة مدى انسجامها من حيث المضمون ، فإذا كانت متناقضة في تناولها نفس الحادثة حتما ستكون إحدى هذه الوثائق مزورة.

3. لجوء الباحث إلى مقارنة الوثيقة التي يحوزها مع الوثائق الأصلية السابقة وآراء الفقهاء وشهود العيان، وإذا لم يتسنى له ذلك فإنه يحتكم إلى المنطق والاستدلال[1] .

الفرع الرابع : مرحلة التركيب : تقوم مرحلة التركيب على الخطوات التالية :

1. تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة.

2. تصنيف الحقائق الجزئية إلى فئات أو أجزاء حسب التسلسل المنطقي للأحداث.

3. ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق ، وتتم عملية الملء هنا إما بمحاكمة تركيبية سلبية وهي إسقاط الحدث الذي لم يرد في الوثائق أو بمحاكمة تركيبية إيجابية وهي استنتاج حوادث لم تذكر لكنها وقعت[2] .

4. ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية ، أي البحث عن أسباب وقوع الحوادث وعلاقتها ببعضها ، و قد ظهرت عدة مدارس فلسفية تفسر لنا التاريخ حيث كان آخر هذه المدارس المدرسة التاريخية التركيبية الشاملة وهي المدرسة التي تعتد بكل الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية .

5. تنتهي عملية التركيب باستخراج القوانين و النظريات التي تفسر لنا الأحداث التاريخية[3].

المطلب الثالث : دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية : يضرب القانون بجذوره في التاريخ حيث قيل أنه بدأت فكرة التشريع في الحضارة البابلية مع قانون حمو رابي الذي انتقل

---

[1] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 172.

[2] – أنظر: أحمد خروع ، المرجع السابق ، ص 31.

[3] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 174.

إلى مختلف الحضارات العالمية و تطور في الشكل ليقترب إلى العلم في الحضارة الرومانية وعرف بقانون الألواح الاثنا عشر .

ذلك فدراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ طريق شائك محاط بمخاطر الفهم الخاطئ و التزييف و الذاتية ، كل ذلك في وعاء المنهج التاريخي الذي يضبط طريق تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات و فائدة ذلك هو تتبع المراحل التي مر بها القانون وأسباب و ظروف تطوره لنستطيع فيما بعد تحديد خلفيات وأهداف القانون حاضرا ورسم معالمه مستقبلا[1].

ثم إن أكبر دليل على أهمية و مكانة المنهج التاريخي في الدراسات القانونية يتجلى من خلال برمجة مقياس تاريخ النظم القانونية لطلبة السنة الأولى ليسانس ، أين يتلقى الطالب مجموعة من المحاضرات حول مسار القانون ومحتواه عبر مختلف الحضارات التي عرفها الإنسان منذ وجوده في شكل جماعات ، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات والبحوث القانونية عبر مختلف جامعات العالم لا تخلو في جزئية من جزئياتها أو محطة من محطاتها من الجانب التاريخي للموضوع محل الدراسة و هو ما يطلق عليه علماء المناهج التطور التاريخي للموضوع.

الفرع الرابع : تطبيق المنهج التاريخي وتقديره :

البند الأول : تطبيق المنهج التاريخي في ميدان العلم : يقوم المنهج التاريخي بدور حيوي في ميدان الحياة القانونية و الإدارية التي تتركز حول الظواهر التنظيمية المتحركة و المتغيرة باعتبارها ظواهر اجتماعية انسانية في الأصل.

و يقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الأن العلمية التاريخية للنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات و الفلسفات و القواعد و الأفكار

[1] – أنظر: عبد النور تاجي ، المرجع السابق، ص 99.

– فاضلي إدريس المرجع السابق ، ص 87 .

القانونية و الإدارية و التنظيمية . فمادامت تلك الفلسفات والأفكار ضاربة بجذورها في التاريخ و عبر القرون الزمنية القديمة، فان المنهج التاريخي هو المنهج العلمي الوحيد الذي يقود الى معرفة الأصول والنظم والقواعد القانونية الماضية التي تستمد منها النظم القائمة حاضرا و ذلك بطريقة علمية صحيحة وواضحة عن طريق حصر كافة الوثائق التاريخية وتحليلها ونقدها وتركيبها وتفسيرها تاريخيا لمعرفة حاضر فلسفات ونظم السارية المفعول و القيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة لفهم واقع النظم الراهنة و جعلها أكثر تطورا وتقدما . فمعرفة الحقائق العلمية عن أصل وغاية القانون في كافة مراحل وماضي التاريخ الإنساني بطريقة علمية صحيحة لا يتم الا بواسطة المنهج التاريخي.

و كما أمكن ويمكن بواسطة المنهج التاريخي التعرف على الحقائق العلمية التاريخية المتعلقة بالعائلات و النظم والأحكام والنظريات القانونية الماضية ، مثل النظام القانوني الإداري الاغريقي والروماني و النظام القانوني الإداري الإسلامي الجزائري الماضي النظام القانوني الصيني والهندي.... البند الثاني: تقييم المنهج التاريخي في ميدان الدراسات والبحوث القانونية والإدارية : يقوم المنهج التاريخي بدور كبير في اثبات واكتشاف الحقائق التاريخية القانونية و الإدارية بطريقة علمية موضوعية و دقيقة و ذلك عن طريق تأصيل واعادة اثبات هوية الوثائق القانونية التاريخية، وتقييمها وتحليلها تاريخيا و استخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية القانونية المقصود مساراتها والتعرف عليها.

تظهر أهمية المنهج التاريخي في ميدان الدراسات العلمية القانونية ، لأن معظم الظواهر القانونية يرجع اصلها التاريخي إلى أعماق التاريخ ، لذا كانت معرفة واستخدام المنهج العلمي التاريخي في ميدان العلوم القانونية والادارية حتمية علمية ومنهجية وتربوية قائمة في مجال الدراسات والبحوث القانونية والادارية. كما أنه لا يمكن فهم واقع أحكام تاريخ النظم القانونية والإدارية الحالية إلا عن طريق معرفة أصولها التاريخية الماضية و لا يمكن معرفة ذلك يقينا إلا باستخدام المنهج التاريخي استخداما سليما ، فعن طريق المنهج التاريخي يمكن معرفة قواعد و أحكام نظرية الالتزام في ماضي الحضارات الانسانية المختلفة و كذا يمكننا

معرفة أصول وتطبيقات الأحكام وقواعد ومبادئ ونظريات العقود والمسؤولية و البطلان و المركزية الإدارية و مبدأ تدرج السلطة الرئاسية و الرقابة الإدارية والوظيفة العامة و النظم العسكرية و القيادة الادارية و أصول النظم القانونية و الإدارية الدولية و الوطنية المقارنة[1].

الفصل الثاني : المناهج العلمية الفرعية : هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي ، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث ، بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه في بحثه، فهو يستعمل الإحصاء مثلا في تنفيذ التجارب في المنهج التجريبي ويستعمل المقارنة بين المجموعة التجريبية و المجموعة الضابطة[2].

وأيضا في المنهج التاريخي يستعمل الباحث التجريب والمقارنة وغيرهما من الوسائل ، لهذا اعتبرت المناهج الفرعية مجرد أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية التي سبقت دراستها. بينما هناك جانب آخر من الفقه اعتبرها مناهج علمية مستقلة بذاتها لا تستند في وجودها على أي من المناهج الأساسية التي سبقت دراستها . إلا أن الرأي الراجح والذي نال تزكية غالبية الفقه هو ذلك الذي يعتبر المناهج الثانوية من قبيل المناهج الفرعية ، فلا هي مستقلة بذاتها ولا هي مجرد أدوات بحث ، فهي فرعية لأنها تتفرع عن إحدى المناهج الأساسية و هي ليست مجرد أدوات بحث لأن الباحث من خلالها يسلك طريقا علميا من أجل الوصول إلى حقائق علمية[3].

المبحث الأول: المنهج الوصفي ودوره في الدراسات القانونية : هناك نوع من البحوث يركز فيها الباحث على وصف ظاهرة معينة موجودة في الظرف الراهن ، فيقوم بتحليل تلك

[1] – أنظر : عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص 284.

[2] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 114.

[3] أنظر: رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 32

الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها و يتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى تحليل البيانات و استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة و المغزى بالنسبة المشكلة البحث[1] .

ويعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أو طرق بحث تظهر من خلال كل من المسح الاجتماعي ودراسة الحالة.

المطلب الأول : هج المسح الاجتماعي : عرفه الفقه بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو الجماعة أو منطقة، وعرفه الفقيه موريس بأنه منهج التحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية وذلك باتباع طريقة علمية منظمة.

و تم المسح الاجتماعي من خلال دراسة موضوع ما في الحاضر و ذلك بجمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج كل ذلك بهدف التطبيق العلمي في المستقبل القريب .

الفرع الأول: مراحل المسح الاجتماعي : هذه المراحل حددها الفقيه كاردوج جونس Jons dog Car و هي:

– مرحلة تعريف البيئة وبيان حدوها[2] .

– مرحلة الوصف الدقيق

– مرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة.

الفرق بين المزج الاجتماعي والمنهج التجريبي.

الفرع الثاني: أنواع المسح الاجتماعي : تتنوع تصنيفات المسح الإجتماعي وتتعدد على النحو التالي:

أولا: من حيث هدف المزج ومدى تعمقه في الدراسة : أ. المسح الوصفي هدفه تحديد موضوع الدراسة والإلمام بخصائصه بمعنى وصف خصائص الموضوع. ب المسح التفسيري زيادة على ما يقوم به المسح الوصفي يقوم المسح التفسيري بربط الظواهر بالقوانين و ربط الظواهر الجزئية وتفسيرها على ضوء المبادئ و النظريات العامة

[1] أنظر : أحمد خروع ، المرجع السابق ، ص 32

[2] – أنظر: رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 32

ثانيا : من حيث حجم المجهود الذي يشمله المسح:

أ . المسح الشامل: هو مسح يتم من خلاله دراسة كل أفراد الجماعة. ب المسح بالعينة في هذا النوع من المسح تنصب الدراسة على عينة واحدة من الجماعة[1].

ثالثا: من حيث مجال البحث :

أ. المسح العام و هو الذي يتم عن طريق مسح الظاهرة بشكل شمولي من أجل دراستها من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية و السياسية... الخ

ب. المسح المتخصص و هو المسح الذي يرتكز على جوانب محددة كاقتصار الدراسة على جانب من الحياة الاجتماعية كالبطالة و الإدمان ....

الفرع الثالث: ميدان استخدام المسح الاجتماعي : بالنسبة لتحديد ميدان استخدام هذا المنهج فإنه يتعلق بطبيعة الموضوع محل الدراسة ، ففي مجال العلوم القانونية إن أول من استخدم هذا النوع من المناهج هو جون هوار من 1776- 1790 ، حيث استخدم منهج المسح الاجتماعي بمناسبة وقوفه على حالة المسجونين و بدأ بجمع الحقائق و الأرقام المرتبطة بهم مباشرة من السجن و أحصى السجون و سجل أعداد وأسماء المسجونين و أماكن و تواريخ سجنهم ، كما أحصى عدد المسجونين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن لعدم قدرتهم على دفع رسوم الخروج وقام بحصر شامل لأنواع الأمراض التي أصيبوا بها بسبب سوء التهوية و الرعاية الصحية السيئة أثناء وجودهم في السجن. وتقدم جون هوار ببحثه هذا إلى المسؤولين من انجلترا وناقش البحث الذي قام به في مجلس العموم (البرلمان) ، فصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالات السجون في انكلترا نذكر منها قانون يقضي بالإفراج الفوري عن المسجونين الذين تثبت براءتهم ، فحص السجون فحصا منظما عن طريق فئة من القضاة يطلق عليهم قضاة التوفيق ،

بالإضافة إلى قوانين أخرى كلها تهدف إلى إصلاح النظام العقابي في إنجلترا[2].

---

[1] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 116.

[2] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع الأسبق ، ص 178.

المطلب الثاني: منهج دراسة حالة : يعد منهج دراسة حالة الطريقة الثانية التي يعتمدها المنهج الوصفي بعد المسح الاجتماعي و هو يختلف عن هذا الأخير في عدة مسائل سنقف عندها في التحليل الموالي لذلك و قصد الإلمام بمضمون منهج دراسة حالة ، سنتناول بالتحليل أهم الخطوات التي يمر بها، والإجراءات التي يعتمدها ، ثم مكانته و دوره في الدراسات القانونية ، وصولا إلى ابرز الإنتقادات الموجهة له. الفرع الأول : خطوات منهج دراسة حالة وإجراءاته: يمر منهج دراسة حالة بمجموعة من الخطوات والإجراءات وهو ما ستبرزه على النحو الموالي:

أولا : خطوات منهج دراسة حالة و هي كالآتي:

أ. تصميم العينة: وهي الخطوة الأولى في هذا المنهج و قد سبق لنا تناول كيفية تصميم العينات لدى دراستنا للمنهج التجريبي أين سميناها تصميم التجربة تبعا لاسم المنهج (الرجوع إلى المحاضرة).

ب دراسة العينة تدرس العينة عن طريق دراسة التاريخ الشخصي للحالة بصفة خاصة و تاريخ الحالة[1] .

1. التاريخ الشخصي للحالة دراسة التاريخ الشخصي للحالة يعني وقوف الباحث عند كل الحوادث التي مرت بالجانب الشخصي للحالة ، أي دراسة وجهة نظر هذا الشخص كأن يتم الاطلاع على المذكرات الشخصية التي كتبها الشخص محل البحث عن نفسه والتي يروي فيها الأحداث التي مر بها و يطلع الباحث على هذه المذكرات أو أية بيانات أخرى تهدف تحديد دوافع وميولات الشخص محل البحث ووجهة نظره بالتجارب الشخصية التي مر بها و السلوك الذي كان ينتهجه و تحديد ملامح شخصيتة و علاقاته الاجتماعية و بصفة عامة الفلسفة التي تقوم عليها حياته .

[1]– أنظر: مسعد عبد الرحمن زيدان ، المرجع السابق ، ص 130.

2. تاريخ الحالة يدرس الباحث هنا تطور الحالة و المراحل التي مرت بها و يحصل على المعلومات الدالة عليها من المحيط الذي تعيش فيه كالأسرة والمدرسة و العمل و السجلات و الوثائق التي يمكن أن تتضمن بيانات حولها و الدراسة هنا تكون باستطلاع تاريخ الحالة و تفسير الأحداث من وجهة نظر الباحث وليس الشخص محل البحث و هذا هو الفرق بينها و بين دراسة الشخص للحالة ، حيث يكون تفسير الأحداث من وجهة نظر الشخص محل البحث.

ثانيا : إجراءات دراسة الحالة : تقوم إجراءات دراسة الحالة على مايلي :

- المقابلة الشخصية
- الملاحظة المتعمقة
- دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة
- تسجيل معلومات دراسة الحالة

الفرع الثاني: التكامل بين دراسة الحالة والمسح الاجتماعي : كثيرا ما يعمد الباحثون إلى دراسة المجتمع دراسة مسحية ودراسة معمقة في نفس الوقت و لأن دراسة المجتمع دراسة معمقة عن طريق دراسة الحالة أمر مستحيل متى كان المجتمع الأصلي كبير جدا ، فإن الباحث يختار عينة صغيرة يتعمق في دراستها مع حرصه على أن تكون تلك العينة ممثلة بمعنى يعكس حقيقة المجتمع . لأنها الناتج عن المجتمع الأصلي و هدف هذا الجمع بين المسح الاجتماعي و دراسة الحالة هو سد الثغرات التي تحملها دراسة الحالة خاصة ما تعلق منها بالتعميم[1] .

الفرع الثالث: دور منهج دراسة حالة في الدراسات القانونية : يحتل تطبيق منهج دراسة حالة في البحوث الاجتماعية و في علم النفس و باقي فروع العلوم الإنسانية مكانة أساسية و جوهرية حسب طبيعة الموضوع المدروس و مشكلة البحث.

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 180.

و في العلوم القانونية على اعتبار أنها أحد فروع العلوم الإنسانية يعد مجال العلوم الجنائية أكثر مجال يطبق فيه منهج دراسة حالة ، فمثلا لمعرفة دوافع الإجرام العوامل الإجرامية) يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة مع الحاجة إلى بناء نظريات جديدة تفسر لنا السلوك الإجرامي خاصة مع ظهور أسباب جديدة للإجرام وجرائم من نوع غير مسبوق و مع الحاجة إلى مواجهة مثل هذه الظواهر المستجدة باستعمال دراسات قانونية معمقة ، ضف إلى ذلك وجود موضوعات و إشكاليات قانونية لها أبعاد سياسية و اقتصادية ، كل هذا يحملنا على وجوب النظر للظاهرة القانونية وفق هاته الأبعاد وإلا كانت الدراسة ناقصة و فائدة مثل هذه الدراسات المعمقة هو وضع تشريعات تواجه الظواهر المستجدة لذلك فإن البحث القانوني لا يكتمل في بعض الأحيان إلا إذا شارك فيه باحثون في مختلف التخصصات كل منهم ينظر إلى الظاهرة من زاوية تخصصه[1] .

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة لمنهج دراسة الحالة : لقد انتقد منهج دراسة حالة على أساس أن المعلومات التي يحصل عليها الباحث حول الحالة المدروسة قد يكتنفها التزييف من طرف الشخص محل البحث أو عدم الدقة أحيانا ، كما قد تكون الحالة محل الدراسة أو البحث غامض لا يحصل الباحث بشأنها سوى على معلومات تقترب من الحقيقة و أهم انتقاد وجه لمنهج دراسة حالة هو أنه يهتم بالحالات المفردة و البحث العلمي في أصله لا يقوم على الحقائق المفردة بل يعنى بالتعميمات

ثم إن تعميم نتائج الأبحاث التي أجريت عن طريق دراسة حالة أمر غير معقول لأن العينة قد لا تمثل المجتمع الأصلي ، لكن هذا الانتقاد يمكن مواجهته باستعمال منهج المسح الاجتماعي إلى جان منهج دراسة حالة ، بحيث يتم دراسة الظاهرة أفقيا بجمع أكبر عدد

[1] – أنظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، المرجع السابق ، ص 130.

ممكن من البيانات حولها وتحليلها، ثم تدرس عموديا بالتعمق في دراسة حالة معينة ، لتتم مطابقة المسارين معا من أجل الكشف عن التناقض أو التكافؤ في التفسير الذي توصل إليه الباحث[1].

المبحث الثاني: المنهج المقارن ودوره في العلوم القانونية : يتناول المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية الظواهر و الوقائع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و القواعد القانونية التي تحكمها تهدف المقارنة بينها وبين أنظمة قانونية مختلفة و قد تكون المقارنة ثنائية كالمقارنة بين القانون الوطني والقانون الأجنبي ، فيكون القانون الوطني قانون مرجعي يكفي التذكير بأهم مبادئه و قد تكون المقارنة متعددة بين عدة قوانين من بينها القانون الوطني و في هذا السياق يجب على الباحث أن يحدد موضوع و مجال المقارنة أي القوانين التي تتم المقارنة بينها ، كما ينبغي عليه أن يكون على دراية شاملة بتلك القوانين و مصادرها و أن يختار عددا محددا من القوانين حتى تكون المقارنة دقيقة و مجدية[2].

يختلف موضوع المقارنة بحسب اختلاف القوانين محل الدراسة ، فإذا كانت درجة الاختلاف كبيرة تتم دراسة الحلول الموضوعية للمشكل بمختلف القوانين و إن كانت درجة الاختلاف طفيفة تتم الدراسة عن طريق دراسة المؤسسات القانونية مثل جهاز القضاء بمقارنة القواعد القانونية المطبقة على وضعية قانونية معينة أو على تصرف قانوني كالملكية و العقد والقرار الإداري... الخ.

تتطلب المقارنة الأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر مثل المصطلحات القانونية المستعملة و أساليب وضع التقنيات القانونية ومصادرها و أنظمة الحكم السائدة[3] .

و لقد وصف عالم الاجتماع دوركايم المنهج المقارن بأنه نوع من التجريب غير المباشر لأنه جاء ليكمل المنهج التجريبي ، ففي حالات معينة يصعب إجراء التجارب فيستخدم الباحث

---

[1] – انظر: رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 181.

[2] أنظر : أحمد خر وع ، المرجع السابق ، ص 34

[3] – أنظر: عمار عباس الحسيني ، المرجع السابق ، ص 32.

حينها طريقة التجربة غير المباشرة كالبحث في سبب وجود ظاهرة معينة في بلد معين أو في منطقة معينة فهنا لابد من مقارنة هذا البلد و المنطقة ببلد أو منطقة أخرى لا توجد فيها هذه الظاهرة محل الدراسة من أجل استخلاص الأسباب و يجب هنا ضبط المتغيرات ذات الدلالة بالنسبة للمجتمع أو النظام أو المجال موضوع المقارنة و عملية الاختيار هذه تتوقف على نوعية التصور النظري الذي ينتابه الباحث[1] .

المطلب الأول: تعريف المنهج المقارن : هو منهج شبه تجريبي على الظواهر الاجتماعية و الطبيعية والإنسانية و المقارنة كأسلوب بحث يتم استخدامها لدراسة ظواهر مختلفة في مجتمع معين أو مجتمعات متعددة ، كما تعرف المقارنة بأنها التحليل المنظم للاختلافات في موضوع داخل مجتمع ما أو أكثر .

هناك جانب من الفقه عرف المقارنة بأنها النشاط الفكري أو الذهني الذي يهدف إلى إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر محل المقارنة ، فهي تهدف إلى إيجاد خصائص و مميزات لهذه الظواهر و لا تتم المقارنة بين الظواهر تامة التشابه أو مشتركة تامة الاختلاف

، إذ على الأقل يجب أن يكون هناك حد أدني من الصفات المتشابهة التي تعتبر أساسا للمقارنة[2].

أما المنهج المقارن فهو المنهج الذي يتبعه الباحث عند مقارنته للظواهر قصد التعرف على خصوصيتها و في هذا الشأن يقول جون ستورت ميل أن المنهج المقارن يتعلق بنظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف لكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع هذا الاختلاف في الأخير

ويصف إميل دوركايم المنهج المقارن بأنه نوع من المنهج التجريبي غير المباشر يمكن تطبيقه في دراسات علم الاجتماع لعدم إمكانية تطبيق المنهج التجريبي فيها ، إذ أنه يعتبر

[1] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 104.

[2] أنظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، المرجع السابق ، ص 131.

الطريقة الوحيدة لإثبات أن أية ظاهرة هي السبب في حدوث ظاهرة أخرى و ذلك من خلال فحص حالات وجود ظاهرة و نتائج وخصائص أخرى لا تتحقق فيها و الكشف عن ارتباطها بظواهر أخرى عن طريق المقارنة و المقارنة قد تتم بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية أو بين نظامين قانونيين وضعيين مختلفين و لو أن الحالة الأولى تعتبر محل انتقاد من طرف جانب كبير من الفقه خاصة الدول التي تضع الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر قوانينها على غرار الجزائر و مصر فهذا النوع من المقارنة غير مجدي لأننا نكون بصدد المقارنة بين قانونين متماثلين ، لأنهما مصدرين لقواعد قانونية في نفس البلد[1].

و المنهج المقارن قد يتم على المستوى الأفقي أو المستوى العمودي ، فعلى المستوى الأفقي يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين لدولتين مختلفتين بخصوص تنظيم علاقة اجتماعية معينة فمن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة محل البحث في كل نظام قانوني على حدى فمثلا عند التطرف المسألة نفاذ أو سريان القانون نتناول في الجزء الأول نفاذ القانون في القانون الوطني وفي الجزء الثاني سريان القانون في القانون الأجنبي[2] ، فنلاحظ أن الدراسة الأفقية فيها تكرار في المبحثين أي نفس الإجراءات في كلى المبحثين و ذلك لإبراز أوجه التشابه والاختلاف. أما على المستوى العمودي فتجرى المقارنة بين القواعد القانونية التي تحكم علاقة معينة من خلال تعرض الباحث الجزئيات المسألة في مختلف القوانين ، فمثلا عند دراسة موضوع العقد دراسة مقارنة يتناول الباحث جزئيات الموضوع من حيث إبرام العقد وتنفيذه و في كل جزئية يتناول الظاهرتين معا ، أما إذا كان للفقه رأي خاص فان الدراسة تتم لكل جزئية على حدى ، فمثلا في التعريفات تتم الدراسة المقارنة وفقا لوجهة نظر المشرع من جهة ووجهة نظر الفقه من جهة أخرى و المقارنة العمودية أفضل من المقارنة الأفقية لأن المقارنة العمودية تعطي نتائج

[1] أنظر : أحمد خروع ، المرجع السابق ، ص 35.

[2] أنظر: عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 104.

جيدة من حيث إبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين القوانين التي تتم المقارنة بينهما و هو ما يسهل عملية التحصيل العلمي حول النظم القانونية المدروسة[1].

و للمقارنة شرطان مهمان ، أن تكون الظواهر و الأنظمة المقارنة متكافئة كشرط أول مع وجوب عزل المتغيرات كشرط ثان.

المطلب الثاني: خطوات المنهج المقارن : يمر اعتماد المنهج المقارن بعدة خطوات أبرزها ما يلي :

الفرع الأول: تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة بدقة ووضوح : حيث يقوم الباحث باختيار المشاكل التي تصلح للمقارنة عن طريق تحديد النماذج محل المقارنة تحديدا موضوعيا زمنيا و مكانيا ، بحيث يقوم بتحديد الظاهرة محل الدراسة من حيث المكان وتتبعها زمنيا من حيث نشأتها وتطورها على مر العصور وهنا تتم الاستعانة بالمنهج التجريبي بصفة أصلية مع الاعتماد على المنهج المقارن في سبيل تحديد تطور الظاهرة محل الدراسة أو محل البحث عبر الزمان ، كما قد يقوم الباحث بتحديد الظاهرة من حيث الزمان وتتبعها عبر مجتمعات مختلفة و تتمثل الإشكالية في إبراز سبب الاختلاف كمقارنة دولتين لهما نفس النظام السياسي ونفس التركيبة البشرية ونفس الظروف الجغرافية إلا أنهما تختلفان في المستوى الاقتصادي فالإشكالية هنا لماذا هذا الاختلاف رغم التماثل في المجالات سابقة الذكر و هي نقطة انطلاق الدراسة اعتمادا على المنهج المقارن[2] .

الفرع الثاني: وضع الفرضيات : هي ثاني خطوة في المنهج المقارن أين يقوم الباحث بوضع الفرضيات المناسبة حتى يبين من خلالها العلاقة بين الأسباب التي أدت إلى الاختلاف ، فمثلا في المثال السابق يقوم الباحث بوضع مجموعة من الفرضيات التي قد تكون سببا لتفوق الدولة محل المقارنة اقتصاديا على نظيرتها التي تتماثل معها في الظروف ، فعلى

---

[1] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 104.

[2] أنظر : عمار عباس الحسيني ، المرجع السابق ، ص 32.

الباحث أن يختار عددا من المتغيرات التي لها أهمية في موضوع المقارنة ، أي تحديد الحالات التي أدت إلى حدوث الظاهرة أو عدم حدوثها .

الفرع الثالث: تحديد المفاهيم : على الباحث في المنهج المقارن أن يحدد المصطلحات والتصنيفات و المصادر المعتمد عليها من أجل تفسير الظواهر

الفرع الرابع: جمع البيانات والمعلومات الضرورية للمقارنة : يجب على الباحث أن يقوم بجمع البيانات التي لها علاقة بالإشكالية والتي تصلح لأن تكون أداة للمقارنة ففي مجال العلوم القانونية تختلف أدوات المقارنة باختلاف الإشكالية المطروحة ، فقد تكون أدوات المقارنة عبارة عن نصوص قانونية و هو الغالب في مجال العلوم القانونية ، كما قد تكون أدوات المقارنة عبارة عن أحكام أو قرارات قضائية أو اتفاقات دولية او مبادئ و قواعد شرعية (الشريعة الإسلامية)[1] .

المطلب الثالث: الهدف من المقارنة : تدفع المقارنة في مجال العلوم القانونية إلى تحسين القواعد الوطنية وتطوير العلاقات الدولية والعمل على توحيد القواعد القانونية ، بحيث يمكن المنهج المقارن من معرفة القانون الوطني بصفة جيدة وتبيان أصالته وخصوصيته كما يمكن من معرفة عيوبه ومساوئه ومحاولة تحسينه وتساعد المقارنة على تطوير الاقتراحات حول إصلاح وتعديل القانون و إثراء الحلول الواردة بشأنه من خلال التعرف على قوانين مختلف الدول و فهمها. كما يساعد المنهج المقارن على تطوير العلاقات الدولية مثلما اشرنا إليه عن طريق المصادقة على اتفاقيات تهدف إلى توحيد القواعد القانونية.

وتعتبر المقارنة بين القوانين منهجا قديما استخدمه أرسطو حيث قام بمقارنة 153 دستور ينظم المدن اليونانية ، كما أن مقارنة الأعراف ساعدت في وضع التقنين المدني الفرنسي قانون نابليون وبدأت دراسة القانون المقارن في بداية القرن 19 ثم عرف تطورا معتبرا حيث أصبح عنصرا أساسيا لكل علم قانوني.

---

[1] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 106

ثارت نقاشات حول موضوع و طبيعة و مكانة القانون المقارن وهدفه بين مختلف العلوم القانونية، وتم التساؤل آنذاك عما إذا كان يجب أن يكون القانون المقارن مستقلا عن علم القانون أم هو مجرد منهج يعتمد عليه في الدراسات القانونية[1]

. وقد تم الاجتهاد من طرف الفقه في منح القانون المقارن سياقه الخاص به عن طريق تمييزه عن تاريخ النظم القانونية وعن النظرية العلمية وهذا في إطار المؤتمر الدولي الأول حول القانون الذي انعقد في باريس 19 .....

حاليا يعتبر القانون علما يكاد يكون مستقلا و قائما بذاته وهو أكثر من ضروري في الدراسات القانونية لأن له أهدافا خاصة به على رأسها المقارنة بين الأنظمة القانونية ، فهو العلم الذي يعتمد على المقارنة بين الأنظمة القانونية العالمية الرئيسية التي تضم كل منها مجموعة من القوانين الوضعية ، تهدف استخلاص ما بينها من أصول عامة مشتركة من جهة و ما بينها من خلافات وتباين في المفاهيم وأساليب الصياغة القانونية من جهة ثانية ، والوقوف على العوامل التي أثرت في ظهور كل شريعة وانفرادها بالطابع الخاص بها[2].

المطلب الرابع : دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة ذلك لأن النظام القانوني لا يمكنه اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى ، وتكاد تكون كل الرسائل الجامعية في العلوم القانونية عبارة عن دراسات مقارنة خاصة لمواضيع محددة بين النظام القانوني الجزائري ونظيريه القانون المصري و القانون الفرنسي .

و كثيرة هي الانتقادات التي وجهت إلى المشرع الجزائري كان سببها مقارنة القانون الجزائري بغيره من القوانين خاصة القانون المصري والفرنسي والتعديلات التي قام بها المشرع

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 180

[2] – أنظر: عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 107.

الجزائري ومست بعض القوانين كانت بسبب هاته الانتقادات و تكون المقارنة هنا مستحسنة لأن هاته الثلاث قوانين متجانسة و تنتمي إلى نظام قانوني واحد هو النظام اللاتيني[1].

كما تشمل المقارنة دراسة السلوك الإنساني كمقارنة معدلات الجريمة في مختلف الدول أو مقارنة معدلات الطلاق و تحديد الأسباب التي تؤثر في زيادة أو نقصان هذه المعدلات رغم كل المحاسن التي يمتاز بها المنهج المقارن و المكانة التي أصبح يحتلها في مجال العلوم القانونية إلا أنه لم يسلم من النقد على أساس أنه لا يصلح للتطبيق إلا في حالة وجود ظواهر متجانسة وغالبا ما تكون الظواهر غير متجانسة[2] .

كما انتقد المنهج المقارن من زاوية أنه من الصعب عزل المتغيرات خاصة إذا كانت المقارنة تاريخية و قد أوجد أوغست كونت لهذا النقد حلا يتمثل في ضرورة إدخال المنهج التاريخي لسد قصور المنهج المقارن في هاته الحالة ، حيث تدرس الحالة تاريخيا مع مقارنة كل مرحلة بالأخرى و هو ما أطلق عليه اسم المنهج التاريخي المقارن.

المبحث الثالث: المنهج الإحصائي : سنتناول تعريف المنهج و مميزاته ، ثم نسلط الضوء على مراحله ودوره في الدراسات القانونية.

المطلب الأول: تعريف المنهج الإحصائي : حاول الكثير من المفكرين أن يجعلوا من المنهج الإحصائي علم له قواعد و قوانين بينما حاول البعض الآخر أن يجعله علما تابعا للعلوم التجريبية ، أما الفكر الحديث فقد جعل الإحصاء أداة للقياس و منهجا للبحث في البيانات اللازمة للوصف و المقارنة من أجل إقامة النظريات[3] .

ويهدف المنهج الإحصائي إلى تجميع البيانات بطريقة كمية ، إذ يظهر نتائج البحث في شكل أرقام ورسومات بيانية تبتعد عن التعبيرات الفضفاضة ، كقولنا مثلا: المحاكم تساهم

---

[1] – أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 182

[2] أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 111.
أحمد خروع ، المرجع السابق ، ص 35.

[3] – أنظر: عمار عباس الحسيني ، المرجع السابق ، ص 29.

بشكل ملحوظ في فض النزاعات الأسرية ، فالعلم لا يجيد و لا يحبذ كثيرا مثل هذه التعبيرات كلما أمكن ترجمتها إلى بيانات إحصائية تعطينا تصورا كميا دقيقا. و يعتمد المنهج الإحصائي على الملاحظة و جمع البيانات ومقارنتها و تفسيرها و على ضوء الأرقام المتحصل عليها يستطيع الباحث أن يصيغ نتائج بحثه. للإحصاء وظيفتان الأولى هي الوصف و الثانية هي الاستقراء و عن طريق هذا الأخير يمكن صياغة النتائج و التعميمات المطلوبة[1].

المطلب الثاني: مميزات المنهج الإحصائي : إن أهم ما يميز المنهج الإحصائي ما يلي:

1. يعتبر المنهج الإحصائي وسيلة جيدة للتجرد من الذاتية، إذ يعكس النتائج الإحصائية الحقيقية العلمية بطريقة موضوعية

2. إذا وجدت وقائع معينة و قام باحثون بقياسها عن طريق المنهج الإحصائي فلا شك أنهم سيحصلون على نتائج متوافقة. 3 تظهر نتائج البحث الإحصائي في صورة كمية حيث أنها تعبر تعبيرا دقيقا عن الظاهرة فالرسومات والجداول و المنحنيات البيانية تعبر عن تطور الظاهرة وعلاقتها بظاهرة أخرى بشكل دقيق.

4. النتائج الكمية التي تفسر الظاهرة تسمح لنا بالتنبؤ الجيد بالظاهرة مستقبلا.

5. المنهج الإحصائي ساهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الكثافة السكانية و تنامي ظاهرة الطلاق و التسرب المدرسي و عجز التغطية الصحية و غيرها من الظواهر إذ سمح للدولة بالتدخل لعلاج هذه الظواهر وغيرها بناءا على النتائج المقدمة من الأبحاث الإحصائية[2].

المطلب الثالث: مراحل البحث الذي يستخدم المنهج الإحصائي و أشكال الرسوم البيانية الإحصائية : لا شك أن المنهج الإحصائي شأنه شأن باقي المناهج يتطلب تقيد الباحث

[1] – أنظر : عمار عباس الحسيني ، المرجع السابق ، ص 30.

[2] – أنظر: رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 183.

بمجموعة من المراحل وصولا إلى نتائج نهائية يقينية يتم إفراغها في أشكال بيانية إحصائية مختلفة.

الفرع الأول: مراحل المنهج الإحصائي : يمر البحث المعتمد على المنهج الإحصائي بعدة مراحل و هي :

– تحديد المشكلة موضوع البحث.

– جمع البيانات الإحصائية من المجتمع .

– ترجمة هذه البيانات في شكل جداول أو منحنيات بيانية لتثبيت وضع الظاهرة الإحصائي.

– تصنيف البيانات المتحصل عليها.

– تحليل البيانات المتحصل عليها .

استخلاص النتائج القابلة للتعميم[1] .

الفرع الثاني: أنواع والأشكال والرسوم البيانية الإحصائية المستخدمة في عرض البيانات: من أهم الأشكال والرسوم التي تصب فيها الأرقام المتحصل عليها من خلال جمع البيانات نجد ما يلي:

أولا: الخط البياني و هو يستخدم لتوضيح تطور ظاهرة ما زمنيا و يوضع في شكل خطين متعامدين ، الأول يشكل أو يمثل المحور الأفقي و الثاني يمثل المحور العمودي و لا يمكن الربط سوى بين متغيرين ، الأول عادة ما يسمى المتغير المستقل و يمثل الزمن و الثاني يسمى المتغير التابع و يسمى تطور الظاهرة.

ثانيا: الخرائط : يتم رسمها بناءا على المنهج الإحصائي وتقسم إلى مناطق متجانسة من حيث الظاهرة المدروسة و تلون الأقسام التي تكثر فيها الظاهرة بلون معين ، بينما تلون المناطق التي تقل فيها الظاهرة بلون اخر و هكذا

[1] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 145.

ثالثا: الأعمدة البيانية : هي عبارة عن خطوط مستطيلة من حيث الشكل تنطلق من قاعدة واحدة يمثل ارتفاعها قيمة معينة للظاهرة ، يأخذ المحور الأفقي البعد الزمني لتطور الظاهرة بينما المحور العمودي يمثل القيم المختلفة للظاهرة[1] .

المطلب الرابع: دور المنهج الإحصائي في الدراسات القانونية : إن غاية القواعد القانونية تتمثل في ضبط السلوك الإنساني على نحو يستقيم مع ما يجب أن يكون و هذه الغاية لا تتحقق إلا بدراسة هذا السلوك و تفسيره على نحو سليم فالدراسة هنا تتطلب من الباحث جمع معلومات ميدانية بكل الوسائل المنهجية[2] والمنهج الإحصائي يضع أمام الباحث أدوات رياضية يستطيع من خلالها ترجمة العبارات الفضفاضة مثل عبارة كثيرا ما أو في غالب الأحيان و قلما إلى أرقام تكون بذلك المعطيات دقيقة لتنعكس على نتائج البحث وتضفي عليها طابع الدقة فالعلوم الإنسانية الحديثة أصبحت تقترب و تنهل من

العلوم الطبيعية بفضل لغة الأرقام التي تضفي عليها طابع المرونة و تقلل من صفة النسبة التي طالما لاحقتها عيب جسيم هدد صفتها العلمية بالزوال.

المطلب الثالث: المنهج التحليلي :

الفرع الأول: تعريف المنهج التحليلي :

1. التحليل لغة من حلل الشيء إذا أرجعه إلى عناصره الأولية و منه تحليل الدم و تحليل نفسية المريض ليكشف خباياها و منه تحليل المعلومة العلمية.

2. التحليل في الإصطلاح هو توضيح الفكرة عن طريق تبسيطها أمام الذهن بتحليلها إلى عناصرها البسيطة أو هو منهج عام يراد به تقسيم الكل إلى أجزائه أو هو رد الشئ إلى عناصره المكونة له[3].

---

[1] – انظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 184.

[2] – أنظر : عبد النور ناجي ، المرجع السابق ، ص 146.

[3] – أنظر : بلقاسم شتوان ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية والإسلامية، مطبعة الطالب ، الجزائر، 2012 ص 106.

و حسب برلسون فإن منهج تحليل المحتوى هو أسلوب في البحث لوصف الهاوي الظاهر للإتصال وصفا موضوعيا منظما و كميا و واضح أن هذا يخص تحليل الاتصال وليس كل تحليل و لذا نأخذ بالتحليل التالي: تحليل المحتوى هو رد محتوى الشيء أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية البسيطة بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه[1] .

و التعريف الأشمل والأوضح في عدة تعاريف وأقاويل لأنه يؤكد الخصائص التالية: تحليل المحتوى لا يجري بغرض الحصر الكمي لوحدة التحليل العل و إنما يتعداه لمحاولة تحقيق هدف معين . إنه يقتصر على وصف الظاهر و ما قاله الإنسان أو كتبه صراحة فقط دون اللجوء إلى تأويله لم يحدد أسلوب اتصال دون غيره ولكن يمكن للباحث أن يطبقه على أي مادة اتصال مكتوبة أو مصورة.

الفرع الثاني: تمييزه عن غيره من المناهج : يتميز هذا المنهج عن غيره من ناحيتين هما :

1. إن البيانات التي يعتمد عليها هي المعاني والرموز والأفكار التي يتألف منها مضمون الاتصال بوجه عام.

2. إن الاجراءات المعتمدة في تحليل المضمون تتبع خطة منظمة واضحة المعالجة مضمون المادة المحللة وتصنيفها والتعبير عنها تبعا لأغراض البحث وأهدافه . فقد نحلل مضمون نصوص قانونية أو أحكام قانونية أو فقهية أو وثائق إدارية أو شكاوي منشورة في الصحف أساسية في البحث[2] .

الفرع الثالث: أهداف منهج تحليل المحتوى : تتعدد أهداف تحليل المحتوى أو المضمون ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التعرف على التركيب الداخلي للأشياء أو المواد المحللة.
- الكشف على القوانين الناظمة للعلاقات الداخلية.

1

[2] أنظر : بلقاسم شتوان ، المرجع السابق ، ص 114

– التأكد من انتماء المادة أو الفكرة المحللة.

التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا .

– الكشف عن طرائق لتركيب مواد أخرى يحتاجها الانسان.

الفرع الرابع: أنواع تحليل المحتوى : إذا أخذنا واقع الموضوع المحلل أساسا لتصنيف أنواع تحليل المحتوى أمكننا القول بوجود قسمين كبيرين لتحليل المحتوى هما التحليل المادي والتحليل المعنوي

أ. تحليل مادة المضمون : رتب ماندليف العناصر الكيميائية المكتشفة في زمانه وعددها 63 عنصرا على أساس العلاقة الدورية المتينة ، ما بين خواص العناصر و بين كتلها الذرية.

ولكن عصرنا الآن يربط بين دورية العناصر و بنيته الالكترونية الخارجية و هذه المواد يتفاعل بعضها مع بعض تفاعلا عضويا أو تفاعل غير عضوي فتنشأ مركبات متناهية فيكون لدينا نوعان من التحليل المادة المضمون هما :

تحليل العنصر البسيط إلى مركباته أي تحليل الجزيء من حيث أصغر كتلة جسم نقي له خصائص مميزة على مركباته كتحليل جزيء الماء مثلا[1] أو تحليل أحد المركبات مثلا إلى مركباته الأساسية : الكبريت الأوكسجين الهيدروجين ولكل مركب طريقته الخاصة في التحليل.

ب تحليل معنى المضمون : تتعدد أساليب تحليل المضمون تبعا للهدف المرجو بلوغه من جهة و الخصائص الموضوع المحلل وقد ناقشنا سابقا تحليل مضمون الوثائق التاريخية.

الفرع الخامس: خطوات تطبيق منهج تحليل المحتوى :

1. اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المطلوب تحليل مضمونها.
2. تحديد نوعية موضوع تحليل المحتوى، وأهدافه، واشكاليته، وفروضه.

[1] أنظر : على بلفتاح و أحمد بن عامر، كيمياء عامة ، ج 1، بنية المادة ، مطبوعات جامعة منتسوري ، قسنطينة ، 2001 ص 74

3. تأمين الأجهزة والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المقرر.

4. استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة التي قررت تركيب المادة المدللة.

.5 كتابة تقرير البحث.

الفرع السادس: تطبيق المنهج التحليلي في ميدان العلوم القانونية والإدارية :

– هارولد لأزويل طبق المنهج تحليل المضمون في ميدان الدراسات القانونية من خلال قيامه بدراسة الحملة الدعائية التي قام بها الإعلام البريطاني لمبدأ ولسن الرابع عشر ومنها مبدأ حق تقرير مصير الشعوب . كما أنه استخدم منهج التحليل في سنة 1969 لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية الجنرال ديغول و من هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة القراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.

– قامت الباحثة عواطف عبد الرحمان بدراسة أنماط الجريمة في الصحافة السورية ودلالاتها الاجتماعية والتي ضمنتها أهداف دراستها كالآتي: من خلال تحليل ما ينشر في الصحف قامت بتحديد الملامح العامة لأنماط الجريمة في المجتمع المصري مع ابراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادي والواقع الديني و الاجتماعي.

– استخدامه لأغراض متعددة كتحليل مضمون الشكاوى المنشورة في السجل التعرف عن المشاكل.

– تحليل أنماط الجرائم عددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الصحف. – دراسة وتحليل المواد التي تقدمها الصحف والإذاعة المسموعة أو المرئية او الكتب التي تتصل بموضوع قانوني أو إداري[1] .

– التعرف على موقف الرأي العام من قرار سياسي أو قانون أو مسالة معينة من خلال تحليل مضمون الصحافة.

– تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف.

[1] – أنظر : بلقاسم شتون ، المرجع السابق ، ص 115.

– دراسة وتحليل مضمون تقارير مرفوعة للوزارة، الخطب السياسية الدبلوماسية البرامج السياسية للاحزاب.

– التحليل القانوني للمعاهدات والحكم على مدى شرعيتها وغيرها .

المبحث الرابع : منهج التعليق على النصوص و القرارات القضائية : هذا المنهج اعتبره جانب من الفقه من المناهج الفرعية التي تتفرع عن المنهج الاستدلالي والذي رأينا سابقا بأنه ينطلق دوما من مقدمات ثابتة ليرتب عليها نتائج عن طريق القياس و التركيب و التجريب العقلي والبرهان الرياضي و هو لا يعتبر منهجا أساسيا قائما بذاته لأنه يستمد قواعده من المنهج الاستدلالي[1] و التعليق هو الفحص الانتقادي المضمون و شكل النص ويسمى باللغة الفرنسية commentaire texte de وهو يختلف عن التحليل الذي يعني الدراسة المفصلة للنص texte de analyse وعليه فالأمر هنا يتعلق بمدى عمق الدراسة لأن التحليل يذهب إلى أبعد مدى في فهم النص بينما يعتبر التعليق أقل من ذلك.

المطلب الأول: منهجية التعليق على نص تشريعي (قانوني) : هناك عدة طرق للتعليق على النص القانوني كلها تعتمد على خطة منظمة في التعليق حتى ترتب الأفكار في شكل منهجي يسمح بالإلمام بالنص[2] ومن بين هذه الطرق الطريقتين المواليتين :

الفرع الأول: الطريقة الأولى للتعليق : و تعتمد على الخطوات التالية :

1. مقدمة وتتضمن التعرف على النص بتحديد موقعه و ظروف صدوره

2 الموضوع و يشمل مايلي : أ. تحليل النص و يتضمن كل من التحليل الشكلي ، التحليل الموضوعي و الإلمام بالمعنى الإجمالي للنص.

ب نقد النص : يشمل ذكر عيوب و محاسن النص. 3. الخاتمة : و تحتوي على النتائج المتحصل عليها بطريقة موجزة تفاديا للتكرار .

الفرع الثاني: الطريقة الثانية للتعليق : و تمر بالخطوات التالية :

---

[1] أنظر : رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص 185.

[2] – أنظر : على مراح ، المرجع السابق ، ص 176

أولا : تحديد أسلوب النص : يمكن تحديد الأسلوب من خلال دراسة المصطلحات المستخدمة في النص دراسة كمية (إحصائية) وغالبا ما يستخدم صاحب النص أكثر من أسلوب و هنا يجب تحديد الصفة الغالبة في النص لتحدد المعنى المراد إيصاله للقارئ[1].

ثانيا: التحليل الموضوعي للنص : و هو عبارة عن استخراج الأفكار الجوهرية التي احتواها النص.

ثالثا: طرح إشكالية الموضوع : الأصل أن تربط الإشكالية بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية وهذا هو المعنى الحقيقي لمصطلح الإشكالية ، لكن التعليق على نص قانوني قد لا يحمل هذه المتغيرات بالمفهوم العلمي الاجتماعي و عليه يكفي أن تطرح أسئلة محددة حول الموضوع محل التحليل .

رابعا: وضع خطة التعليق بعد البحث في المسائل السابقة التي يمكن وضعها في مقدمة يتم الدخول في الموضوع من خلال خطة التعليق التي لا يمكن تحديدها مسبقا لأنها توضع بناءا على النص محل التعليق ، فتقسم مثلا إلى مباحث أو مطالب أو فروع يناقش كل مبحث أو مطلب أو فرع إشكالية فرعية من إشكاليات النص وعليه فإن القاعدة العامة التي تحكم الخطة هي أن هذه الأخيرة تنبع من النص ذاته[2] .

المطلب الثاني: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية : هناك منهجان بارزان هما :

الفرع الأول: المنهج الأول للتعليق : يحتوي على ثلاث مراحل و هي :

أولا : المقدمة : و تتضمن التعريف بالحكم وتاريخ صدوره و الجهة التي أصدرته .

ثانيا : الموضوع : و يتضمن تحليل الحكم أو القرار من الناحية الشكلية و الموضوعية .

---

[1] أنظر : فايز محمد حسين و أحمد أبو الحسن ، دروس في المنهج القانوني ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2011 ، ص 222

[2] – أنظر : فاضلي إدريس ، المرجع السابق، ص 107

ثالثا: الخاتمة : و تحتوي على تقييم الحكم أو القرار[1] .

الفرع الثاني: المنهج الثاني للتعليق : و هو المنهج الذي يفرق بين الحكم القضائي والقرار القضائي الصادر عن المجلس القضائي والقرار الصادر عن المحكمة العليا.

أولا: التعليق على الحكم القضائي : و يمر عبر المراحل التالية :

1. سرد الوقائع وفق التسلسل الزمني .
2. الإدعاءات بحيث يذكر كل من طلبات المدعي ودفوع المدعى عليه .
3. المسائل القانونية (المشاكل القانونية)[2] .
4. المبادئ القانونية الأساليب القانونية أو السند القانوني).
5. الحل القانوني الذي قدمته المحكمة الابتدائية.
6. مناقشة هذا الحل وتتم المناقشة عن طريق مراجعة تطبيق المبادئ القانونية على الوقائع.

ثانيا: التعليق على القرار الصادر عن المجلس القضائي : ويتم بنفس الطريقة التي سبقت الإشارة اليها بالتعليق في الحكم القضائي والملاحظ هنا هو أن المعلق يهتم أكثر بالوقائع ، أن هاته الأخيرة ترد بشكل مفصل في الحكم القضائي والقرار الصادر عن المجلس و هذا عكس القرار الصادر عن المحكمة العليا أين يتم تسرد الوقائع بشكل مختصر جدا ، ذلك لأن المحكمة العليا هي محكمة قانون لا محكمة وقائع[3] .

ثالثا : التعليق على قرار المحكمة العليا : و يمر بالمراحل التالية:

أ. عرض القرار : و يحتوي العرض على ما يلي:

1. الأطراف.

2 سبب الطعن بالنقض.

---

[1] أنظر : أحمد خروع، المرجع السابق، ص 59

[2] أنظر : فايز محمد حسين و أحمد أبو الحسن ، المرجع السابق، ص 223

[3] – أنظر: فايز محمد حسين و أحمد أبو الحسن ، المرجع السابق ، ص 224.

3. الإشكالية.

4 الحل الذي قدمته المحكمة العليا.

ب مناقشة القرار وهنا يتعرض الطالب للمسائل التالية:

1. نقد القرار : ويذكر فيه مايلي:

النصوص القانونية التي تتعارض مع محتوى القرار.

الآراء الفقهية التي تتعارض مع القرار.

الاجتهادات القضائية التي تتعارض مع القرار موقف المحكمة العليا من المسالة

2. تأييد القرار : و يتعرض فيه الطالب لما يلي[1] :

ذكر النصوص القانونية التي يستند لها القرار.

– ذكر الآراء الفقهية التي تؤيد القرار.

– ذكر الاجتهادات القضائية التي تؤيد القرار.

3 الحل المقترح : و يكون إما بتأييد القرار قرار المحكمة العليا) أو معارضته ، بحيث يكون الحديث هنا عن إبعاد هذا الحل الحل الذي تبنته المحكمة العليا). وهنا إما أن يتوافق مع الإجتهاد القضائي أو أنه يعتبر اجتهادا قضائيا جديدا و في هذه المرحلة يجب على الطالب المعلق على القرار أن يتكلم عن أثره على المستوى القضائي والفقهي ، أما إذا تم رفض القرار فيقدم الطالب المعلق بديلا ويذكر أبعاده على المستوى القضائي والفقهي.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] أنظر : علي مراح ، المرجع السابق ، ص 171.

– عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النيمر ، سوريا ، 2002 .
– مسعد عبد الرحمن زيدان ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2007 .
– عبد النور ناجي ، منهجية البحث القانوني ، مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية ، منشورات جامعة باجي مختار ، الجزائر ، 2003 .
– عبد القادر الشيخلي ، قواعد البحث القانوني – الجوانب الشكلية والموضوعية لا سيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 .
– محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي ، دار الفكر والقانون ، مصر 2013 .
– عدنان يوسف الدجاني ، كيف تحضر الرسالة الجامعية ، المقالة ، الورقة الفصلية ، المشروع ، الأطروحة ، التقديم والالقاء ، التقرير ، دار وائل للنشر ، مصر ، 2000.
– عبد العزيز قاسم محارب ، كيف تكتب بحثا ، رسالة ماجستير ، دكتوراه، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2015 .
– فايز محمد حسين و أحمد أبو الحسن ، دروس في المنهج القانوني ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2011.
–أحمد خروع ، المناهج العلمية و فلسفة القانون – مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق – ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر ، 2005 .
– فوقية حسسن رضوان منهجية البحث العلمي وتنظيمه ، دار الكتاب الحديث ، ط1 ، القاهرة ، 2008 .
– حسين محمد جواد الجبوري ، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط2 ، الأردن ، 2014 .
– رجا وحيد دويري ، البحث العلمي، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، 2000 .

– خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط6 ، بيروت ، 2001 .
– مسعد زيدان ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، دار الكتاب القانوني ، القاهرة ، 2009 .
– محمد الجوهري و عبد الله الخريجى ، طرق البحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، 1982 .
– عبد الرحمن العيسوى ، علم النفس العام ، دار المعرفة الجامعية ، 1991.

– عودة أحمد سليمان ، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية ، ط2 ، مكتبة الكناني ، الأردن ، 1992 .
– سامي محمد ملحم ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010 .
– محمد السيد عرفة ، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي ، دار الفكر والقانون ، مصر ، 2013 .
– غازي حسين عناية ، مناهج البحث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984.
– أحمد حلمي جمعة ، أساسيات البحث العلمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 .
– حسين صبري ، المنهج الميسر في أصول البحث العلمي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، دار الفتح للنشر ، مصر ، 2007.
– عامر قنديلجي ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
– عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 .

– كمال دبي أبو الخير ، أصول التنظيم والإدارة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1977 .
– Runnel, J.f., and Ballain, W.C, Research Methodolqy in Business, 1978, p.p.108109. Good, Caite, V., and Scates, D.I., Methods of Research Educational, Psychological, So Ciological, N.Y, Appleton, 1964.

–Gaston Bachelard: Formation de l'esprit scientifique– contribution à une (13) . psychanalyse de la connaissance objective.

الفهرس

مقدمة.....1
المبحث الأول : ماهية المنهجية.....2
المطلب الأول : تعريف المنهجية وأهميتها في البحث العلمي.....3
الفرع الأول : تعريف المنهجية 4
الفرع الثاني : أهمية المنهجية في البحث العلمي 6
المطلب الثاني : خصائص المنهج العلمي 6
الفرع الأول : خصائص البحث العلمي 10
الفرع الثاني : وظائف البحث العلمي 17
الفرع الرابع : إسناد المناهج و وضع قواعدها بين علماء الفلسفة وعلماء المناهج....22..
الفرع الخامس : أهمية المنهجية في مجال العلوم القانونية 23
المطلب الأول : المنهجية والقانون.....26
الفرع الأول : ماهية المنهجية القانونية.....27
الفرع الثاني: أهداف المنهجية القانونية.....28
المطلب الثاني : القانون والتفكير العلمي.....29
الفرع الأول : أهمية التفكير العلمي.....30
الفرع الثاني: علاقة التفكير العلمي بدراسة القانون.....31
المبحث الثاني : ماهية البحث العلمي.....32
المطلب الأول : تعريف البحث العلمي.....32
المطلب الثاني : خصائص البحث العلمي.....35

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

المطلب الثالث : أدوات البحث العلمي.....41
الفرع الأول : العينات 42
الفرع الثاني : الاستبيان.....51
الفرع الثالث : المقابلة.....65
المطلب الرابع : أنواع البحوث العلمية في العلوم القانونية.....80
الفرع الأول : البحث النظري البحت (الخالص).....81
الفرع الثاني : البحث العلمي التطبيقي.....82
المطلب الخامس : مراحل إعداد البحث العلمي.....83
الفرع الأول : مرحلة اختيار موضوع البحث.....84
الفرع الثاني : مرحلة تحديد إشكالية البحث.....84
الفرع الثالث : مرحلة جمع المراجع..... 84
الفرع الرابع: مرحلة القراءة.....85
الفرع الخامس: مرحلة وضع الخطة 86
الفرع السادس: مرحلة تخزين المعلومات.....87
الفرع السابع: مرحلة كتابة البحث (مرحلة التحرير).....88
المبحث الثاني : مستويات البحث العلمي.....88
المطلب الأول : بحوث على مستوى مرحلة الليسانس.....89
المطلب الثاني : حوث على مستوى الماستير.....89
المطلب الثالث : بحوث على مستوى الدكتوراه.....89
المبحث الثالث : الباحث العلمي وصفاته الشخصية والعلمية.....90
المطلب الأول : المقصود بالباحث العلمي.....91

جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

المطلب الثاني : الصفات الشخصية للباحث.....92
الفرع الثالث : الصفات العلمية للباحث.....93
المبحث الخامس : المناهج الأساسية وتطبيقاتها في العلوم القانونية.....95
المطلب الأول: المنهج الاستدلالي.....96
الفرع الأول : مفهوم المنهج الاستدلالي.....97
الفرع الثاني: مبادئ المنهج الاستدلالي.....98
الفرع الثاني: أدوات المنهج الاستدلالي.....101
الفرع الثالث : تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية.....102
المطلب الثاني: المنهج التجريبي.....105
الفرع الأول: مفهوم المنهج التجريبي.....105
الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي.....108
الفرع الثالث : دور المنهج التجريبي في الدراسات القانونية.....114
الفرع الرابع : تقدير قيمة المنهج التجريبي وتطبيقاته في العلوم القانونية.....116
المطلب الثالث: المنهج الجدلي ودوره في الدراسات القانونية 119
الفرع الأول : تعريف المنهج الجدلي و نشأته.....121
الفرع الثاني: قوانين الجدل 122
الفرع الثالث: دور المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية 123
المطلب الرابع: المنهج التاريخي.....124
الفرع الأول : تعريف المنهج التاريخي.....125
الفرع الثاني : مراحل المنهج التاريخي.....126
الفرع الثالث : دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية 130
المطلب الخامس : المنهج الوصفي ودوره في الدراسات القانونية 134

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

المطلب السادس : المنهج المقارن ودوره في العلوم القانونية 137
الفرع الأول : تعريف المنهج المقارن.....140
الفرع الثاني : خطوات المنهج المقارن.....142
الفرع الثالث: الهدف من المقارنة.....144
الفرع الرابع : دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية.....145
المطلب الثالث : المنهج الإحصائي.....147
الفرع الأول: تعريف المنهج الإحصائي.....148
الفرع الثاني: مميزات المنهج الإحصائي.....149
المطلب السابع : منهج التعليق على النصوص و القرارات 150
الفرع الأول: منهجية التعليق على نص تشريعي (قانوني).....151
الفرع الثاني: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.....151